

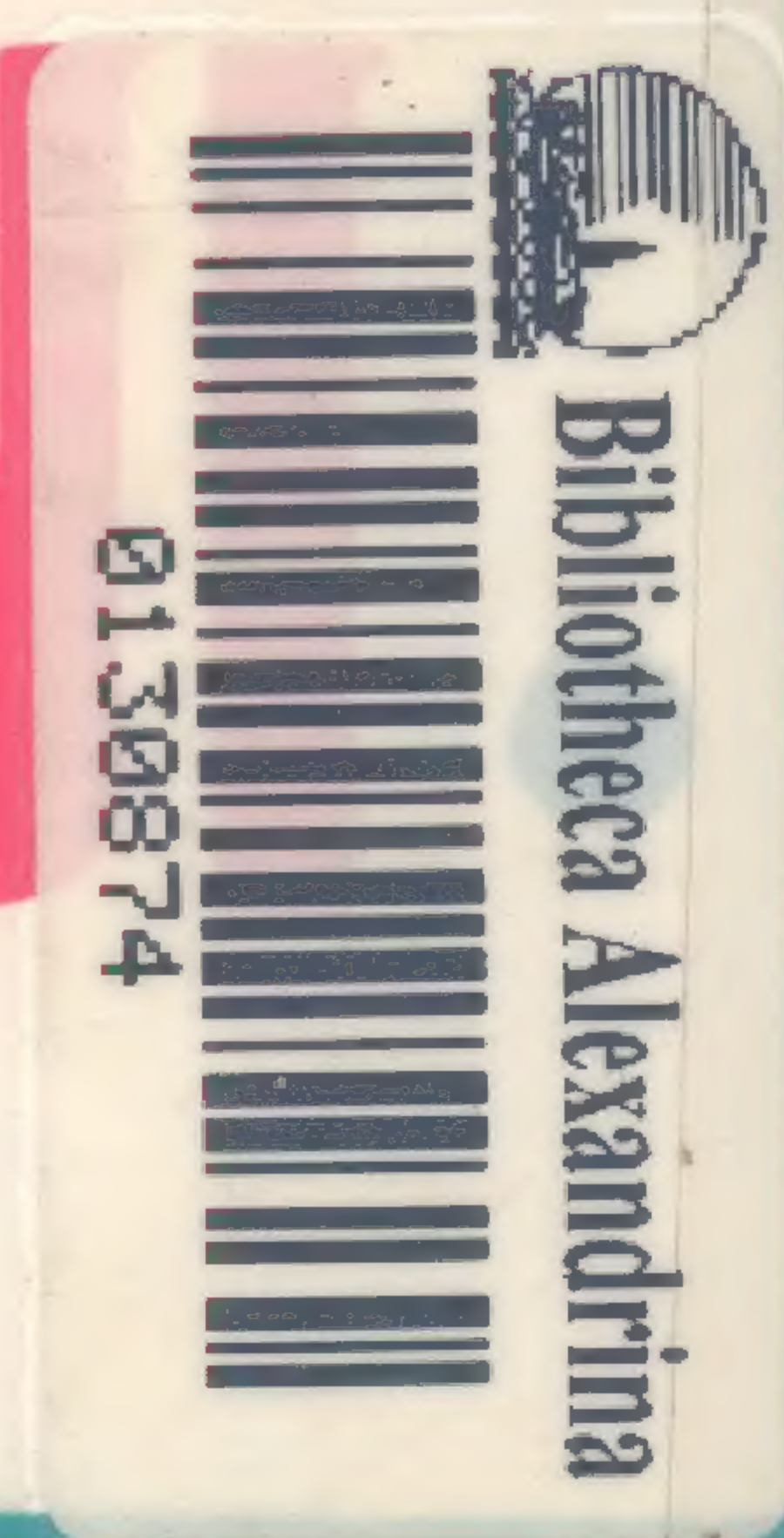
مؤلفه



عبد الناصر



مذنبه تقضاء



عبد الله إمام

ملف عبد الناصر

(١)

مذنب القضاء

عبد الله إمام

الغلاف بريشة الفنان : هبة عنايت

الناشر : مكتبة مدبولي - ميدان طلعت حرب : القاهرة
ت : ٩٧٥٤٢١

« ومن يكسب خطيئة .. أو اثماً ،
« ثم يرمى به بريثاً .. فقد احتمل»
« بهتاناً .. واثماً مبيناً »
صدق الله العظيم

كلمة ...

يناقش هذا الكتاب ما اطلق عليه في مصر ..
اسم مذبة القضاء !

لقد صدر أكثر من كتاب يتعرض لهذه
« المذبة » .

وقامت أخبار اليوم بتبني حملة صحفية
استمرت عدة اسابيع قالت فيها ان عبد الناصر
فصل « مئات » من القضاة .. لأنهم رفضوا ان
يصادروا أحكاما تتفق مع مزاجه .

ومنذ فترة عكفت على القيام بإجراء تحقيق
صحفي عن هذه المذبة .. فبدأت أتتبع
جنورها .. والملايسات والظروف التي احاطت
بها .

وقد تكشف لي ان القضية لم تكن في حقيقتها
تدخل في العدالة .. ولكنها كانت معركة
سياسية ، تبنتها فئة كانت تقاتل حتى لا تعمل
بالسياسة ، وتظل مستقلة بمنأى عنها ، حتى
جاءت هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، فوجدت ان الفرصة

مناسبة لكي تتدخل في السياسة وتصفى حساباتها مع ثورة يوليو ، وما جاءت به من افكار .

وظلت هذه الفئة - بقصد او بدون قصد - تتخذ مواقف رافضة من النظام في أخطر سنواته ، وفي وقت كان جرح النكسة مازال ينزف في أعماق وبيت كل مواطن .

والحملة من القوى المعادية في الخارج تتصاعد للأجهزة على مابقي من الثورة .



هذا الكتاب محاولة لمناقشة هذه القضية بكل أبعادها . . وقد حاولت أن أعرض مختلف الآراء ، ووجهات النظر حولها ، وأن أرجع إلى جذور الأزمة ، منذ بدايتها ، وعلاقة الثورة بالقضاء .

كما ضمنت الكتاب نص أقوال بعض الذين عاصروا الأزمة . . أو شاركوا فيها . . أو كان لهم رأى حولها .

ولاشك أن هناك أشخاصا آخرين لم أستطع الوصول إليهم . . أو رفض بعضهم الحديث

مؤثرا الصمت ، لانه في رأيهم افضل في هذه الظروف .

الشهود الذين اوردت اقوالهم في الكتاب بعضهم قال ما عنده في كتب صدرت تتناول « المذبحة » . . وبعضهم تطوع للدلاء بشهادته في الصحف . . والبعض الآخر ذهب اليه انقل بامانة وجهة نظره كما رواها لي على مسئوليته الخاصة .

وقد تضمن الكتاب عددا من الوثائق رايت انها قد تعين الدارسين الذين قد يتعرضون لهذه القضية ذات يوم .



على انه تبقى لي كلمة .

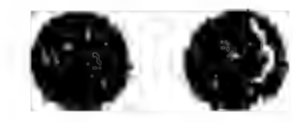
هذا الكتاب . . ليس هو القول النهائي ، والحاسم في القضية التي يتعرض لها . . فلاشك انني لم استطع الحصول على كافة الوثائق التي تمكنني من اتمام الدراسة على النحو الذي كنت اريده . . وقد امكن . . من ذلك . . وقد لا اتمكن . . المهم . . هو ان الذين تحدثوا عن هذه « المذبحة » حتى الآن هم من الذين اضيروا منها . . او الذين حاولوا تبرئة انفسهم من « تهمة » الاشتراك فيها . . ونفر ثالث من الذين ارادوا ان يثبتوا بطولتهم اثناء هذه المحنة التي مرت بالعدالة في مصر .

ولكن احدا من المسؤولين لم يتحدث حتى الان .

لقد كان هناك وزراء داخل مجلس الوزراء
الذى قيل انه ناقش هذه القضية . . ولم نسمع
من هؤلاء الوزراء كلمة فى هذا الأمر .

وكانت هناك لجان شملت . . استعانت
بتقارير قدمت اليها . . ولم نسمع رأى أحد من
أعضاء هذه اللجان ، أو من الذين كتبوا التقارير
يبينون موقفهم .

لم تكن ((مذبحة)) القضاء . . اغتالا سرى ،
لقد كانت لها مقدمات طويلة وكانت القيادة
السياسية تتابعها ، ولها وجهة نظر فى كل
ما يحدث وكان هناك مسئولون على مختلف
المستويات عاصروا هذه الاحداث ، وشاركوا
فيها سلبا وايجابا ، وكانت لهم آراء ، متفقة . .
او مختلفة حول هذه القضية .



هذا الكتاب محاولة . . لايضاح بعض جوانب
الصورة لظهار حقيقة بمذبحة القضاء . . وتبقى
جوانب أخرى . . لابد أنها ستنتضح ذات يوم .
وتلك ولاشك أمانة . . ومسئولية الذين
يكتبون التاريخ .

عبد الله أمام

قصة "المذبحة"

شهدت مصر في الفترة الاخيرة سيلا من الكتب يحكى من طرف واحد ما يسمى بمعركة العدالة في مصر .

وتبنت احدى الصحف ذات الاتجاهات المعينة ، حملة استمرت عدة اسابيع حول ما اسمته بمذبحة القضاء .. وتحدث الكثيرون .. وانطلق اغلبهم من موقع شخصي .. بحث لا يروى من الحقيقة الا الجزء الذى يصور بطولته ، ودوره ، ودفاعه المجيد عن العدالة امام عبد الناصر الفول الذى اراد ان يفترسها كما افترس كل شيء جميل في هذا البلد !!

وليس هناك مانع في ان يروى كل شخص القصة من زاويته ، ويعكس رؤيته الخاصة ولا بد ان نلتمس العذر لهؤلاء الذين كانوا ضحية هذه « المذبحة » عندما يتكلمون فقد اضير عدد من القضاة فعلا ، ربما دون ذنب .. ربما !!

ولكن الامانة تقتضى ان تروى القصة كاملة ، بكل ابعادها والا تعزل عن ظروفها ودوافعها ، وخلفياتها ، تلك هي الامانة التى يجب ان يتذرع بها الذين يتعرضون لرواية جزء من الوقائع التى مرت بمصر ، او بهم في فترة معينة .

والقضاة هم حصن العدالة في مصر ، ودرعها .. فهم الامناء على تطبيق القانون .. والقانون هو في النهاية السياج الذى يحمى للمواطن حريته ، وامنه ، واستقراره ، ويضمن سلامته ، وسلامة المجتمع ، فكيف يعتدى عبد الناصر على سلطة القضاء ، وهى السلطة المستقلة في مصر ، والتي

وقفت دائما الى جانب الحق ، والعدل ، وأظلت بالطمأنينة المواطنين منذ صدرت أول لائحة للمحاكم الاهلية في مصر سنة ١٨٨١ ونصت على حماية انقضاة ، وعندما انشئت المحاكم الاهلية عام ١٨٨٣ كانت لائحتها تؤكد نفس المبدأ .

عبد الناصر الذي رفع لأول مرة فى مجتمعنا شعار سيادة القانون ، باعتبارها الضمان الأكيد للديمقراطية ، والذي ارتفع صوته فى مجلس الأمة مرات عديدة ينادى بمجتمع ينسود فيه القانون ، بحيث يكون أعلى من مراتب الافراد . . كيف يذبح الحراس ، والامناء على تطبيق القانون الذى ينادى بسيادته .

اسئلة تحتاج الى اجابة :

انه لايد من مناقشة هادئة تطرح كل وجهات النظر . . ولنبدأها بتساؤل عن علاقة الثورة ، وعبد الناصر ، بالقضاء ، وهل أهدر عبد الناصر العدالة وأنه فى سنوات حكمه العصبية دارت معركة ضد العدالة فى مصر .

ومن الغريب ان بعض الذين كتبوا ، وتحدثوا ظلوا يحتلون الى آخر لحظات عمرهم الوظيفى مناصب فى سلك القضاة ، وخرجوا منه قبل شهر من بلوغهم السن القانونى للاحالة على المعاش ، بعض هؤلاء خرجوا ليقولوا أنه لم يكن هناك احترام للقانون ، ولا للقضاء ، ولم يحاولوا أن يبينوا ماذا فعلوا بحكم مسئوليتهم لاقرار العدالة ، وسيادة القانون وقد كانوا الامناء عليها ، ولماذا اتخذوا مواقف سلبية .

وسؤال آخر . . لماذا لم يقدموا استقالاتهم ، اذا كانت توصياتهم ، وآراؤهم القانونية ، لا يؤخذ بها ، ، ووجدوا أنهم امناء على تطبيق قانون . . فى بلد لا يحترم القانون ولا يطيقه .

ماهو الراى العادل الغير متحيز فى شخص مهنته اقرار العدالة ، والمحافظة على حقوق الشعب ، اذا لم يستطع

اقرار العدالة ، ولا الدفاع عن مصالح الشعب ، ثم استمر
بممارسة عمله .

كيف ننظر اليه بعد ذلك ، اذا خرج ليقول انه استمر في
عمله حتى بلوغه سن المعاش تقريبا . . اليس من حقنا ان
نسأل فيه ضمير رجل العدل . . ونقول له واذا كانت لديك
وقائع وادانات ، فلماذا لم تتصرف فيها كما يملى عليك واجبك
وضميرك وعملك ، لماذا تسأل وتستشير والقانون — وانت
أمين عليه — يعطيك حق التصرف ، وتقديم القضايا للمحاكم ،
أو حفظها اذا لم تجد جريمة . . دون أن تستشير أحدا . . بل
انك اذا حاولت ان تسأل الراى من جهات أخرى غير ما يمليه
عليك قانون أنت أمين على تطبيقه ، وضمير يتحرك في
جوانحك ، وواجب لا تحتمه عليك صفتك كمواطن درس القانون
فقط ، بل وأيضا عملك كأمين على مصالح الشعب ، وعلى
إقامة الدعوى العمومية باسم الشعب ونيابة عنه . . اليس
لنا ان نسأله : ماذا فعلت ، ولماذا سككت . . ولماذا لم
تستقل . . لسنا نريد ان نرد على وقائع . . ولكننا فقط
نطرح هذه الاسئلة .

القانون والمجتمع :

حقيقة يعرفها الجميع . . أن القانون هو انعكاس
للاوضاع السائدة في أى مجتمع .

فالقانون الذى أصدره نابليون مثلا — ونقل الى مصر —
كان انعكاسا وتقنينا للثورة الرأسمالية واصبح هذا القانون
هو الاساس للعلاقات الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية
للنظام الرأسمالى .

ولقد نقل هذا القانون الى مصر ، وظل مطبقا فيها وحتى
بعد التحولات الاجتماعية الضخمة لم تجر محاولات جادة
لاحداث ثورة تشريعية تواكب هذه التحولات .

والدول التي اخذت الطريق الاشتراكي ، كان في مقدمة ما قامت به هو الثورة التشريعية انكاملة التي غيرت القوانين لتصبح حامية ومعبرة عن أهداف المجتمع الجديد .

ولقد نادى الميثاق الوطنى بهذه الثورة التشريعية ولكنها لم تتم .

واستمرت كثير من التشريعات كما هي ، واستمر القائمون على التشريع يمثلون مدرسة أخرى مختلفة ، ويتخرج الطلاب الجدد من كليات الحقوق يحملون نفس التكوينات القديمة ، واستمرت أيضا كليات الحقوق على نفس مناهجها العلمية تقريبا .

على أن التشريعات الجديدة القليلة التي اضيفت تحمى أهداف المجتمع الجديد ، وجد بعضها عند التطبيق معارضة من عدد من رجال القضاء اما معارضة غريزية أو واعية . . وخاصة فيما يتعلق بحقوق العمال ، والفلاحين ، وبقدسية الملكية وكان الخوف أن يطبق القانون بعكس ما تهدف اليه روحه بل ونصوصه .

ومن هنا فان الدول الاشتراكية كلها تحرص على وضع ضمانات للعدالة ، ولكنها لاتقر مبدا استقلال القضاء .

رؤية عبد الناصر للقانون :

ولقد كانت رؤية جمال عبد الناصر للقانون والقضاء واضحة منذ البداية ، فهو الذى نادى بالعدل كحق « مقدس لكل مواطن فرد ، ولا يمكن ان يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن » وهو الذى رأى « ان العدل لابد أن يصل الى كل فرد حر ، ولابد ان يصل اليه من غير موانع مادية ، أو تعقيدات ادارية . » كما ورد فى ميثاق العمل الوطنى . . وكانت الرؤية لدى عبد الناصر واضحة ومحددة بالنسبة للقانون . . وفى الميثاق يقول عبد الناصر :

« ان القانون فى المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفاً
مصلتاً عليها .

« وان الكلمة الحرة ضوء كثيف امام الديمقراطية
السليمة ، وبنفس المقدار ، فان القضاء الحر ضمان نهائى ،
وحاسم لحدودها . . »

« وحرية الكلمة هى المقدمة الاولى للديموقراطية ، وسيادة
القانون هى الضمان الاخير لها . »

« وسيادة القانون تتطلب منا الآن تطويرا واعيا لمواده
ونصوصه ، بحيث تعبر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا .

« ان كثيرا من المواد التى مازالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية
قد جرت صياغاتها فى جو اجتماعى مختلف ، وأن أول ما يعزز
سلطان القانون ، هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع
المتطورة . »

« ان القانون أيضا ، وهو فى حد ذاته صورة من صور
الحرية ، لابد أن يسايرها فى اندفاعها الى التقدم ، ولا يجب
أن تكون مواده قيوداً تصد القيم الجديدة فى حياتنا . »

هذه هى رؤية عبد الناصر الواضحة للقانون . . ويستمر
عبد الناصر مؤكدا رؤيته النظرية من خلال الواقع فيلج أكثر
من مرة على سيادة القانون ، ويضع امام مجلس الأمة مهمة
تقنين الثورة لان « تقنين الثورة حصانة أكيدة للتطور
الدستورى السليم ليظل القانون دائما اكبر من مراكز القوى
واعلى من ارادات الافراد . »

وعندما يذهب اليه المحامون العرب يطرح عليهم هذه
المهمة « فذلك الموضوع فى ظنى من أخطر ما يواجه الثورة
العربية ، وبالتالي فهو جدير بمناقشة جدية نتمنى لمؤتمركم أن
يساهم فيها . . بينها مثلا كيف نستطيع أن نجعل القانون
يعبر بصدق عن المجتمع ومطالبه فان القوانين ليست صياغات
بعيدة عن القوى الفاعلة فى المجتمع أو عن حركة هذه القوى»

« وبينها مثلا كيف يستطيع القسانون ان يعبر عن روح التطور ذاتها ، فان الشرعية ليست هي مجرد الأمر الواقع ، والا كان معنى ذلك ان الشرعية قد اصبحت مادة جامده لا نبض فيها على احسن الأحوال ، أو استبدادا من طبقة أو سلطة تتصور خطأ انه بوسعها ان توقف الزمن نفسه . . وبينها مثلا كيف نستطيع ان نحقق الوفاق بين حرية المجتمع وحرية الفرد في هذا المجتمع ، وكيف يمكن ان نحقق انسجاما بين الديمقراطية السياسية وبين الديمقراطية الاقتصادية ، فلكم شهدنا من تجارب أهدرت فيها الديمقراطية الاقتصادية بدعوى الديمقراطية السياسية أو العكس . »

« ولقد حاولت التجربة المصرية - بين ما حاوتها - أن تجيب على هذه الأسئلة وخرجت بتطبيقات تستحق الدراسة والبحث، وتستحق ذلك أكثر ما تستحقه من شركاء المصير الواحد ورفاق الكفاح الواحد خصوصا وأنكم حملة مسئولية القانون وبالتالي فأنتم الأكثر احتكاكا بمشاكل الجماهير والأوثق صلة بها والأقدر على التعبير عنها صياغة وتقينا . »

قال القضاء لعبد الناصر : لا

يمكننا ان نؤكد ان عبد الناصر لم يتدخل في القضاء وحافظ على استقلاله وقدمت قضايا كثيرة للمحاكم تحدثت عنها عبد الناصر . . . لانها تتناول اخطاء ضد المجتمع وأدان في خطبه بعض الذين اتهموا في هذه القضايا . . ولكن القضاء براهم . .

نذكر مثلا قضية وكيل وزارة الزراعة التي تحدثت عنها عبد الناصر . . مدينا الوكيل بتهمة الرشوة وجاء القضاء بعد ذلك . . وقال انه بريء وحكم ببراءته وعاد الى عمله . .

ونذكر قضية رئيس مجلس ادارة شركة الجمعيات

الاستهلاكية وقد تحدث عبد الناصر عنها أيضا مشيراً الى
الاططاء التي وقعت وأدانه في احدى خطبه . .

وقال القضاء انه برىء . . وحكم ببراءته . .

ونذكر أيضا قضية كمشيش ، وماحدث فيها ، وكيف كان
الاتجاه العام لدى الجميع بادانة عائلة الفقى ، في مقتل صلاح
حسين . . وكيف اتخذت القضية ابعادا سياسية ضخمة
وأحدثت دويا هائلا في المجتمع ، ولكن القضاء قال ان عائلة
الفقى لم تشترك في جريمة القتل ، وبرأها حكم قضائي شهير،
أدان أيضا اجراءات التعذيب التي وقعت على هذه العائلة ،
وتحدث عنها الحكم بصراحة (١)

هذه مجرد أمثلة سريعة ولسنا في محاولة لرصد هذه
الحقيقة . . فالقضاة أنفسهم مهما اختلفوا مع عبد الناصر الا
انهم يؤكدون على ان القضاء في مصر . . كان . . وظل . .
وسيظل له قداسته ، ولا يحكم القاضى الا وفقا لمبادئ القانون
وانه لا سلطان عليه سوى ضميره . . والقانون الذى يطبقه .
والدليل أنه عندما أبعد عدد من القضاة لجأ بعضهم فى نفس
الوقت الى القضاء يطالبون بعودتهم ثقة فى نزاهة القضاء ،
وعدم خوف أيضا مما يشاع أنه قد يتخذ ضدهم من اجراءات ،
وقد ذهبوا الى محكمة النقض طالبين الغاء قرارات
ابعادهم .

عزل القضاة وحل ناديم :

ولنبدا القصة من اولها . . ففى ٣١ اغسطس سنة ١٩٦٩
حدث ما سمي بعد ذلك بمذبحة القضاء ، أو بمعركة العدالة
فى مصر ، فقد صدرت أربعة قوانين هى القوانين رقم ٨١ —
٨٢ — ٨٣ — ٨٤ لسنة ١٩٦٩ قانون باعادة تشكيل الهيئات
القضائية — قانون بانشاء المحكمة الدستورية العليا — قانون

(١) بل انه ثبت أن القاضى الذى اصدر هذين الحكمين كان عضوا فى

التنظيم العلوى .

بإنشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية - قانون بتعديل قانون مجلس نادى القضاة . . . تم حل جميع الهيئات القضائية ، وأعيد تشكيلها من جديد متجاوزة ١٨٩ من رجال القضاة تم عزلهم من بينهم رئيس محكمة النقض ، و ١٥ مستشارا بمحكمة النقض ، وأعضاء مجلس إدارة نادى القضاة . .

أغفل قانون التشكيل هؤلاء القضاة ، واعتبر من لم تشملهم قرارات إعادة تشكيل الهيئات القضائية محالين الى المعاش أو نقلوا الى وظائف أخرى غير القضاة ، كما حل مجلس إدارة نادى القضاة ، وأصبح رئيس النادى ، هو رئيس أكبر هيئة قضائية فى البلاد وشكل مجلس النادى من أعضاء بحكم مناصبهم الوظيفية فى القضاة .

وقبل ذلك التاريخ كانت للقضاة مواقف متباينة ، وكان هناك حوار بشأنهم ، ولعل بداية هذا الحوار عندما رثى أن يكون القضاة - كجزء من تحالف قوى الشعب العاملة - أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى العربى . وكان القضاة والشرطة والقوات المسلحة ، بعيدين عن التمثيل فى الاتحاد الاشتراكى والمشاركة فى العمل السياسى ، فالقانون الاساسى للاتحاد الاشتراكى يستثنى رجال القضاة من عضوية التنظيم السياسى وكذلك الشرطة والقوات المسلحة رغم أنها العضو الخامس فى تحالف قوى الشعب العاملة ، فلم يصدر ما يشير الى طريقة انضمامهم للاتحاد الاشتراكى .

« تسييس » الجيش والقضاة :

وكانت هناك مناقشات مستفيضة حول ضرورة تسييس الجيش . . وضرورة تسييس القضاة ، هذه المناقشات كانت نابعة من رؤية تقول أن ذلك ضرورى للمجتمع . .

كانت مناقشات تسييس الشرطة والجيش . . تعترف بالمضمون ، ولكنها تنصب فقط على الشكل ، وكانت المناقشات حول القضاة . . مختلفة فهى تنصب على الشكل والمضمون معا .

نكان هناك مثلا اعتراف بضرورة عضوية رجال الجيش في التنظيم السياسي ، ولكن كيف تكون هذه العضوية ؟؟
وكان هناك رفض من عدد من القضاة لعضويتهم في التنظيم الشعبي لأنها فكرة جديدة على مجتمعنا ، رأى البعض أنها ستحطم قداسة القضاء ، وما يحيط به من هالة هي لازمة ، وضرورية لهيبة القضاء وسيادة القانون في المجتمع .
والذين كانوا يناقشون انضمام الشرطة والجيش للتنظيم السياسي ، كانوا يتحدثون عن الشكل . . فوجود الضباط والجنود معا او منفردين داخل لجنة الوحدة الاساسية ، سوف يخل بالضبط والربط داخل الجيش والانضباط واطاعة الاوامر العليا ، هما عماد العسكرية ولايمكن أن يقوم أى جيش بدون هذا الانضباط الصارم .

واذا كانت هذه اللجان بالانتخاب . . فماذا يحدث لو اسفرت الانتخابات عن فوز الرتب الصغيرة ، فهل تقود الرتب الكبيرة ، وكيف . . واذا تمت عضوية اللجان بالتعيين للقيادات العليا ففي هذه الحالة ليست هناك فائدة من تكرار نفس القيادات في تنظيم جديد يعطيها الصفة السياسية الى جانب الصفة العسكرية .

وبالنسبة للقضاء كان الأمر ، فيما يختص بعضوية الاتحاد الاشتراكي — اذا ما تقررت يكاد يكون متشابها . . فوضع القضاء يستلزم أيضا نوعا جديدا من المعالجة بالنسبة للعضوية ولقيام الوحدات الاساسية . . معالجة تحرص على موقع القضاء بالنسبة للمجتمع . . وموقعة أيضا بالنسبة لافراده المختلفين ، المتدرجين في الاقدميات والالقاب .

ولم تنته هذه المناقشات التي كانت تدور في اوساط المهتمين بالعمل السياسي الى رأى محدد بل كان الأمر مطروحا للمناقشة . . هل يضم القضاء للاتحاد الاشتراكي . . وكيف ؟ ثم كيف تنظم عضوية القوات المسلحة داخل التنظيم السياسي ؟

بداية الأزمة . . . جريدة الجمهورية :

بالنسبة للقضاء كان الموقف اذن مختلفا . . لانه يتناول الفكرة من الاساس . . وكان هناك احساس بأن هناك جفوة بين الثورة وما تمليه من مفاهيم ، وبين عدد من رجال القضاء وأيضا كان هذا الاحساس صادقا وأميناً ، أم أنه كان مزيفاً ، فقد عبرت عنه سلسلة مقالات بدأ ينشرها في جريدة الجمهورية من ١٨ مارس ١٩٦٧ ولمدة تسعة أيام . . موقعة باسم على صبرى ، وكان يشغل منصب الأمين العام للاتحاد الاشتراكي في ذلك الوقت .

وكانت هذه المقالات التسعة في نهاية سلسلة من المقالات بدأت قبل ذلك بشهور عن فئات تحالف قوى الشعب العاملة ومدى مشاركة كل منها في تنظيم الاتحاد الاشتراكي وتعرضت أيضا للجنود وضمهم للتنظيم السياسي في خمسة مقالات متتالية انتهت في « ١٧ مارس ١٩٦٧ » لتبدأ مقالات القضية التسعة وعناوينها كالآتي : فئة القضاة ونظرية فصل السلطات في المجتمع « ١٨ مارس » تطبيق القانون روحا ونصا والتفاعل مع حركة انضصال للمجتمع « ١٩ مارس » الانفصال السياسي بين العدالة والواقع النومي للجماهير يخلق التباعد الفكري وظاهرة تضارب الاحمر « ٢٠ مارس » الحاجة الى أسس وضمانات يضعها رجال العدالة والقانون لتكون سنداً لمفاهيم المجتمع الاشتراكي ومبادئه العادلة « ٢١ مارس » الذين تفاعلوا مع جماهير الشعب قبل الثورة والذين ساندوا سلطة الطبقة الحاكمة « ٢٢ مارس » تساؤلات القواعد الشعبية حول بعض القضايا التي تمس مفاهيم المجتمع والمال العام للشعب « ٢٣ مارس » مسئولية رجال العدالة في المجتمع الاشتراكي « ٢٤ مارس » حول قضية مشاركة رجال العدالة في العمل السياسي « ٢٥ مارس » آراء رجال العدالة لها أهميتها في تحديد طريقة تمثيلهم في التنظيمات الشعبية « ٢٦ مارس » اذن فهي ٩ مقالات . . نشرت قبل حرب يونيو بشهور .

وفى هذه المقالات التسعة عرض لوجهة النظر ، التى تطالب
بضرورة ربط القضاة بالتنظيم السياسى .
فالعزلة الغربية التى يعيش فيها القضاة عن العمل
السياسى وضع موروث من قديم ، اعتمد على شعار منعزل
ومستورد ساد المجتمع ودعا الى انفصل التام ، بين السلطات
فى المجتمع بحيث تكون كل من السلطة القضائية ، والسلطة
التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، بمعزل عن الأخرى وهى
نظرية غير واقعية وليست مطبقة فى أى من المجتمعات . .
فرجال القضاة فى المجتمع الرأسمالى ينتمون الى الطبقة
ساحبة المصلحة فى المجتمع ، انتهاء الحياة والفكر والتفاعل
وهم فى أدائهم لمهمتهم يطبقون القوانين التى تضعها فئات
الطبقة صاحبة السلطة والسيطرة والمنفعة . . وينظرون فى
نطبيق العدالة والقانون بمفهوم هذه الطبقة بحكم انتمائهم اليها
وارتباطهم واقعيا ومصلحيا بها .

فكيف يستطيع رجل العدالة أن يجعل من نصوص القانون
تعبيرا حيا عن مفاهيم المجتمع ، ووسيلة وواقعية لتحقيق
مصلحة قوى الشعب العاملة ، لتستمد حدودها وأبعادها
من مبادئ المجتمع ومن أهدافه . . اذا ظل مفروضا على رجال
العدالة ، هذا الوضع الموروث ، وانعزالهم عن قوى الشعب
العاملة وجهاهيرها . . بعيدين عن حركة نضال الشعب
اليومية لايشاركون فى العمل السياسى ، ولا يتفاعلون مع
مسيرة المجتمع على طريق الثورة والكفاح . . ان نتيجة ذلك
ان القوانين الثورية ، التى وضعها الشعب وصاغها تعبيرا عن
ارادته ، ومصلحته نطبق أحيانا عكس ارادة الجماهير ولغير مصلحتها

ورجال العدالة ، والقانون الملتحمون بواقع الجماهير ،
وظروفها وبحركة نضال المجتمع ، هم القادرون على وضع
الاسس والضمانات التى تكفل تفسير القوانين على هدى
مبادئ المجتمع ، المتمثلة فى سيادة العلاقات الاجتماعية
والانسانية السليمة ، بين الناس ، وفى ضرورة العمل على
اذابة الفوارق بين الطبقات ، وفى منع استغلال الانسان
للانسان ، واصدار الاحكام التى تساند اهداف المجتمع ،

ورجال العدالة يحملون مسئولية تطوير القوانين ، ثوريا
تعبيرا عن القيم الجديدة في المجتمع . .

وتطبيق القانون وتفسيره على هدى الاهداف التي وضعت
القوانين من اجلها ، ومشاركة رجال العدالة القضاء والنيابة
في العمل السياسي وتلمسهم مشاكل الجماهير ، يحفزهم الى
المبادرة بتطوير القوانين والتصدى لتعديل نصوصها ، وتلمس
مشاكل الشعب ، والتعرف على مواطن الاستغلال ، فاستقلال
القضاء والمحافظة على قدسية العدالة وجلالها ، لا يعنى ابدأ
انعزال رجال القضاء عن المجتمع وواقعه ، أو انفصالهم عن
نضاله ومشاكله وآلامه وآماله بل انه لابد من مشاركتهم في
العمل السياسي . . بحيث يحافظ على استقلال القضاء وجلاله
وتحفظ له تقاليده ونظمه الاساسية حتى يؤدي رسالته في
المجتمع ، محاطة بسياسات الضمانات الكفيلة بنجاحه وزيادة
ايجابيته وان وجودهم في التنظيمات الشعبية خطوة فعالة لها
قيمتها في العمل السياسي وفي النضال الوطني (١) .

كانت هناك دعوة صريحة اذن على صفحات الصحف بل
ومنسوبة الى شخصية قيادية كبرى في التنظيم السياسي - من
قبل النكسة - لينضم القضاء الى الاتحاد الاشتراكي العربي
فذلك يمكنهم من ان يكونوا اكثر تفاعلا مع المجتمع .

وكان عدد من القضاة يؤيدون هذه الدعوة وان اشترط
بعضهم ان يكون للقضاة تنظيمهم الخاص بهم داخل الاتحاد
الاشتراكي فهي أيضا في رأى هؤلاء وسيلة ، لتجمع جديد
للهيئات القضائية ، يمكن ان تناقش امورها من خلال التنظيم
السياسي وما المانع في ذلك ، وخاصة عندما يصبح رئيس المجلس

(١) أرجو ملاحظة جيدا أن هذه المقالات نشرت قبل حرب يونيو ٦٧
بشهور ابتداء من ١٨ مارس سنة ١٩٦٧ على امتداد تسعة أيام متتالية ضمن
سلسلة مقالات عن مختلف فئات الشعب كتبت ونشرت موقعة باسم الأمين
العام للاتحاد الاشتراكي .

الاعلى للقضاء ، هو نفسه رئيس الجمهورية ، ورئيس الاتحاد الاشتراكى العربى .

وحتى ولو كان هذا الانضمام لن يؤدى الا الى ان يجتمع اقضاة بزملائهم ، ويستطيعون عن طريق وجودهم فى الاتحاد الاشتراكى ان يرفعوا صوتهم ويبدوا آراءهم ، من خلال تنظيم قد يكون موصلا جيدا ، وقد يمكن عن طريقه ليس فقط حل مشاكلهم ، ولكن ايضا المشاركة فى ابداء الراى حول مختلف الامور ، ومن أبرزها ما يتعلق بتطبيق القانون وبالحرىات من خلال الممارسة الفعلية والواقع العملى الذى يعيشه اقضاة .

النادى يوافق على الانضمام :

ويقول المستشار صادق المهدي ، الذى كان يشغل منصب وكيل مجلس نادى القضاة ، أنه اثناء نشر هذه المقالات عقد مجلس ادارة نادى القضاة اجتماعا لمناقشة انضمام القضاة للاتحاد الاشتراكى .

وقد راى المجلس ان ينضم القضاة ، ولكن بطريقة تجعل انضمامهم له مظهره واستقلاله الخاص ، وان تتكون لجنة خاصة تبدي الاقتراحات التى يراها القضاة فى سياسة الدولة ، وتعرض عليهم ما يرى ابداء الراى فيه .

وقد قرر المجلس تشكيل لجنة من السادة ممتاز نصار ، وصادق المهدي ، ومحمود عز الدين .

وقد اجتمعت هذه اللجنة أكثر من مرة وقدمت لها اقتراحات عديدة ، ورات مقابلة على صبرى لمناقشة الموضوع . .

وقد اعد النادى خطابا موجه للسيد على صبرى ، وقع عليه ، رئيس النادى ، المستشار ممتاز نصار ، وسلامه الاستاذ حسين المصرى لكتب على صبرى ، يطلب فيه تحديد موعد للمقابلة لنفسه ومعه المستشار صادق المهدي

وكيل النادي ولكن هذا الموعد لم يتحدد ، ولم تتم المقابلة .

جريدة الاخبار .. صنعت الأزمة :

من الانصاف ان نقرر ان عددا من رجال القضاء كانوا يرفضون الانضمام للاتحاد الاشتراكي ، واعتمد الرفض أساسا على عدة أسباب ، ولكنه تركز في النهاية على مفهوم قانوني بحث حول نظرية الفصل بين السلطات .

كانت هناك وجهتا نظر ، كلاهما يعتمد على المنطق ، ويتأيد بأمثلة مختلفة ، ووقائع قانونية ودستورية تسود بلدانا من العالم .

وجهة النظر الأولى ، كان يؤيدها ويدعمها السيد محمد أبو نصير منذ كان عضوا في الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي ، وقد طاف مع وفد من رجال القانون بعدد من البلاد الاشتراكية يدرسون واقعها وراوا كيف أنه في بعض البلاد الاشتراكية تكون النيابة العامة وهي التي تقيم الدعوة القانونية باسم الشعب تابعة للحزب .. أو للتنظيم السياسي وراوا أيضا أن نظرية الفصل بين السلطات لم يعد لها وجود ..

وضعت اللجنة تقريرا بما رآته في بلدان العالم ، ونشرت صحيفة الاخبار أجزاء من التقرير على أنها حديث مع السيد محمد أبو نصير .. ويقول محمد أبو نصير أنه لم يدل بهذا الحديث وأنه فوجيء بتقرير اللجنة النظري البحث مقتضبا ومقتطعة منه بعض فقرات ومنسوبة إليه وحده .. في حديث صحفي .

وجاء في هذا الحديث أن السيد أبو نصير يرى استقلال النيابة وتمتعها بالحصانات وتبعيتها لرئيس الجمهورية .. كالمنصب الموجود حاليا تلمس على العام الاشتراكي - أو أن تكون النيابة تابعة للاتحاد الاشتراكي العربي ... ولم تكن هذه .

وجهة نظره ، ولكنها كانت فقط ملاحظة اللجنة وهي ترصد ما رآته في الخارج حتى دون المطالبة بأن يطبق في مصر ، ودون التعرض للاتحاد الاشتراكي العربي .

وكان هذا الحديث المنسوب الى محمد أبو نصير دافعا لأن يتخذ منه رجال القضاء موقفا ظنا أن مشروعا يعد في الخفاء بواسطته يهدف الى فصل النيابة ، واتباعها للاتحاد الاشتراكي ، وربما كانت هناك أسباب أخرى شخصية .

أبو نصير وزيرا للعدل :

وفي هذه الاثناء ، طلب وزير العدل ، السيد عصام الدين حسونة ، عقد جمعية عمومية للنادي لتكريم عشرة من معاوني النيابة ، عينوا حديثا . ورات اغلبية أعضاء مجلس ادارة النادي انه لا داعي لعقد الجمعية العمومية لعدة أسباب . .

فالنادي قد حدد موعدا للجمعية العمومية العادية في ٢٨ مارس لاجراء انتخابات . . فكيف تدعى جمعية عمومية أخرى قبل ذلك بأيام ويحضرها القضاة من انحاء الجمهورية مما يكلف عناء ونفقات لاداعي لها ، خصوصا وأن هناك حركات قضائية كبرى أجريت من قبل ، ولم تقم لها حفلات تكريم . . وتضاربت الاراء . . آراء ترفض وأخرى توافق . . ثم تغلب رأى ثالث يرى دعوة هذه الجمعية يوم ٢١ مارس . . وكان وراء ذلك هدف هام هو تجنب الصراع السياسي بين رجال القضاء ، وخاصة وأنه قد بدأ يتردد أن تعديلا وزاريا يقترب ، وأن وزير العدل من بين الاسماء التي تردد انها ستتترك منصبها .

وعندما جاء يوم ٢١ مارس ، كانت الوزارة قد تغيرت . . وخرج عصام الدين حسونة منها ، وعين المستشار فؤاد سرى رئيس استئناف القاهرة وزيرا للعدل ، ولكنه لم يقسم اليمين ، فقد كان هناك همس بين لفيف من رجال القضاء بأنهم غير راضين عن هذا التعيين . . ولم يكن عدم الرضا في حقيقة الامر موجها

ضد شخص المستشار سرى ، ولكنه كان يتجه الى أن يكون الاختيار من بين اشخاص معينين . ووصل هذا الهمس الى جمال عبد الناصر عن طريق صحفيين بجريدة الاهرام .

واستجاب عبد الناصر للهمس . . فلم يحلف فؤاد سرى اليمين ، ولكنـــــــــــــــــه في نفس الوقت لم يعين احدا من هؤلاء الاشخاص الذين همسوا . . وانما عين محمد أبو نصير وزيرا للعدل تعيينا مفاجئا له . كما يقول - حتى أن الرئيس لم يقابله أو يبلغه بهذا الخبر قبل صدوره .

ومن البديهي أن نفس المنطق الذي كان يواجه به تعيين فؤاد سرى واجه محمد أبو نصير منذ اللحظة الأولى ، هذا فضلا عن أنه صاحب الحديث المشهور في جريدة الاخبار . . وبدأت حملة مكثفة ضد الوزير الجديد . . وفي مواجهته . .

الموضوع المؤجل :

وفي لقاء بين الوزير الجديد وبين عدد من أعضاء المجلس الذين ذهبوا لتهنئته . . . سأله واحد منهم عن ضم القضاة للاتحاد الاشتراكي فقال :

— ان هذا الموضوع ليس مطروحا للبحث الان ، وأن رئيس الجمهورية أخبره أن الموضوع مؤجل .

وقال أنه لا مانع من اعلان هذا الرأي في النادي ، فهو رأى رسمى . . اذ أن الموضوع ليس موضع مناقشة أو حتى دراسة الآن .

ويقول الصادق المهدي أنه حدث في هذا اللقاء أن تحدث بعض رجال القضاء عن مشاكلهم ورد الوزير بأن رجال القضاء لا يشكون ، وأن مهمة الوزير أن يتحسس المشاكل ، ويضع لها حولا ، لأنه بذلك يؤدي واجبه ، والدولة حريصة على أن تزيل كل المشاكل من أمام القضاة .

وأراد الوزير بعد ذلك أن يرد الزيارة لأعضاء مجلس

النادى ، فذهب اليهم فى ناديتهم ولكنه كانت هناك محاولات
متعمدة لسوء استقباله . .

ولم ينجح اجتماع الوزير فى النادى ، الأمر الذى أدى الى
عقد لقاء خاص بين الوزير وعدد من الشباب فى النادى بناء على
طلب الشباب، الذين رأوا فى تصرفات «الكبار» اضرار بمصالحهم
ويقول صادق المهدي أنه هو الذى رتب هذا الاجتماع
تحقيقا لرغبة الشباب ، وامتصاصا لغضبهم الى حد
انهم طلبوا أن يجتمعوا بالوزير فى دار القضاء العالى بعيدا
عن النادى . . وأن الوزير لم يطلب أن يقام له حفل تكريم .

خلاف مع رئيس محكمة النقض :

وسط هذا الخضم . . أصبح محمد أبو نصير وزيرا
للعدل . .

تيار يرفضه . : لانه من خارج نادى القضاة . . ويسترجع
الحديث المنشور على لسانه والمنسوب اليه عن القضاء . .
ووقع الوزير فى خلاف مع رئيس محكمة النقض كان موضع
الهمس والحديث بين رجال الهيئات القضائية واستغله البعض
ضد الوزير .

السيد محمد أبو نصير ، يرى أنه لم يكن خلافا ولكنه كان
تصحيحا لأوضاع معينة فان المستشار رئيس محكمة النقض
أوقع الدولة فى حرج أكثر من مرة .

المرة الاولى عندما كان عضوا فى وفد قانونى رسمى سافر
الى الخارج ليمثل مصر فى أحد المؤتمرات القانونية الدولية
وقابل ابن كيندى . . فدعاه لزيارة مصر .

وكانت العلاقات السياسية بين مصر ، وبين الولايات
المتحدة الأمريكية مقطوعة .

وكان موقفا حرجيا للدولة . . فالدعوة حكومية . . والعلاقات

الديبلوماسية والسياسية مقطوعة بين البلدين ، ويمكن أن تفسر الدعوة تفسيرات سياسية ، لم تكن واردة عند أحد .

وانتهى البحث الى أن تستقبل وزارة السياحة ابن كيندى حتى لا يخرج رئيس محكمة النقض الذى وجه الدعوة ولا تخرج الدولة . . التى لا تتبادل العلاقات مع أمريكا والتى كان موقفها منها حادا . .

ويبدو أن رئيس المحكمة لم يقتنع بهذا المنطق واعتبر أن ذلك موقفا شخصيا من وزير العدل ضده ، لانه هو الذى وجه الدعوى ، وردا على ذلك فقد أرسل مدير مكتبه ليستقبل ابن كيندى فى المطار ويرافقه بسيارته الحكومية . . وسكت وزير العدل على مضض ، ولكن الازمة تكررت مرة ثانية . . عندما وجه نفس رئيس محكمة النقض الدعوة الرسمية الى رئيس محكمة سيلان لزيارة مصر .

ولم يكن من المعقول أن يوجه أى مسئول الدعوة الرسمية باسم الحكومة دون الرجوع الى أحد . . فتلك أمور لابد أن هناك قواعد تنظمها . . فليس من المنطقى أن يسمح ل أى موظف كبير مهما بلغت درجته أن يدعو من يشاء من الأجانب لزيارة بلاده . . فقد ينتج عن ذلك اضرار جسيمة . . وقد يكون الشخص المدعو معاديا للبلاد أو لنظامها . . فحتى الوزير لا يملك هذه الدعوة الشخصية قبل موافقة رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية فهو عندما يدعو وزيرا مثله . . فلا بد أن هناك اعتبارات تحكم هذه الدعاوى . . هذه الاعتبارات تغاضى عنها رئيس محكمة النقض - عمدا أو بدون قصد - ذلك أمر مجهول ولكن وزير العدل تضايق خاصة وأن المسألة قد تكررت .

وأرسل الوزير خطابا الى رئيس المحكمة ، يطلب منه الا يتصل بجهات خارجية الا عن طريق وزارة العدل التى تقوم بالاتصال بوزارة الخارجية ليتم الاتصال عن طريقها وتأخذ الدعوة طريقها الرسمى من الدولة بعد مراعاة عدة أمور لا يجهلها أحد . .

وتتضمن هذه الجهات الخارجية والمسئولة عنها وزارة الخارجية . السفارات المصرية ، وحلقة الاتصال فيها جميعا هو وزير الخارجية بنفسه .

وتختلف الآراء حول هذه الواقعة . . بعضها يرى أن موقف الوزير على حق فتلك هي الاصول المتبعة في أية دولة في العالم .

والبعض الآخر يعترض على الشكل ، فالوزير كان يمكنه أن يتحدث مع رئيس محكمة النقض مباشرة ، دون كتابة خطاب رسمي ، مما يأخذ شكلا لم يكن مطلوبا بين مستويين كبيرين من رجال القضاء . . وزير العدل . . ورئيس أكبر محكمة في البلاد حتى ذلك الوقت .

هل سقطت نظرية الفصل بين السلطات ؟

كان محمد أبو نصير ، أحد أنصار المدرسة القانونية والسياسية الحديثة التي ترفض نظرية الفصل بين السلطات بل أنه وصف القضاء ، أمام مجلس الأمة عرضا في إحدى المناقشات بأنه مرفق وهو لفظ لم يعجب رجال القضاء الذين يرون في القضاء سلطة مستقلة وليس مرفقا .

وهذه المدرسة التي ينتمى إليها السيد محمد أبو نصير — كانت وما زالت — ترى أن الفصل بين السلطات ليس مبدأ قانونيا بالمعنى الصحيح ، ولكنه قاعدة من قواعد فن السياسة .

وأنه قويت دعائم هذه النظرية في القرنين السابع والثامن انطلاقا من نظريات لوك ومونتسكيو وروسو ، وأن كانت ترتبط باسم « مونتسكيو » وبكتابه « روح القوانين » .

وكانت هذه النظرية تهدف أساسا الى الحد من الامتيازات والسلطة المطلقة للملوك ، مما دفع المفكرين الى القول بأن الدولة بطبيعتها تقوم على عدة وظائف ، يتعين الفصل بينها ،

وبأن دور الملك لا بد أن يكون محددا . . ومنحت هذه النظرية المجال للملكيات المقيدة انتهى يعظم فيها دور البرلمانات المنتخبة لتحل محل الملكيات المطلقة .

وأساس هذه النظرية أن كل من يعهد إليه سلطة معينة يميل عادة للتعسف في استعمالها ، إذ يستشعر ميلا إلى الاستبداد والسيطرة ، حتى تقف أمامه سلطة أخرى تحدد من سلطاته ، ولهذا فإن الأمر يقتضى توزيع السلطات ، لكي يحول هذا التوزيع دون تعسف أحداها ، وتوزع السلطات وفقا لوظائف الدولة ، فتنشأ لكل منها هيئة تختص إحداها بوظائف التشريع وثانية لوظيفة التنفيذ ، وثالثة لوظيفة القضاء ، فتخصص كل منها تخصصا وظيفيا ، كما تستقل كل منهما عن الأخرى استقلالا عضويا ، فلا يكون لاي سلطة فرصة للتأثير على الأخرى .

ويقول الراى المضاد لنظرية الفصل بين السلطات ، انه اتضح عدم امكانية التطبيق الكامل لهذا المبدأ بصورته الصارمة التى نادى بها « مونتنسكيو » فى مختلف الانظمة السياسية التى أخذت به ، فنشأ شئ من التداخل الوظيفى ، أو « التعاون » بين السلطات واثرت كل سلطة على الأخرى . فالسلطة التنفيذية مسئولة أمام البرلمان ، ويقابل ذلك حقها فى حل البرلمان .

ففى أمريكا مثلا ، وفى ظل النظام الرئاسى الذى يقوم على أساس الفصل بين السلطات ، لا يوجد فصل تام ومطلق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، فكل من السلطتين وسائل تأثير على الأخرى ، فلرئيس الجمهورية حق الاعتراض الواقف على القوانين التى يقرها الكونجرس ، كما أن للكونجرس دور فى كثير من التصرفات التنفيذية .

تعاون السلطات :

لهذا فإن مبدأ الفصل بين السلطات قد تطور ، ووصل الى أن أصبح تعاونا بين السلطات - وليس فصلا -

في صورة النظام البرلماني . . حيث يعهد بوظائف الدولة الى هيئات متميزة مع عدم تخصص كلا منها تخصصا صارما ، بل تبقى مجالات للعمل المشترك ولا تستقل كل منهما عن الاخرى استقلالا كاملا بل تتمتع كل منهما بوسائل تأثير على السلطة الاخرى .

ويقابل مبدأ الفصل بين السلطات مبدأ مضاد هو تركيز السلطات ، أو وحدة السلطة بأن تتجمع سلطات الدولة أو وظائفها في حيازة شخص واحد ، أو هيئة واحدة .

تلك كانت الصورة في عصور التاريخ الاولى في ظل الملكيات المستبدة والمطلقة . . وتلك هي الصورة الان في ظل الديكتاتوريات المعاصرة .

ففي النظام الفاشي والنازي سادت فكرة وحدة الدولة . . وتطور مبدأ تركيز السلطة الى النظام « المجلسي » ، حيث يجمع البرلمان بين السلطتين ، التنفيذية والتشريعية ، والوضع بالنسبة للماركسية مختلف . . حيث يقوم المذهب الماركسي على أساس مبدأ وحدة السلطات أو تركيز السلطة .

فالسيادة في الدولة للطبقة العاملة صاحبة السلطة ، التي تفوض فيها هيئات منتخبة تقوم هي بمحاسبتها ، وتقوم هذه الهيئات بتفويض بعض اختصاصاتها الى هيئات أخرى تنفيذية تعينها . . وتحاسبها . . فيما يعرف باسم التفويض للسلطات ، أو الاختصاصات .

وتنتهي وجهة النظر التي ترى أن مبدأ الفصل بين السلطات قد انتهى الى أنه لم يعد من الممكن الأخذ بنظرية الفصل بين السلطات لعدة اعتبارات ، من بينها أنها لم تعد ممكنة التطبيق عمليا ، مما دفع حتى الديمقراطية الغربية الى الأخذ بنظم أخرى . . وأهمها مبدأ التعاون بين السلطات .

وأن الفلسفة التي قامت عليها هذه النظرية فقدت قيمتها إذ كانت تهدف الى الحد من امتيازات الملكيات المطلقة التي لم تعد الشعوب تؤمن بها ، أو تسمح ببقائها .

وإذا كان هذا المبدأ قد نشأ لخدمة الديمقراطية ، فقد انقلب
أفى بعض التطبيقات الى قيد على الديمقراطية ذاتها ، باعتبارها
حكم الشعب ، وذلك بالحد من سلطة المجالس المنتخبة لصالح
الأجهزة التنفيذية .

تقسيمات لوظائف الدولة :

ويرى أصحاب هذا رأى أن هناك تقسيمات أخرى
لوظائف الدولة غير تقسيمها الى تشريعية ، وتنفيذية ،
وقضائية ، قد تكون أقرب الى المنطق ، وإلى الواقع . . . من
بينها التمييز بين الوظيفة السياسية ، والوظيفة الإدارية ،
ومنها التمييز بين الوظائف التقريرية والتنفيذية والاستشارية
والرقابية ، ومنها التمييز بين الوظيفة الحكومية ، والوظيفة
التداولية ، كما ان التطورات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة
أضفت على الوظائف الاقتصادية للدولة أهمية كبرى ، وهذا
بالإضافة الى أن اضعاء وصف « السلطة » على كل هيئة من
الهيئات التى يعهد اليها باختصاص معين من اختصاصات
الدولة يوجد لديها احساسا بأنها صاحبة السلطة الأصلية
كما يؤدى الى الاستبداد بالسلطة ، مما جعل لتعبير السلطة
مدلولاً مقبولا يفضل عليه الكثيرون تعبير الاختصاص ، على
مستوى الإدارة ذاتها .

على أن المنادين بهذا رأى يستبعدون فى نفس الوقت مبدأ
تركيز السلطات .

وخلاصة رأيهم أن أى نظام ديمقراطى يعتمد على ضرورة
إبقاء السلطة للشعب ، بحيث لا يتخلل عنها ، والا فقد المعنى
الحقيقى لسيادته . . وأن الأوضاع العملية تقضى بأن يعهد
بوظائف محددة الى أجهزة معينة لا يفقد الشعب رقابته عليها
وتوجيهها .

وفى إطار هذا المفهوم فإن فلسفتنا تقوم على أساس أن
الشعب - بقواه الخمس المتحالفة - هو صاحب السلطة ،
وهو الذى يمارسها بنفسه دون تفويض غيره فيها ، وإنما

يمكنه أن يعهد ببعض وظائف الدولة ، الى هيئات متخصصة بحيث يكون الشعب هو المرجع النهائي فيها ، فله سلطة التوجيه السياسى الشامل ، والاشراف والرقابة على الاجهزة المعهود اليها بتلك الوظائف والمهام ، وله أن يستعمل فى هذا السبيل ، كل ما يراه من طرق التوجيه والاشراف والرقابة التى تنظم طريقة أعمالها ، بما يؤكد ويصون مبدأ سيادة الشعب ، وعلو ارادته .

تلك وجهة نظر الذين يقولون بأن نظرية الفصل بين السلطات ، قد استنفذت أغراضها ولم تعد مطبقة حتى فى الدول الغربية .

وحدة السلطة وحماية القضاء للحريات

وفى مواجهة هذا الرأى هناك رأى آخر هو رأى أعضاء مجلس النادى الذى قرروه فى اجتماعاتهم بعد مناقشات ، وهذا الرأى يرى انه لابد من الإبقاء على مبدأ الفصل بين السلطات بل وتدعيمه لانه السبيل الوحيد للديموقراطية . . وان نظرية الفصل بين السلطات لم تسقط . . بل انها قائمة .

وتنطلق وجهة النظر هذه من ضرورة الإبقاء والحفاظ على القضاء « كسلطة » ، وقد عبر عن هذا الرأى المستشار ممتاز نصار فى دراسة طويلة رأى فيها : أن التعلل بوحدة السلطة سوف يؤدى الى تجريد القضاء وحده من أهم أسلحته ، فى حماية حريات المواطنين تجاه السلطة العامة ، لان السلطة التشريعية لا تحتاج الى حماية سلطاتها الآمرة كما أن السلطة التنفيذية لا تحتاج الى هذه الحماية ، مع ما لديها من قوة مادية قاهرة . . لذلك حرصت جميع الدول المهتمة بتأمين الحرية على تأكيد صفة السلطة للقضاء .

ويرى المستشار ممتاز نصار انه اذا كانت بعض التجارب الاشتراكية قد انحرفت عن هذا المفهوم ، باسم « وحدة السلطة » ، فان السند النظرى الذى تستند اليه تلك التجارب

في هذا الاتجاه ، لا يجد صدىه في تجربتنا الاشتراكية العربية
اذ انهم قد أسسوا ذلك القول هناك على تركية الصراع الطبقي
الدموى ، وتنميته في سبيل التمكين لديكتاتورية الطبقة العاملة
عن طريق القول بأن الحزب الواحد الذي يمثلها هو وحده
مستودع ضمير الشعب ، ومن ثم فهو وحده الذي يمارس
سلطة الشعب ، وبالتالي فان الهيئات والاجهزة كافة لابد ان
تخضع لهذا الحزب ، يأدنى مستوياته ، لانها بذلك انما تخضع
لسلطة الشعب ، وتمارس اختصاصاتها في الحدود وعلى
الصورة التي يريدها الشعب ، فيتوصلون بذلك الى اخضاع
القضاء كجهاز وكقضاة في الاختصاص ، وفي كيفية الاداء
لسلطان الحزب . . او بمعنى آخر لمجموعة من الافراد
الذين مكنتهم الادوات الحزبية ، وأساليبيها من التحدث باسم
الحزب .

وقد وجدت تلك الفلسفة صداها في التطبيق رغم ان دستور
الاتحاد السوفيتي ينص على أن القضاة مستقلون وغير
خاضعين الا للقانون ، الا أن أحد النواب العامين هناك صاح
بأنه « لا يجوز للقضاة السوفييت أن يترددوا في هجر القانون
ويجب عليهم أن يبدو خضوعا تاما في اتباع توجيهات الحزب
لأنها تمثل اسمى القواعد » .

ورغم أن دستور المانيا الشرقية ينص على أن « القضاة في
ممارستهم لسلطتهم القضائية مستقلون ، ولا يخضعون لغير
الدستور والقانون ، فقد أكد النائب العام هناك ضرورة
« أن تعكس الاحكام القضائية الرغبة في تنفيذ أوامر حزب الطبقة
العاملة والحكومة » .

ولم تكن أوامر النائبين العامين الا أنعكاسا للفلسفة التي
تقوم عليها تلك التجارب مستترة وراء القول بوحدة السلطة ،
والتي تحصر مهمة القضاء في حماية مصالح الطبقة الحاكمة ، .

ويقول المستشار ممتاز نصار : انه واضح أن الفلسفة
التي تقوم عليها الانظمة التي اختارت تلك التجارب تنبأ في

تتألف من الفلسفة التي تقوم عليها التجربة العربية الذاتية في الاشتراكية ، التي وان اقرت بالتناقضات بين الطبقات ، الا أنها تنكر حتمية الصراع الدموي بينها ، وتتجنبه كما تنكر وتتجنب التمكين لديكتاتورية الطبقة العاملة وتنكر وتتجنب أيضا نظام الحزب الواحد الذي يستأثر بالتعبير عن ضمير الأمة ، وتستبدل بذلك كله تحالف قوى الشعب العاملة في تنظيم لا يدعى العصمة ولا يستعلى على الأجهزة الفنية او يتصادم معها .

ونتيجة لذلك فان القول بإمكان توفير الاستقلال للقاضي دون الاقرار للقضاء كجهاز بالاستقلال عن طريق الاقرار به كسلطة مستقلة عن باقي السلطات خرافة تفتقد أساسها النظري كما يكذبها الواقع العملي .

الثورة والسلطات :

هذه المناقشات ، كانت قديمة ومتأخرة جدا . . . فان جمال عبد الناصر نفسه طرحها ، وتكلم عنها بصراحة ووضوح في عام ١٩٦٢ في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي اقر الميثاق . . . وأذيع كلام عبد الناصر على الهواء مباشرة من كل محطات الاذاعة والتليفزيون . . . ونشر في كل الصحف وسمعه وقراه كل الناس بما فيهم ولا شك اعضاء مجلس ادارة نادي القضاة ، والذين كتبوا بعد خمس سنوات يهاجمون هذه الافكار او يعترضون عليها .

كان عبد الناصر يجيب على استفسارات الاعضاء بعد ان لقي الميثاق وسأله احد الاعضاء عما اذا كان اعضاء السلطات العامة في الدولة . . التشريعية والتنفيذية ، والقضائية سيشترون في عضوية الاتحاد الاشتراكي . . . وأجاب عبد الناصر اجابة طويلة شرح فيها مفهومه لنظرية الفصل بين السلطات ، وتعرض لتاريخ الثورة ، وموقفها من الاحزاب وكيف امضى ٤ ايام مع ممثلين للاحزاب ليقبلوا قانون تحديد الملكية ولكنهم لم يوافقوا « وقعدت مع فؤاد سراج الدين

٣ جلسات أو ٤ جلسات أقول له تعالوا كبرلمان أغلبية . يأخذ الحكومة ، بس عفدنا المبادئ الستة اللي قامت لها الثورة . نريد أن ننفذها . . القضاء على الاقطاع لازم تحدد الملكية ، هل توافقون على هذا الكلام ؟ يعنى قال لى مباشرة لا . . » . واستولت الثورة على السلطة . . واصبحت هى السلطة التنفيذية أو الحكومة .

ثم نحدث عبد الناصر بوضوح عن نظرية الفصل بين السلطات ، ورفضها رفضا قاطعا . . وسمع كل الناس رأى عبد الناصر . . ولكن الرد عليه من أعضاء نادى القضاة لم يأت إلا بعد سنوات تزيد على الخمس وفى أعقاب النكسة . قال عبد الناصر فى تلك الجلسة (١) :

« فيه ناس بيقولوا ان احنا نبعد السلطة التنفيذية ، عن السلطة التشريعية . . مش معقول . . تعالوا حتى فى انجلترا بنمسك فى انجلترا حزب المحافظين او حزب العمال هل يستطيع حزب المحافظين انه يكون حكومة الا اذا كان معاه أغلبية فى البرلمان ؟ وطبعاً بياخذ أغلبية الاول فى البرلمان الى بتديله ثقة . . بيعمل حكومة . . ما يقوش بعد كده منفصلين . . لا همه اللى فى البرلمان ، وفى الحكومة بيمثلوا جزء واحد هو حزب المحافظين وكذلك حزب العمال .

« الكلام اللى بيقول ان الحكومة تبعد عن السلطة التشريعية ، وأنه ما يكونش فيه اتصال . . ده الكلام اللى بيقولوا عليه فصل السلطات . . ده كلام قديم . . لكن هل هذا الكلام مطبق ؟ هل السلطة التنفيذية مفصولة عن السلطة التشريعية . . فى اى بلد من البلاد ؟ تانى يوم بتسقط الحكومة وما تقدرش تقعد يوم واحد . . لازم الحكومة هتقوم ، تقعد يبقى معها أغلبية فى البرلمان . . وبعدين مادام معاهها أغلبية فى البرلمان بتمشى كل حاجة بتقررها فى الحزب . . الحكومة بتقدم

قانون البرلمان .. أعضاء البرلمان الى في حزب المحافظين
يوافقوا على هذا القانون ، أعضاء البرلمان الى في حزب العمال
بمعارضةوا ، لكن مادام الاغلبية في حزب المحافظين يبقى
القانون يمشى .

« اذن العملية ان احنا بنفصل وده بينفصل والحكومة
بتنفصل عن السلطة التشريعية .. والسلطة التشريعية
بتنفصل عن الاتحاد الاشتراكي .. كلام يدوب ان احنا نفهم
انه ليس له أصل أبدا في أى عمل سياسى فى العالم .

« بالنسبة للسلطة القضائية .. باستمرار من أول الثورة
يعنى كنا بنعطى للسلطة القضائية كل تقديس .. وانا بقولكم
هنا من أول يوم لم اتدخل .. وباعتبر ان صمام الامان فى البلد
كان القضاء بطريقة تدعو الى ان احنا نفخر بها .

« وانا فى طول السنين الى فافت .. العشر سنين لم
أتدخل .. يوم ما كانت فيه حاجات سياسية ، كنا بنعمل
محكمة ثورة .. ماقلناش لا .. نوديهم القضاء ونخلص ..
كده بصراحة . وانا فى أول يوم فى الثورة كنت باقول هذا الكلام
فيه قضايا سياسية خاصة بمصير البلد .. فيه محكمة شعب
يبقى فيها فلان ، وفلان أعضاء ، ومعروف كده .. ومافيش
داعى ان احنا نتدخل .. ولم نتدخل .

« ولازم نؤمن ان القضاء هو صمام الامان .. » .

« اذن بالنسبة للقضاء ، انا مقدرش اعطى اجابة محددة
الوقت نبحث .. يعنى فيه احتمالات كثيرة .. يمكن نخلى
القضاء لا يشترك .. لكن احنا مش حزب سياسى .. الاتحاد
الاشتراكي هيبقى جامع البلد كلها .

« ممكن نخلى القضاء يعمل اطار لوحده بعيد عن اللجان
زى ما حنخلى القوات المسلحة بتعمل اطار لوحدها مش مشتركة
مع اللجان ، بحيث أنه أيضا ما ينعرلش .. فيه هذا الاحتمال
.. وفيه ذاك الاحتمال الآخر .

« أنا مش بأقول أبدا ان ده عمل سياسى زى عمل الاحزاب
ما يدخلش فى مخنا ان احنا حزب زى الكتلة . . او الوفد ،
او حزب السعديين او الاحرار الدستوريين . . أبدا ، احنا
هنا تنظيم شعبى للبلد كلها . . بنمثل وحدة وطنية . . بنمثل
اهداف البلد ، وامانى البلد بنبحث هذا . . بنترك الكلام ده
للجنة تبحثه بالتفصيل . . » .

خمسة أمور هامة :

عبد الناصر فى رده على سؤال عضو المؤتمر القومى يطرح
وجهة نظره بوضوح . . والناس كلها تسمع ويوضح خمسة
أمور هي :

* انه يرى أن نظرية فصل السلطات . . غير مطبقة فى أى
بلد من بلاد العالم .

* انه يقدس القضاء ، ويحترمه ، ويعتبره صمام الامان
فى مصر ، وأن هذا رأى اتخذه منذ اليوم الاول للثورة
وأن القضاء المصرى مدعاة للفخر والاعتزاز .

* ان الثورة أقامت محاكم خاصة لعدد من القضاة
السياسية رغبة منها فى ابعاد القضاء عن الانغماس فى
السياسة .

* ان الثورة . . لم تتدخل فى القضاء أبدا طوال سنوات
عمرها .

* ان موضوع اشتراك القضاة فى الاتحاد الاشتراكى - وهو
ليس حزبا - يمكن أن يكون فى اطار خاص به . وعلى
كل فقد تركه عبد الناصر للجنة التى ستبحث أمور
تشكيل الاتحاد الاشتراكى . . حيث ان الاتحاد
الاشتراكى كان ما يزال فكرة على الورق . . ولم يتكون
بعد .

كان هذا هو رأى عبد الناصر الذى أعلنه فى سنة ١٩٦٢
فى المؤتمر الوطنى . . ولم يعترض عليه أحد من القضاة .

التدخل فى القضاء :

وبعد ذلك استمرت الثورة فى تعاونها المخلص مع القضاة:
واستمر القضاء فى تعاونهم المخلص مع الثورة . . اشركت
الثورة القضاة فى كثير من اللجان التى شكلتها ضمانة
للعادلة منذ بداية الاصلاح الزراعى .

اللجنة العليا لتصفية الاقطاع . . كان بها عدد من
المستشارين .

وكانت كل حالة تعرض عليها . . كأنها قضية توضع أمام
محكمة بها عدد من المستشارين يقررون الرأى القانونى قبل
اصدار القرار .

واللجان الفرعية المنبثقة منها على مختلف المستويات . .
اشترك فيها أيضا . . المستشارون والقضاة .

لجان الحراسات . . كانت كلها من المستشارين والقضاة
ضمانة للعادلة .

ولم نسمع شكوى من رجال القضاء بأن الدولة تدخلت فى
اعمالهم . . كما أننا لم نسمع أن الدولة اتخذت موقفا من أحد
هؤلاء لأنه أخل بعمله . . أو أنه حكم بغير ما يمليه عليه واجبه
كرجل عدل وقانون .
وهذا هو المقصود بتدخل الدولة فى القضاء .

هل طلبت الدولة من قاض أيا كان ان يصدر حكما لا يرضى
عنه ، أو يخالف القانون . . أو ضميره .

إذا كان ذلك لم يحدث ، وهو بالقطع لم يحدث . . فأننا
يمكن أن نقرر أن القضاء كان حرا ، وأن الدولة لم تتدخل
فى القضاء على الاطلاق ، وتركته يمارس مسئوليته فى اقرار
العادلة وفقا للقانون .

بالنسبة للقضايا السياسية ، رأت الدولة ان تشكل لها محاكم خاصة بعيدة عن القضاء العادى او باشتراكه ، وسواء اكان ذلك سليما ام غير سليم ، فقد كان القانون يعطى الدولة هذا الحق . . . وقد مارسته وقال عبد الناصر ان ذلك تم ابعادا للقضاء عن السياسة ، ولكنه على كل حال كان هناك فى رئاسة الجمهورية مكتب قضائى مكون من مستشارين يراجع هذه القضايا تفصيلا ويراجع الحكم قبل ان يوافق عليه عبد الناصر .

ولسنا نريد ان نتعرض لطبيعة وظروف انشاء المحاكم الخاصة ، والدوافع التى دعت اليها ، ولا الى القضايا السياسية التى قدمت امامها . . . فذلك موضوع آخر . ولكننا سوف ننساق وراء المنطق الرافض والمعارض ، ونوافق على ان انشاء هذه المحاكم الخاصة كان بهدف العصف بخصوم الثورة ، بغير منطق من قانون او عدل .

وهذا يؤكد استقلال القضاء وحرية . . . وعدم تدخل الدولة فيه . . . الامر الذى دفعها الى تشكيل محاكم خاصة لتعصف بالخصوم بشكل لا يمكن للقضاء العادى ان يقوم به بغير تدخل من الدولة . . . ولو كانت الدولة تريد ، لكان يمكنها ان يتم ولن تعدم الوسائل التى تيسر لها ذلك . . . ولن تعمد ان تجد « ضـعفاء » يرضون بتدخلها . . . ترغيبا او ترهيبا ولكنه لم يحدث .

وربما كانت الدولة حريصة على القضاء وعلى ان يستمر فى اداء رسالته بعيدا عن أية تيارات وانحرافات . . . وكان الوزراء الذين عهد اليهم بمسئولية وزارة العدل اشد حرصا على ذلك ، الامر الذى دفع الوزير عصام الدين حسونة الى مواجهة اخطاء بعض رجال القضاء فى صمت . . . فقد كان يستدعى القضاة الذين ينسب اليهم رجال التفتيش القضائى اخطاء ، او انحرافات ، ويواجههم بها هو منسوب اليهم . . . وكانوا فى اغلب الاحيان يفضلون الاستقالة فى صمت ودون وضوء . . . حرصا على ان تظل الصورة نقية ، وببيضاء ،

ومدعاة للفخر ومؤكدة ما استقر في ضمير هذه الامة بأن في
مصر قضاء ..

عبد الناصر .. وفصل السلطات

ومرة ثانية طرح موضوع الفصل بين السلطات للمناقشة
في الاجتماع السابع لباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا
والعراق .. وشرح جمال عبد الناصر وجهة نظره في
الموضوع قائلا (١) : أنا أعتبر أن عملية فصل السلطات خدعة
كبرى ليه .. لان الحقيقة مافيش حاجة اسمها فصل
السلطات لان اللي عنده الاغلبية في البرلمان هو اللي بياخذ
السلطة التنفيذية .. والتشريعية .

« اذن القيادة السياسية الي عندها الاغلبية ، يبقى في
ايدھا حاجتين .. السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ،
واذا اصبح في ايدها السلطة التشريعية بالتالي اصبح في ايدها
السلطة القضائية ، لان السلطة القضائية خاضعة للسلطة
التشريعية مهما قالوا انها مستقلة .. وان الكلام ده الي طلع
في فرنسا من ايام منتسكيو على فصل السلطات كلام نظري
ولكنه واقعا لم ينفذ .

« ناخذ انجلترا كمثال ، حزب المحافظين دخل الانتخابات
اخذ الاغلبية في البرلمان .. بقت السلطة التشريعية في ايد
مين .. حزب المحافظين .

« حزب المحافظين الف الوزارة ، بقت السلطة التنفيذية
في ايد مين .. في ايد حزب المحافظين .. ازاي بنقول هنا
فصل السلطات .. اذا فقد الاغلبية في السلطة التشريعية
بالتالي بيحصل ايه ؟ لازم يسقط من السلطة التنفيذية ..
اذن اللي عايز يحتفظ بالسلطة التنفيذية يجب ان يحتفظ

(١) ١١ ابريل ١٩٦٣

بالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية .

« اذن القيادة للاثنين واحدة . . »

« مبدا فصل السلطات عملية في الكتب ولكنها غير موجودة واقميا أبدا . »

« البلد الوحيد اللى ممكن يحصل فيها هذا الموضوع هى الولايات المتحدة الامريكية . »

« ولكن ينتج عن هذه الحقيقة تضارب كبير في العمل ، وفيه احد رؤساء الولايات المتحدة سموه الرئيس « فيتو » كل قرار ييجى من المجلس . . ما عندوش اغلبية في المجلس . . كل ما ييجى له قرار من المجلس يعمل عليه « فيتو » . . ويرجعه ، ويحاولوا لغاية دلو وقت بتغلبوا على هذه المشـكلة بأن الرئيس ما يتقدمش قرار الا بيجيب الكونجرس من الحزبين وبياخذ هذا القرار نتيجة التشاور مع الكونجرس . »

سؤال حائر :

لم تكن عنوان الاراء حول نظرية فصل السلطات جديدة اذن . . . الجديد فقط كان التوقيت . . للرد على هذه الاراء . ولم تكن مقالات على صبرى في مضمونها العام جديدة أيضا . . فقد سبق أن طرح عبد الناصر نفس الأفكار ولكن الجديد فقط كان التوقيت للرد عليها .

والمقالات التسعة كما اوضحنا نشرت قبل حرب الايام الستة وليس بعدها كما يقول المستشار ممتاز نصار .

اذن . . فالجديد . . هو التوقيت . . والسؤال هو : لماذا اختيار هذا التوقيت بالذات ؟

سؤال . . يظل حائرا يبحث عن اجابة .

ومع ذلك يمكننا أن نقول أن كلا الرأيين - حول نظرية فصل السلطات - كانت له حججه وكانت هذه الحجج رايه كاملا ، وواضحا في مجلة القضاة « العدد الثالث » .

تناقش . . فالمستشار ممتاز نصار نشر رايه كاملا ، وواضحا في مجلة القضاة « العدد الثالث » .

كما ان وجهة النظر التى ترفض نظرية الفصل بين السلطات قد عبرت عن نفسها أيضا على صفحات الصحف .

فلم يكن احد الرايين ينطلق من فراغ ، أو من تعسف ، بل ان كلاهما يعتمد على أدلة قانونية ونماذج ، ووقائع حدثت فى دول أخرى معاصرة .

الرأى الذى يطالب بالابقاء على نظرية الفصل بين السلطات . اعتبر ان الاخلال بها هدم لاستقلالية القضاء والرأى الاخر يرى ان ذلك لا يؤثر على حرية القضاء .

وكان غالبية القضاة أيضا يرفضون عضوية الاتحاد الاشتراكى ، فهو اشتغال بالسياسة وهم « كسلطة » مستقلة لا علاقة لهم بالسياسة على الاطلاق .

وقانون السلطة القضائية ينص فى المادة ٧٣ على منع اشتغال القضاة بالسياسة فتقول المادة أنه « يحظر على المحاكم ابداء الاراء السياسية ، ويحظر على القضاة الاشتغال بالعمل السياسى » .

هى معركة أذن :

كل هذه المقدمات الطويلة تشير الى أنه كانت هناك معركة بين طرفين من رجال القضاء .

طرف يقول باستقلال القضاء ، وعدم دخول غير المتخصصين فيه ، وبأنه سلطة لها كيانها واستقلالها . . وينبغى ان تدعم هذه المفاهيم ، وتنطلق لتحقيق اقصى غاياتها استقلالاً ، وانطلاقاً حراً فى ظل القانون . . بلا قيود على القاضى سوى ما يفرضه القانون .

وطرف آخر يقول بسقوط هذه النظريات ، ويريد أن يدخل فى بعض مجالس القضاء أفراد من الشعب يمثلون ضميمير الأمة ، وان دولا غربية استخدمت ذلك فى نظام المحلفين وأن كل الدول الاشتراكية تأخذ بهذه النظرية ، وفى ذلك دفع

للعادلة ، وضمان أكيد لتطبيق القانون بما يتمشى مع
الفرض الذى شرع من أجله . . وأن هذا لا يعنى أن تمس
حيطة القضاء فى الخصومة القضائية ، ولا تمس ضمانات
تحقيق العدالة وهو الأمر الذى تأخذ به دول عديدة فى العالم
لا يمكن أن تتهم بأن قضاءها منحاز أو أنه خاضع للسلطة .

المعركة فى جوهرها بين مدرستين قانونيتين . . مدرسة
رافضة لكل الجديد ومدرسة تصر على أن الجديد أكثر ملاءمة
مع المجتمع الجديد .

مدرسة ترى أن فى الجديد انسياقا وراء مذاهب اشتراكية
تختلف عن الاشتراكية العربية . . ومدرسة أخرى ترى أن
التطبيق العربى للاشتراكية لا يعنى استيراد النظم من
الخارج . . وفى نفس الوقت لا يصادر التجارب الأخرى
ويرفضها لمجرد أنها تحمل أسماء مذهبية ليست مطبقة فى
مصر . .

ومثل هذا الاختلاف كان دائرا فى كثير من نواحي حياتنا . .
حتى بالنسبة للميثاق فهناك رأى كان يرى أنه أخذ من المذاهب
الأخرى ، واتفق معها ، واختلف ، وأضاف وحذف ، ورأى آخر
كان يصر - حتى فى لجنة المائة التى وضعت تقرير الميثاق -
هذا الرأى يرفض أن الميثاق أخذ من التجارب الأخرى ، ويضع
له تميزا مستقلا . . .

ولقد ثارت بعض هذه المناقشات أمام عبد الناصر فى اجتماع
المكاتب التنفيذية لمحافظة القاهرة والجيزة حينما أصر أحد
أساتذة الجامعة على تسمية اشتراكيّتنا بالاشتراكية العربية
وقال عبد الناصر أن الميثاق لم يقل بالاشتراكية العربية فقد
« نص الميثاق على أنها اشتراكية علمية ، ولا يمكن أن نجعلها
بخلاف ما هو منصوص عليها فى الميثاق ، وليس هناك ما يوصم
الاشتراكية العلمية بالكفر ، ولكن إذا كنت تريد السؤال عما
إذا كانت ماركسية ، فانا أقول بصريح العبارة أنها ليست
ماركسية ، وليست ماركسية لينينية . . ومن السهل جدا

معرفة الخلاف وسبق أن شرحناه عدة مرات ، (١) .

التنظيم الطليعى فى صفوف القضاة

ومن المؤكد أن التنظيم الطليعى وهو الجهاز الذى أنشأه عبد الناصر داخل الاتحاد الاشتراكى وجعله سرىا ليقود العمل السياسى ، من المؤكد أن هذا التنظيم قد شق طريقه الى صفوف رجال القضاء .

وانه كان هناك عدد من القضاة ومن المستشارين أعضاء فى هذا التنظيم . . .

كما أنه من المؤكد أن هذا التنظيم قد شق طريقه أيضا الى صفوف الجيش ، وقد اتضح فيما بعد أن شمس بدران كان مسئولا عن تجنيد الاعضاء العسكريين وضمهم الى التنظيم الطليعى للاتحاد الاشتراكى ، وهو الجهاز الذى نص عليه ميثاق العمل الوطنى ليكون داخل الاتحاد الاشتراكى وان كانت رؤية عبد الناصر أن تظل أسماء أعضاء التنظيم سرية لاعتبارات ابداءها فى مؤتمر المبعوثين الذى عقد بالاسكندرية فى أغسطس ١٩٦٦ ونشر ذلك وعرف كل الناس بوجود هذا التنظيم وان كانوا لم يعرفوا افراده .

ولم يكن الهدف من التنظيم - وهو تنظيم سياسى - أن يكون أعضاؤه من كتبة التقارير أو أن يتحولوا الى عيون للدولة على سلوك الناس فتلك مهمة أخرى ، قد يقوم بها من هم فى التنظيم ، ومن هم خارج التنظيم ، وان كان من الغريب أن يقوم بها عضو فى تنظيم سياسى ، المفروض أن اختياره كان مبنيا على انه وصل الى درجة من النضج

(١) لقاء الرئيس مع أعضاء المكاتب التنفيذية للقاهرة والجيزة ٧ - ٨ مارس ١٩٦٨ .

السياسي تجعله يرفض لكرامته ، أن يتحول الى كاتب تقارير
ضد زملائه ، كالمخبرين المحترفين .

فإذا كان البعض من أعضاء هذا التنظيم قد كتبوا تقارير
ضد زملائهم ، فذلك انحراف ولا علاقة له بالعمل السياسي
الذى هو الهدف الاول من انشاء تنظيم نص عليه ميثاق العمل
الوطني ، الذى أقرته جماهير الشعب فى استفتاء عام ، وتحدث
عبد الناصر عن وجوده أكثر من مرة ، فلم يكن خافيا على احد
أن عبد الناصر أقام جهازا سياسيا سريا داخل الاتحاد
الاشتراكي والذى كان سريا فقط هو اسماء الاعضاء كما ذكرنا .

ربما أن بعض أعضاء التنظيم ، كتبوا تقارير ضد زملائهم ،
وذلك عمل لا اخلاقى خصوصا عندما يصدر من رجل
قضاء ..

على ان كتابة التقارير لم تكن — ولن تكون — مرتبطة
بعضوية التنظيم ، فهناك اشخاص يكتبون تقارير ضد زملائهم
من خارج التنظيم ، كما ان هناك من يكتبون من داخل
التنظيم .

والى جانب هؤلاء وهؤلاء أعضاء فى التنظيم الطليعى مؤمنون
بأنه لا بد أن يطل رجال القضاء على السياسة ويعملوا على تدعيم
هذا الهدف (١) .

تياران متعارضان داخل القضاة

فى ظل هذا المناخ .. ووجود تيارين متعارضين ، احدهما
يطالب بضرورة انضمام رجال القضاء للاتحاد الاشتراكي ،

(١) مما هو جدير بالذكر ان محكمة القضاء الادارى قالت فى الحكم
الذى اصدرته فى ٢٦ يناير سنة ١٩٧٤ فى القضية رقم ٧٠٧ سنة ١٩ قى عليا ،
بشرعية وجود هذا التنظيم داخل القضاء — « وثائق الكتاب » .

والآخر يصر على ضرورة إبعادهم عن السياسة (١) . .
أحدهما يرى أن نظرية الفصل بين السلطات . . شعار ،
ليس مطبقا في الواقع حتى في فرنسا التي خرج منها . وإن بقاءه
هو هروب من المواجهة الحقيقية للواقع المحلي والعالمي ، والآخر
يرى أن في استمرار بقاء هذه النظرية استمرار لبقاء القضاء ،
كسلطة مستقلة ودعم لازم لكيانه .

في ظل هذا المناخ أيضا . . دارت مناقشات حول ضرورة
وجود نوع من القضاء الشعبي وشارت ثائرة عدد من رجال
القضاء الذين يرون أن القضاء عمل ، لا يمارسه إلا
المختصون وحدهم . .

وفي ظل هذا المناخ . . كان مقررا أن تجرى انتخابات
التجديد لعدد من أعضاء مجلس نادى القضاة (٢) .
ونادى القضاة يضم الأغلبية الكبرى من القضاة ، وهو ليس
نقابة مهنية ، وليس تجمعا سياسيا ولكنه نادى اجتماعي
وثقافي فقط . وهو لا يضم كل قضاة مصر .

..
(١) في ١٨ إبريل سنة ١٩٦٨ تحدث عبد الناصر عن رأيه في انضمام
لقضاة للاتحاد الاشتراكي في المؤتمر الشعبي الذي أقيم بمدينة المنصورة .
وهو يعبى الجماهير للاستفتاء على برنامج ٣٠ مارس ويشرح أهدافه فقال
« اننى لست مثالا في الوقت الحاضر لاشتراك القضاء أو القوات المسلحة أو
الشرطة في التنظيم السياسي . . وبأقول في الوقت الحاضر . . لازم في الأول
بني بناء التنظيم السياسي وبثبت فاعليته ويثبت صندوق بعبيره عن قوى
الشعب العاملة وأعماله تجسيده لسلطتها وبعد هذا يكون في استطاعتنا أن
أحنا نبحث موضوع اشتراكها في التنظيم السياسي . وإخلاص القوات المسلحة
للنضال الشعبي الآن يكون بمقدرة تحقق النصر في معركة الوطن . وإخلاص
القضاء للنضال الشعبي أولا بأقامة العدل » .

(٢) نادى القضاة انشئ سنة ١٩٣٩ وكان الغرض من انشائه كما نص قانونه
على « توثيق رابطة الاخاء والتضامن بين جميع رجال القضاء ، ورعاية مصالحهم
وتسهيل سبل الاجتماع والتعارف بينهم وإنشاء صندوق للتعاون والإدخار
لمصالح الاعضاء ومساعدة أسر من يفقدون النادى من أعضائه ويقبل به أعضاء
القضاء والنيابة العامة » .

وكثيرا ما حدثت صدامات بين القضاة فى انتخابات النادى ،
وكثيرا ما كانت تسيطر على الانتخابات نزعات انتخابية مختلفة
تجعل الصراع الانتخابى يدور دائما داخل اطرار معينة لا يخرج
عنها وهو امر غريب وسط تجمع القضاة . .

وزير العدل يحل نادى القضاة

وكان قد وقع خلاف - من قبل - بين اعضاء مجلس النادى
وبين وزير العدل السيد فتحى الشرقاوى فى سنة ١٩٦٣ ،
الذى كان يرى أن يكون رئيس محكمة النقض رئيسا للنادى ،
بينما كان هناك من اعضاء مجلس ادارة النادى من يرفض
وفى مقدمة الذين وقفوا ضد هذه الفكرة المستشاران ممتاز
نصار رئيس نادى القضاة وصادق المهدي وكيل النادى .
ولم يجد السيد فتحى الشرقاوى وزير العدل بدا من حل
مجلس نادى القضاة وتشكيل مجلس مؤقت برئاسة رئيس
محكمة النقض بحكم وظيفته (١) .

واستمر رئيس محكمة النقض رئيسا لنادى القضاة ، حتى
عين السيد بدوى حمودة وزير للعدل وطلب القضاة منه
أن يعيد مجلس ادارة النادى بالانتخاب (٢) . ولا يكون
رئيس النادى بالتعيين ووافق وزير العدل ولكنه اقترح حلا
وسطا فأجرى ما يشبه القرعة لاختيار اعضاء المجلس ، وذلك
لتجنب القضاة الدخول فى معركة انتخابية ، وعاد المستشارون

(١) هو تقريبا نفس الاجراء الذى اتبع بعد ذلك ، ولكن بقرار من رئيس
الجمهورية وليس من وزير العدل .

(٢) يقول المستشار ممتاز نصار ان وزير العدل فكر فى تعديل قانون
استقلال القضاء على وجه يزيد من سلطان وزارة العدل فى الاشراف والهيمنة
على القضاة بما يؤثر فى استقلالهم فاعترض مجلس ادارة النادى على هذا
التفكير وحاول بشتى الوسائل ان يثنيه عن المضي فى تنفيذ هذه الفكرة
فذهبت مجهودات المجلس ادراج الرياح . . وفوجئنا فى ١٣ اغسطس
١٩٦٣ بالجرائد تنشر هذين القانونين : قانون السلطة القضائية ، وقانون
نادى القضاة . .

ممتاز نصار رئيسا للنادي ومحمد صادق المهدي وكيلا للنادي،
ومحمود الاتربي وكيلا ثانيا للنادي ، الى ان وقع خلاف بين
اعضاء مجلس الادارة ولجأ محمود الاتربي الى القضاء يطالب
ببطلان المجلس ، لانه لم تكن هناك انتخابات بالمعنى
الحقيقي .

وكان نزاعا عنيفا بذلت محاولات — حرصا على وحدة
صفوف رجال القضاء — لتوحيد كلمة اعضاء مجلس الادارة
الجديد للنادي (١) ، وأن يتم صلح بينهم بقدر من التنازلات
لكل من الطرفين المتنازعين ، وربما كان النزاع في ظاهره
حول عضوية مجلس ادارة النادي ولكنه في حقيقته كان جزءا
مما يدور حول القضاء ، وموقعه من العمل السياسي او حول
تيارين فكريين متعارضين بين القضاة .

جمعية ٢٨ مارس :

وجاء موعد الجمعية العمومية لنادي القضاة في ٢٨ مارس
١٩٦٨ . وعقدت الجمعية اجتماعها العادي وكان جدول
الاعمال يتضمن المسائل التقليدية لأية جمعية عمومية
لنادي اجتماعي وثقافي تقريراً عن اعمال المجلس السابق
والنظر في الميزانية عدا اجراء انتخابات تجديد لثلث الاعضاء .
وغیرها من المسائل الروتينية و « بالنسبة للانتخابات تمت
بالتزكية تقريبا » .

وفي هذا الاجتماع تلى مشروع بيان تصدره الجمعية
العمومية ووسط عاصفة مدوية من التصفيق والاستحسان ،
أقرت الجمعية العمومية البيان .

(١) يقول المستشار ممتاز نصار في كتابه : معركة العدالة في مصر ، ان
مجلس الادارة الجديد « اخذ على عاتقه المطالبة بالغاء القيود التي تفرضها
تعديل قانون السلطة القضائية بسبب العصف بقانون ناديم ، وقد نجح بعد
مجهودات مضيئة وصدر قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ محققا
لرجال القضاء ضمانات الاستقلال وتعديل مرتباتهم بالزيادة التي تحقق لهم
العيش الكريم » .

ويقول المستشار محمد صادق المهدي الذي كان وكيلا للنادي ، أن البيان كان معدا ومطبوعا قبل الجمعية العمومية ، وأنه وزع على الاعضاء قبل انعقاد الجمعية ، كما أن البيان لم يعد بمعرفة مجلس ادارة النادي — كما هو مفروض — وأن أعضاء المجلس ذاتهم وهو واحد منهم فوجئوا بالبيان وأن أحدا من النادي لم يأذن بطبعه وأن مجلس ادارة النادي قد كلفه هو ورئيسه بكتابة بيان تتضمن خطوته الرئيسية أن القضاء سلطة وليس مرفقا وأن القضاة يهيئون بالسيد رئيس الجمهورية أن يسير في خطواته لاستخلاص الاراضي المحتلة ، وأنهم يطالبون بتعزيز درجات رجال القضاء بما يكفل لهم حياة كريمة ولكن البيان الذي أعد خلصة وطبع ووزع على الجمعية العمومية كان مختلفا عن ذلك .

البحث عن سبب :

ويذكر المستشار ممتاز نصار في كتابه « معركة العدالة » في صفحة ٥٩ : « وقد شجع النادي في اصدار هذا البيان أن بعض مراكز القوى وقتها تغاضت عن البحث فيما يخص البلاد من آثار النكبة الكبرى ، وراحوا يملأون أعمدة الصحف بمقالات عن القضاء ، ووجوب خضوعه للرقابة الشعبية وانتمائه للتنظيمات السياسية فكتب السيد علي صبري عدة مقالات متتالية في ستة أيام . وكأنه يذكرنا بحرب الايام الستة التي حلت فيها النكبة على مصر . وكانت هذه المقالات في جريدة الجمهورية ، فاستقر رأي مجلس الادارة على اصدار بيان يواجه به الموقف دفاعا عن كرامة بلادهم ودفاعا في الوقت نفسه عن استقلال القضاء وقد اعددنا هذا البيان . . وعرضناه على مجلس ادارة النادي فأقره ، ووافق عليه ، وسجل في سجلات ادارة النادي يوم ٢٥ / ٣ / ٦٨ عن ان البيان قد صادف اجماعا من رجال القضاء » (١) .

(١) ارجو مرة أخرى ، ملاحظة ان المقالات المذكورة نشرت قبل النكبة بشهور في ١٨-٢-٦٧ وليس صحيحا أنها في ستة أيام أو انها ذكرت أحدا بحرب الايام الستة . . فالمقالات نشرت على امداد تسعة أيام ولم تذكر أحدا بالحرب لسبب بسيط جدا أنها نشرت قبل الحرب .

بيان القضية • • مهني ام سياسي :

كان البيان الذي أصدرته الجمعية لنادي القضية في ٢٨ مارس ١٩٦٨ بياناً سياسياً بالدرجة الأولى صدر عن أفراد يناضلون من أجل أن يتعدوا عن السياسة ويمكن أن نلتمس لهم العذر إذا كان الأمر يتعلق بالقضية الوطنية ، وإذا لم يكن إبداء الرأي في هذه القضية مجرد مناسبة معقولة للتنفيذ منها إلى غيرها من الأمور السياسية وهو واقع الأمر كما تدل على ذلك شهادات المستشار ممتاز نصار نفسه .

البيان كان يدين ويستنكر إجراءات العدوان الاسرائيلي وكذلك التوسع والعدوان التي اقدمت عليها العصابة الصهيونية ويطلب من قضاة العالم ادانتها ويقول البيان :

« يؤمن رجال القضاء كسائر أفراد الشعب بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة ، وأن القضية يرفضون أية محاولة لفرض تنازلات سياسية تحت أي ضغط من الضغوط .

« صلاية الجبهة الداخلية تقتضي ازالة كافة المعوقات التي اصطنعتها اوضاع ما قبل النكسة امام حرية المواطنين ، ومن هنا وجب تأمين الحرية الفردية لكل مواطن ، في الرأي والكلمة ، والاجتماع ، وفي النقد والحوار ، والاقتراح والاحساس بالمسؤولية والقدرة على التعبير الحر ، ولا يكون ذلك الا بتأكيد مبدأ الشرعية الذي يعنى في الدرجة الاولى كفالة الحريات لكافة المواطنين وسيادة القانون على الحكام والمحكومين على سواء .

« تحقيقا لسيادة القانون فانه يتعين البدء فوراً في ازالة كافة البصمات التي شوهت بها اوضاع ما قبل النكسة صورته ليأمن جميع المواطنين على حرياتهم وحرماتهم ، فلا تسلب أو تمس الا طبقاً لاحكام القانون العام وحده وبحكم من القضاء وحده ، وبالأجراءات المتبعة امامه » ان قيام سلطة قضائية حرة مستقلة ينفرد الدستور بتأكيد استقلالها وبيان ضمانات أعضائها ، يعد ضماناً

أساسية من ضمانات شعبنا ، ومن ثم دعامة أساسية من دعائم صلابة الجبهة الداخلية ولقد وجد الشعب في قضائنا دائما وفي مختلف الظروف الامن والنصفه واستقر ذلك في ضميره لما قام عليه هذا القضاء من اصول ثابتة تؤكد حرية ، وتدعم حيده ، ومن أبرز هذه الاصول البعد بالقضاة عن كافة التنظيمات السياسية ، حتى يتأكد لهم النقاء والتجرد والحيدة » .

ورفض البيان منح «سلطة الحكم الى غير القضاة المتخصصين المتفرغين » وهو ما كان يعبر عنه باشتراك الشعب في القضاء .

القضاء » .

كما تعرض البيان لضرورة بقاء النيابة كجزء لا يتجزء من السلطة القضائية .

وفي نهاية البيان عاد الذين كتبوا البيان يلخصون موقفهم مؤكدين انه « بمناسبة الاحداث الكبرى التي مرت بها امتنا وانفعالنا بها كمواطنين ، وبمناسبة اجراء التغيير في جميع المجالات وبمناسبة ما نشر في السنة الاخيرة من بعض المسئولين وغيرهم من مقالات وبحوث عن وضع السلطة القضائية وكيانها ، يعيش القضاة الظروف الدقيقة ، التي تمر بها البلاد اليوم بالاسهام في الحوار ، ويبدون فيما يلي رأيهم الفني. » .

استنكروا العدوان ، وطالبوا الدولة بالتعبئة الكاملة بحيث يشعر كل مواطن بأنه والجندي في ساحة القتال سواء واكدوا على ضرورة الحريات ، وبقاء القضاء كسلطة مستقلة وأن يكونوا بعيدين عن المشاركة في أية تنظيمات سياسية في الاتحاد الاشتراكي مع كافة المستويات » .

« ويجب الحرص على عدم المساس باختصاصات السلطة القضائية ، وعدم اشتراك غير المتخصصين في اداء رسالة القضاء » .

النكسة مناسبة جيدة :

أقر القضاة الذين حضروا الجمعية العمومية للنادى هذا البيان بحماس شديد . .

ومر عام كان الصراع خلاله يتصاعد . . بعض القضاة بالبيان أحسوا أنهم انتصروا فى معركة فراحوا يشعلون مزيدا من النيران ، بما أصدروه من أعداد من مجلة القضاة ، وباجتماعاتهم فى النادى التى تحولت الى حوارات سياسية رافضة تماما لكل ما يجرى فى البلاد .

ويشرح المستشار نصار ظروف اصدار البيان فيقول أنه « بعد أن حلت بالبلاد النكسة من أبشع ما حل بها من نكبات وهى الهزيمة المنكرة التى منى الجيش المصرى أمام جيش اسرائيل اتجه التفكير فى اصدار بيان يعبر عن رأى القضاة كمواطنين فى هذه الديار ، وقد تصدى مجلس ادارة النادى لحمل هذه الامانة ، وقد شجع النادى فى اصدار هذا البيان أن بعض مراكز القوى وقتها تفاضت عن البحث فيما يخص البلاد من آثار النكبة الكبرى ، وراحوا يملأون أعمدة الصحف بمقالات عن القضاء ووجوب خضوعه للرقابة الشعبية وانتمائه للتنظيمات السياسية ، (١) »

اذن فقد كانت النكسة فقط مجرد مناسبة لكى يقول القضاة رأيهم فى رفضهم دخول الاتحاد الاشتراكى ومشاركة الشعب فى القضاء وغيرها من المسائل التى طرحت ، فالنكسة حلت بالبلاد فى يونيو ١٩٦٧ ، والمقالات نشرت فى مارس ٦٧ قبل النكسة ، ولكن القضاة لم يقولوا رأيهم الا فى ٢٨ مارس ١٩٦٨ ويقول المستشار ممتاز نصار أن وزير العدل أخبرهم « بأن البيان قد أوجد جفوة بين القضاة وبين السيد رئيس الجمهورية ، فأجبت مستنكرا أن يكون هذا صحيحا . . » « . . . وقد استقر الراى على أن اقابل كل المتصلين

(١) من ٦٧ - معركة العدالة فى مصر .

بالسيد الرئيس لنوقفهم على أهداف القضية من بيانهم ، وأنه ليس في البيان ما يخلق أية جفوة ، وان القضية حريصون على أن تسود المودة والتقدير بينهم وبين رئيس الدولة ، ولذلك قابلت السيد محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الاهرام وقتها مرتين وشرحت له في المرة الاولى ما يقوله وزير العدل ، وأوضححت له أن القضية يستنكرون مقالة الوزير بوجود الجفوة وانهم يكونون للسيد الرئيس التقدير ولم يستهدفوا من من بيانهم الا المصلحة القومية العليا ، واستقلالهم وحيدتهم وتجردهم وتوفير ضمانات من ضمانات الشعب في أن يكون قضاؤه بعيدا عن أى تنظيمات سياسية ، وفي المرة الثانية أخبرنى الاستاذ هيكل بأنه نقل حديثى للسيد رئيس الجمهورية ، وأن ما يقوله وزير العدل ليس صحيحا وأنه لا توجد جفوة بين القضية وبين الرئيس بسبب البيان وكذلك قابلت السيد محمد أحمد فى منزله مرتين المرة الأولى كان يرافقنى فيها الاخوان يحيى الرفاعى ومحمد ابراهيم أبو علم وقد حدثناه فى مسلك السيد أبو نصير وما يقوله من وجود جفوة وفى المرة الثانية نفى السيد محمد أحمد مقالة الوزير وأخبرناه باستعدادنا للقاء السيد الرئيس وكان هدفنا من هذه اللقاءات التمسك بكل ما جاء بالبيان - ! - ، وأنه يحقق لمصر الكثير وان نزيل ما يكون قد علق بأذهان المسئولين من سوء فهم لمرامى القضية على الصورة التى كان يرويها الوزير لانه لا مصلحة للقضاء فى صراع مع السلطة » .

بيان . . ام منشور :

أرسل هؤلاء القضية بيانهم الى كل الصحف ولكنه منع من النشر ، وكان هذا خطأ - له ما يبرره من وجهة نظر السلطة فى تلك الظروف التى كانت تمر بها البلاد - وكانت الرقابة قد فرضت على الصحف بعد انتهاء حرب يونيو ١٩٦٧ . ومع ذلك فالبيان لم يمنع من الطبع فصدر فى كتيب صغير ، وكانت

الرقابة أيضا شاملة الكتب والمجلات فقد صرحت بطبعه الرقابة ، الا اذا كان قد طبع في مطبعة سرية ، أو خلسة وهو عمل لا يمكن حدوثه من القضاة فضلا عن أن الكتيب الذى صدر يحمل البيان مكتوب عليه أنه طبع في احدى مطابع شركات القطاع العام ، وهى مطبعة شركة النصر للتصديرات والاستيراد وطبعت منه عدة آلاف ووزع فى الداخل والخارج على نطاق واسع .

وزع على كل النقابات المهنية والعمالية والهيئات والسفارات الاجنبية ونشر فى صحف الخارج بل وتلقفته بعض الصحف المعينة فى بيروت وبعض الدول الغربية لتنتشره وتصور به أن النظام المصرى قد انتهى اذ أبرزته بطريقة مثيرة وعناوين أكثر اثارة . ويقول المستشار محمد عبد السلام « وأثار البيان ضجة ، ولاقى ترحيبا فى الداخل والخارج ويبدو أن بعض السفارات الاجنبية استغفلته ، فطبعته منه صورا ، ووزعتها على نطاق واسع الامر الذى اثار حفيظة السلطات فاعتبرت البيان تحديا لها » (١) .

وكان الامر يبدو بالنسبة للدولة كما لو أن القضاة قد حولوا بيانهم - الممنوع من النشر رسميا - الى منشور يوزع على نطاق كبير بالآلاف وهو أمر غير جائز وخاصة من القضاة بالذات .

هذا التوقيت .. لماذا ؟

هذه المعركة السياسية أو القانونية التى اندلعت بعد النكسة ، لم تكن فى الواقع جديدة ولا وليدة .

والبيان الذى أصدره بعض القضاة « بمناسبة النكسة » يحمل وجهة نظرهم فى هذه المعركة جاء متأخرا . ويذكر المستشار ممتاز نصار أنه قابل وزير الداخلية ، الذى طلب منه أن يترئسوا فى اصدار البيان يومين لأن رئيس الجمهورية

(١) سنوات عصيبة

سيدي بيبيان ٣٠ مارس « فقد يرى فيه القضاة غنية عن بيانهم » (١) ولكن المستشار رفض لأن ميعة الجمعية قد تحدد بصفة نهائية ولا يمكن تأجيل الاجتماع وفيما يتعلق بالبيان فان القضاة مازالوا يتداولون فيه وهو اذا صدر لا يمكن أن يتضمن الا التمسك بسيادة القانون وتوفير استقلال القضاة واحترام حرية المواطنين جميعا وأن تكون المحاكمات وفقا للقانون العام وحده ، وأن يبتعد القضاة عن كافة التنظيمات السياسية وهي أمور لا ينكرها أحد وليس فيها خروجا على القانون .

وموقف وزير الداخلية غير متناقض . ولو كان المستشار نصار نفسه وزيرا للداخلية وجاء من يناقشه في مثل هذا الأمر ، لطلب منه أيضا أن يترىث فاذا كان الامر يتعلق بمطالب خاصة بحريات المواطنين وأمنهم وسيادة القانون وغيرها من الامور فان رئيس الدولة نفسه سيتناول هذه الامور بعد يومين ، فما هو الداعي الى العجلة اذن . . اذا كان الهدف هو المصلحة العامة وليس تحدى السلطة أو اضطناع البطولة أو اتخاذ مواقف مضادة في وقت كانت الدولة تواجه بحملة ضخمة من النقد . . وكان الجو ملبدا .

الحكمة الخاصة التي شكلت لمحاكمة المسؤولين عن النكسة كانت أحكامها هيئة لجنة . . وأثارت استياء عاما . الاحتلال الاسرائيلي يعربد على الضفة الشرقية لقناة السويس واسرائيل في قمة نشوتها بانتصارها . الشبواب المصري يعلن عن تمزقه ورغبته في التغيير ومطالبته في مظاهرات عمت القاهرة والاقاليم تنادى بالرفض لكثير من الامور ، وتطالب بسرعة التغيير الحاسم .

السلطة مشغولة في جمع أشلاء قواتنا المسلحة وترميم الصدع الذي باغت الأمة العربية عقب الهزيمة العسكرية . .

(١) معركة العدالة ص ٦٥ يلاحظ أيضا المستشار نصار قال من قبل أن البيان كان قد أعد يوم ٢٥ وسجل سجلات النادي .

الحرب النفسية المستعرة ازدادت ضراوتها وقسوتها
منتهزة كل هذه الظروف للاجهاز على حكم ثورة يوليو في
مصر .

كل الجبهات المعادية وجدتها فرصة لتصفية حساباتها
السابقة والمتراكمة مع قوى الثورة في مصر .
المركة الشرسة والضارية التي تواجهها الأمة العربية ،
أكبر من أن تترك وقتا لاعمال أو أنشطة أخرى غير مواجهة
الكارثة الكبرى .

في هذا الوقت تجمع عدد من القضاة وقرروا ان يقولوا
رايهم . . في مقالات نشرت قبل النكسة بشهور . . ولم تكن
مطروحة في تلك الفترة . . وأيضا في قضية استقلال القضاء
وليؤكدوا ان القضاء سلطة ، وليس مرفقا وليتمسكوا بنظرية
الفصل بين السلطات وهي أمور طرحت قبل النكسة بخمس
سنوات كاملة . . ولم يبد هؤلاء القضاة رأيهم ، أو يعترضوا
عليها . . .

القضاة رفضوا البيان :

كانت هناك ثمة ملاحظات جوهرية على هذا البيان .

● أولها : ان قانون السلطة القضائية الذي يتمسك
القضاة به ، ينص على الا يتدخل القضاة في السياسة وان
القضاة أنفسهم يرفضون المشاركة في السياسة بل انهم
يتخذون موقفا مضادا لذلك تماما ، في حين ان البيان في
الجزء الاكبر منه سياسي ، اي انهم تدخلوا في السياسة
فعلا ، ليس مخالفة لقانون السلطة القضائية فقط بل وهو
الاهم مخالفة لما ينادون به .

● ثانيا : ان البيان عندما طبع كعدد خاص من مجلة
القضاة هو العدد الثاني كان عنوانه « بيان وقرارات الجمعية
العمومية لقضاة الجمهورية العربية المتحدة المنعقدة بناديتهم

بالقاهرة يوم ٢٨ مارس ١٩٦٨ ، ولم يكن فى حقيقة أمره .
كما يعرف الذين كتبوا هذا العنوان هو بيان الجمعية العمومية
لقضاة الجمهورية ، ولكنه كان بيان الجمعية العمومية لنادى
القضاة وهو كما قلنا نادى اجتماعى .

والفرق كبير ، يعرفه جميع رجال القضاء . فالجمعيات
العمومية للقضاة عملية قضائية بحثه منصوص عليها فى
قانون تنظيم القضاء وهى تجتمع لتوزيع الاعمال برئاسة
رئيس المحكمة وبناء على دعوته او على طلب عدد من
القضاة . ولهذه الجمعيات العمومية اختصاصات قضائية
بحسب .

ربما كان الهدف هو الرغبة فى تصوير البيان على انه
صادر عن كل قضاة مصر ، وبعضهم ليس عضوا فى النادى ،
وبعضهم ايضا لم يشارك فى الجمعية العمومية ، فاضفاء صفة
جمعيات القضاء العمومية على البيان يعطيه صورة اقوى .

● ثالثا : عقد المستشارون بمحكمة استئناف القاهرة (١) ،
جمعيتهم العادية فى اول ابريل سنة ١٩٦٨ لتوزيع أعمال
القضاة خلال العطلة الصيفية وحضرها جميع المستشارين
بالقاهرة واثار احد المستشارين ضرورة تأييد البيان .

وجىء بالبيان وتلى فى الاجتماع ، وقال المستشارون انهم
يعترضون عليه ، وكان الاعتراض بالاجماع ، فيما عدا العضو
الذى اثار الموضوع .

(١) نشرت الاهرام فى ١٣ يوليو ١٩٦٨ نص برقية ارسلها المستشار
ممتاز نصار المستشار بمحكمة النقض ورئيس نادى القضاة برقية الى الرئيس
جمال عبد الناصر يهنئه فيها بسلامة الوصول من موسكو ! - ولم تكن
المناسبة تستحق التهنئة ، فلم تنشر الصحف تهانى اخرى المهم انه جاء فيها
« باسم قضاة ج.ع.م ابعث لسيادتكم اطيب التهانى بسلامة الوصول واصدق
التمنيات داعين الله أن يتحكم على الدوام فيضا من رعايته وتوفيقه وان يسدد
دائما على الطريق خطاكم حتى تحققوا للامة العربية كافة آمالها وعريير امابها
فى ازالة آثار العدوان وان يوفقكم ، ويرعاكم انه نعم المولى ونعم النصير » .

وانتهى الاجتماع باصدار بيان من مستشارى القاهرة ،
تقالوا فيه انهم اطلعوا على بيان نادى القضاة ، وراوا فيه
خروجا على حياد القضاء ومهمته وهى الحكم بين الناس حاكمين
ومحكومين . . . ولذلك فان القضاة يبايعون رئيس الجمهورية
ويؤيدونه ، ويعتبرون ان بيان ٣٠ مارس هو المعبر عن
آرائهم .

وسجل هذا البيان كتابة فى سجلات محكمة استئناف
القاهرة ، وذهب وفد من المستشارين لتسليم هذا البيان
مكتوبا الى السيد صلاح الشاهد برئاسة الجمهورية وكان
الوفد مكونا من ثلاثة من المستشارين هم احمد فؤاد سرى
رئيس محكمة الاستئناف ورشاد فرويز نائب رئيس الاستئناف
ومحمد صادق المهدي رئيس محكمة امن الدولة العليا .

● رابعا : اجتمع مجلس القضاء الاعلى برئاسة
المستشار عادل يونس رئيس محكمة النقض واتخذ قرارا
مهائلا ، اشاد فيه ببيان ٣٠ مارس . . وقال فيه انه هو
القائم على شئون القضاء والممثل لرجاله ، وقد نشر باجتماعه
بيانا فى الصحف نصه « توجه امس الى القصر الجمهورى
مجلس القضاء الاعلى برئاسة السيد المستشار عادل يونس ،
محمد عبد السلام ، حسن صفوت السركى ، فؤاد سرى ،
حسن فهمى بدوى ، عبد العال عبد الرحمن ، وسجلوا الكلمة
التالية بمناسبة انتهاء العام القضائى : ان مجلس القضاء
الاعلى القائم على شئون القضاء والممثل لرجاله والمجتمع اليوم
فى الشهر الختامى للعام القضائى يسجل بمزيد الاعتزاز
والفخر موقف الصمود والكفاح الرائع والارادة الصلبة للامة
العربية فى مواجهة العدوان ويتجه بالتحية والتقدير الى قائد
النضال الوطنى الرئيس جمال عبد الناصر ، ويعلن فى عزم
لايلين ان رجال القضاء جميعا يساندونه فى كفاحه البطولى
حتى يبلغ النصر ، وانه لبالغه باذن الله ويشيدون بما جاء فى
بيان ٣٠ مارس من كفالة حصانة القضاء فى الدستور ومن ان
القضاء هو الميزان الذى يحقق العدل ، ويرد على اى اعتداء
على الحقوق والحريات ، وقد كان رجال القضاء ولايزالون

من طلائع قوى الشعب المناضلة فى كل مجال قومى ليحقق الاهداف التى اتفق العزم على تحقيقها فى ظل زعامتكم » .

● خامسا : انقسم القضاة على أنفسهم .. أغلب كبار رجال القضاء استنكروا تصرفات النادى والموقف الذى اتخذته ، باعتباره خارجا عن اختصاص النادى ذاته ، وعن عمل القاضى المحدد له قانونا .

وحدث اول صدام فى مجلس ادارة نادى الاسكندرية ، الذى جرت العادة ان يرأسه رئيس محكمة استئناف الاسكندرية عملا بالتقاليد الراسخة فى نطاق القضاء .. باحترام المنصب والاقدمية .. اذ تصدى بعض اعضاء النادى لاهانة رئيسهم باعتباره كان يدعو الى السير فى اتجاهات مختلفة .. وكان ذلك محل شكوى رئيس محكمة الاستئناف نفسه ، قدمها الى وزير العدل ، ورئيس مجلس القضاء .. وقد ايده فيها جميع رؤساء محاكم الاستئناف ووقعوا عليها :

● سادسا : كان نتيجة البيان أيضا ما حدث بعد ذلك فى الاسكندرية ، من انقسام فى الراى بين القضاة ، أثناء الانتخابات التى تلت ذلك ، حيث أحس عدد من القضاة أن هناك تيارا يريد فرض نفسه ويهدد من يتقدم للانتخابات من غير المؤيدين للبيان وعلى النحو الذى سيأتى ذكره تفصيلا فى وثائق الكتاب وقد كتب رؤساء المحاكم الابتدائية فى مصر يستنكرون هذا الموقف ووقعوا بأعضائهم (١) طالبين تدخل وزير العدل والمجلس الاعلى للقضاء لوضع حد لما يشيع جوا من الفوضى والارهاب من بعض القضاة .

اشتراك الشعب فى القضاء :

● سابعا : ان فكرة القضاء الشعبى ، أو اشتراك الشعب فى القضاء ، التى تناولها البيان لم تكن فكرة جديدة.

(١) انظر وثائق الكتاب .

ولا ناشئة . . صحيح أن ما اصل القضاء المصرى من قديم كان شعبيا من قديم ، ولكن الفكرة ذاتها كانت موجودة فقد نص عليها قانون الاصلاح الزراعى فى المنازعات الخاصة بالأصلاح الزراعى وكانت مطبقة فعلا .

كانت الفكرة تهدف الى التخفيف عن المحاكم . . فمعظم قضايا العمال والاحوال الشخصية يمكن ان تحل عن طريق التحكيم بوجود أفراد من العمال ، أو من الشعب مع القاضى ، بل هذه الفكرة التى هاجمها القضاء موجودة فى صلب قانون المرافعات الذى صدر عندما كان السيد عصام الدين حسونة وزيرا للعدل ، فتنص المادة ٦٤ من قانون المرافعات على انه « يكون حضور الخصوم فى الدعاوى الجزئية التى ترفع ابتداء فى اليوم والساعة المحددين ، بصحيفة الدعوى امام مجلس صلح يتولى التوفيق بين الخصوم ، وذلك فيما عدا الدعاوى التى لايجوز فيها الصلح والدعاوى المستعجلة ، ومنازعات التنفيذ ، والطلبات الخاصة بأوامر الاداء .

» وبيشكل مجلس الصلح المشار اليه برئاسة أحد وكلاء النائب العام ، ويعقد جلساته فى مقر محكمة المواد الجزئية المختصة بنظر النزاع ، وعليه ان ينتهى من مهمته فى مدى ثلاثين يوما ، لايجوز مددا الا باتفاق الطرفين ولمدة لايتجاوز ثلاثين يوما أخرى ، فاذا تم الصلح فى هذا الاجل اعد بذلك محضر تكون له قوة السندات واجبة التنفيذ . . الخ .

» ويصدر بتنظيم هذا المجلس وبيان الاجراءات التى تتبع امامه قرار من رئيس الجمهورية ويحدد وزير العدل بقرار منه المحاكم الجزئية التى تشكل مجالس الصلح بدائلتها . «
فاشتراك الشعب فى القضاء كان واردا اذن فى صلب القانون قبل ذلك بسنوات .

بل انه منصوص عليه فى دستورنا الدائم الآن حيث تنص المادة ١٧٠ على أن « يسهم الشعب فى اقامة العدالة على الوجه ، وفى الحدود المبينة فى القانون » .

كما انه .أحد النصوص الموجودة الان في قانون محكمة الحراسة وقد طبق فعلا في تشكيل محكمة الحراسة من نائب رئيس محكمة النقض و ٣ مستشارين ، واثنين من أفراد الشعب يحترقون نفس مهنة الشخص الذي يقدم للمحاكمة . فلم تكن هذه الفكرة جديدة ، كما انه لم يكن فيها تدخلا مريباً في شئون القضاء .

● ثامنا : لم يكتف أعضاء مجلس ادارة نادى القضاة بإصدار البيان الذى اعتبر تدخلا فى السياسة التى يرفض القضاة الاقتراب منها كما أوضحنا ولكنهم أرادوا تصعيد الموقف .

فنادى القضاة يصدر مجلة القضاة وهى مجلة متخصصة فى الشئون القضائية ، ولعلاقة لها بالسياسة الا انهم أصدروا عشرين منها . خصصت معظم صفحاتها لمناقشة المسائل السياسية من وجهة نظر مضادة لفكر الثورة ، ولم تمنعها الرقابة ، ولم تصادرها . بل انه نشر فى عدد يوليو ١٩٦٨ فى ٢٢١ صفحة النص الكامل لكتاب استقلال السلطة القضائية مؤلفه الدكتور محمد عصفور ، وكانت الرقابة قد اعترضت عليه ومنعته من النشر .

معركة الانتخابات :

بعد عام كامل من صدور البيان ، كانت الازمة تتصاعد ، وحين موعد انتخابات نادى القضاة فى ٢١ مارس ١٩٦٩ .

اجريت الانتخابات وسط جو ملتهب ، وكان الصراع عنيفا جدا وسط رجال القضاء بين الذين يؤيدون دخول القضاء مجال العمل السياسى ، وكان يطلق عليهم اسم « مرشحو السلطة » وبين الذين يطالبون بأن يبتعد القضاة عن العمل السياسى ، وكانوا يطلقون على انفسهم اسم « المرشحون الاحرار » .

ويقول البعض انه كانت هناك قائمتان .

ويقول المستشار ممتاز نصار ان وزارة العدل أعدت

قائمة بها ١٥ عضوا ذاع فى الاوساط انهم يمثلون الحكومة ، وان كل مرشح سسواهم يعتبر متآمرا وخارجا عن النظام والقانون ، وكانت هذه القائمة تشمل الرسميين الذين يشغلون وظائف رئيسية فى وزارة العدل والنيابة العامة ، وان الانتخابات كانت « بين قائمتين ، قائمة أعددها المسئولون فى وزارة العدل ، والنيابة العامة ، وقالوا ان هذه القائمة تمثل الحكومة ظلما وبهتاناً ، وقائمة أعددها بمشاركة جميع الزملاء المؤمنين بالمبادئ التى تضمنها بيان ٢٨ مارس ١٩٦٨ .

« وفى يوم ٢١ مارس ١٩٦٩ جرت الانتخابات فى جو يتمثل فيه الصراع بين مبادئ البيان وخصوم هذا البيان ، ومهاجميه ، وعلى رأسهم السيد الوزير » .

هكذا يصور المستشار ممتاز نصار المعركة الانتخابية . . التى دارت فى نادى القضاة . . بانها كانت معركة بين قائمتين .

● قائمة أعدت باسم الحكومة ظلما وبهتاناً .

● قائمة أعددها هو مع المؤمنين بمبادئ بيان ٢٨ مارس .

اى ان المعركة كانت بين « مرشحي الحكومة » . . و « المرشحين الاحرار » . . فى معركة ذات أهداف سياسية ، ولم تكن معارك الانتخابات فى نادى القضاة ، معارك سياسية ابدا . . ولم تكن للانتخابات بها ادنى علاقة بالسياسة منذ بداية انشاء النادى .

فهو ليس نقابة مهنية . . ولا يضم تجمعا سياسيا ، ولكنه نادى اجتماعى ثقافى .

والقضاة انفسهم لا يعملون بالسياسة ، ليس لان القانون يمنعهم من ذلك ، ولكن لان الغالبية منهم — الراضة لدخول الاتحاد الاشتراكى — تبنى رفضها على انه نوع من العمل

السياسى الذى يجب أن ينأى عنه .

ورغم أن الاتحاد الاشتراكى ليس حزبا .. ولكنه تجمع يضم كل قوى الشعب العاملة .. والقول بأن الانتخابات فى نادى القضاة كانت تدور على أساس سياسى ، يجانبه كثير من الصواب .

فالمعركة انتخابية بحتة .. والقضاة لهم مشاكل .. ومطالب مهنية .. وما يأمله القضاة هو أن تحل هذه المشاكل مع الحكومة .. وأن يحصلوا على حقوقهم كاملة .. ولم يكن فى نيتهم مواجهة الحكومة فى أمور ليست مثارة .. فدخل الاتحاد الاشتراكى ، واستقلال القضاء ونظرية فصل السلطات ، لم تكن مطروحة للبحث .

الوزير نفسه نفى أن هناك تفكيرا فى ضم القضاة للاتحاد الاشتراكى .

عبد الناصر فى خطابه فى مدينة المنصورة قال انه لا تفكير الان فى ضم القضاة للاتحاد الاشتراكى . وان اخلاصهم للنضال الوطنى يكون باقامة العدل .

بيان ٣٠ مارس صدر ، وأجرى استفتاء عليه ، أكد على الحريات ، وأكد أيضا على ما أورده القضاة فى بيانهم . مجلس الشعب تكونت فيه لجنة لدراسة القوانين المقيدة للحريات .. والفيت معظم هذه القوانين .

فاذا كان بيان القضاة طالب بمسائل تخص حريات المواطنين فقد كانت الدولة فى بيان ٣٠ مارس ترى نفس الراى .. واذا كان قد طالب بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة ، فتلك كلمة عبد الناصر نفسه .. واذا كان البيان قد أكد على استقلال القضاء ، وغيرها من المسائل المتعلقة بالسلطة القضائية ، فالحكومة نفت وعلى لسان رئيس الجمهورية أن هناك تفكيرا فى هذه الأمور .

اذن ففيم تكون المعركة .. ومن هم خصوم البيان ..

ولماذا تجرى المعركة الانتخابية تأكيداً لبيان النادى والدولة ذاتها تؤكد الخطوط الرئيسية ، بل وتلتقى معه فى التفاصيل فلماذا يوصف انصار الحكومة بأنهم أعداء للبيان .

ولماذا نكون معركة .. الا اذا كان هناك اصرار على استمرار المعركة .. لاسباب وأغراض أخرى .. خافية .. لايمكن تبريرها أو التكهن بها .

فان اصدار بيان ٣٠ مارس والاستفتاء عليه ، كان يمكن أن ينهى المشكلة .. لأنه يلتقى فى الهدف مع بيان النادى .. ولو كانت المعركة بعد ذلك حول التطبيق لكانت معركة مبررة ، ومعقولة .. ولكنها لم تكن كذلك أيضا .

اذن فهو صراع على الكراسى الانتخابية ، انتهز البعض ظروف المرارة من الهزيمة العسكرية ليشعلوا نيران معركة لامبرر لها .. واتخذوا من الانتخابات أحد ادواتها .. واسلحتها .

واذا أطلق على فريق أنهم مرشحو السلطة .. أو الحكومة فى أى زمان .. ومكان .. وكان الناحيون من الفئة المثقفة الذين يرفضون الوصاية ، وكانت الانتخابات حرة .. وفى غيبة التزام حزبى أو عقائدى .. فان النتيجة المحتملة هى فوز العناصر التى تواجه مرشحو السلطة أو الحكومة .

تلك ظاهرة بارزة فى كل معركة انتخابية على أى مستوى ، وهى أكثر وضوحاً فى نطاق المثقفين .

وهذا ما حدث فى نادى القضاة .. فقد أدت الدعاية المكثفة ضد المرشحين الذين أطلق عليهم أسم مرشحو الحكومة ظلماً وبهتاناً .. الى عدم فوزهم .. وفازت القائمة التى يتزعمها ممتاز نصار .. وهى قائمة المرشحين الأحرار .

حصلت هذه القائمة على متوسط ٩٠٠ صوتاً ، بينما حصل المرشحون الآخرون على ٧٠٠ صوتاً .
كان فرق الأصوات يتراوح بين مائة صوت ، ومائتى صوت لكل مرشح .

اذن لم يكن هنالك — رغم الحرب والدعاية المكثفة — رفض مطلق ، وحاسم من جانب القضاة الذين حضروا الانتخابات للقائمة التي قيل انها قائمة الحكومة .. فقد حصلت على نسبة لا بأس بها من الاصوات .

واذا كانت المعركة في حقيقتها كما صورت .. هي معركة بين أنصار البيان وخصومه ، بعد أن رأينا موقف عدد كبير من القضاة من البيان ورفضهم له .. فقد كانت نتائج الانتخابات أيضا تشير الى أن عددا كبيرا من القضاة يرفضون البيان ، فإذا كان صحيحا أن الذين أعطوا اصواتهم للمرشحين الاحرار هم أنصار البيان ، فإن أغلبية لا بأس بها ، صوتت في الانتخابات ضد البيان .. اذا جاز هذا المنطق ،

الصحف تعلق على الانتخابات :

وقد أخذت الصحف بعد ذلك تعلق على نتائج الانتخابات ، كتبت كل الصحف اليومية كما نشرت مجلة المصور تحقيقا صحفيا عن الاعضاء الفائزين .. ذلك أن معركة الانتخابات لم تكن عادية .. بعد أن ارتفعت فيها شعارات ضخمة ضد السلطة « الصعيفة » .. « المهزومة » التي يجب أن تتخلى .

ومن ابرز التعليقات التي نشرت حول هذه الانتخابات التعليق الذي كتبه المرحوم الاستاذ ابراهيم عامر في مجلة المصور في نفس العدد الذي قدم الفائزين في الانتخابات ، وهو العدد رقم ٢٣٢٠ الصادر بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٦٩ ، وكان التعليق بعنوان « وجهة نظر في انتخابات القضاة » ويعكس هذا التعليق الرأي بصدق في كل المعارك التي دارت بين عدد من القضاة .. وفيما يلي النص الكامل لهذا التعليق :

« الجديد الذي لم يسبق له مثيل في انتخابات مجلس ادارة نادى القضاة هو أن عددا معينا من المرشحين تقدموا معا كمجموعة بقائمة واحدة تضم المستشار ممتاز نحسار ، الذي كان رئيسا للنادى لسنوات طويلة ، وكانت العادة تجري من قبل على أن يتقدم كل مرشح على حده .

ولعل هذه الظاهرة الجديدة ترجع الى عدة اسباب منها :

اولا : ان هناك اختلافا بين رجال القضاء البالغ عددهم ٢٢٠٠ قاض ووكيل نيابة حول عدة مسائل هامة من بينها فكرة انضمام رجال القضاء الى الاتحاد الاشتراكي ومع ان المسئولين قد اعلنوا صراحة ومرازا ان فكرة انضمام رجال القضاء الى الاتحاد الاشتراكي ليست موضع بحث الان ، فلقد ظل شعار « عدم الانضمام الى الاتحاد الاشتراكي » مرفوعا على اساس ان القضاء يجب ان يظل في منأى عن العمل السياسى .

وثانيا : يطرح بعض رجال القضاء فكرة التمسك بالسلطة القضائية كسلطة مستقلة من سلطات الدولة ، فى انفصال عن السلطتين التنفيذية والتشريعية ، بينما يرى عدد من رجال القضاء ان تكوين المجتمع الاشتراكي يستتبع وحدة السلطات لافصلها ، وارجاعها جميعا الى التنظيم السياسى للشعب ، باعتباره ممثلا لفئات الشعب المختلفة .

وثالثا : يرنض بعض رجال القضاء ادماج النيابة الجنائية والنيابة الادارية فى جهاز واحد هو جهاز الادعاء العام . وعلى الرغم من ان وحدة هذين الجهازين مسألة ضرورية فى مجتمع اشتراكي تقترب فيه الجريمة الجنائية مع المخالفة الادارية بعد ان أصبح معظم العاملين يعملون فى أجهزة الدولة ومؤسساتها الاقتصادية المؤممة ، فان هذا البعض يرى فى ذلك تفتيتا لكيان السلطة القضائية واقصاءا للنيابة العامة منها باعتبارها - من وجهة نظرهم - جزءا لا يتجزأ من القضاء . ومع أن وزير العدل قد نفى - صراحة وأكثر من مرة - ان هناك اتجاها فى الوقت الحاضر الى تحقيق هذا الادماج الا ان الرافضين ظلوا يرفعون شعارهم فى المعركة الانتخابية .

وفيما يتعلق بقضية ما اذا كان القضاء سلطة أم وظيفة فان القول بأنه سلطة وليس وظيفة او القول بأنه وظيفة وليس سلطة انما هو من قبيل الجدل النظرى ، ذلك لان لكل

وظيفته سلطة ، ولكل سلطة وظيفة ، وكمسارى الترام
— مثلا — هو موظف فى هيئة النقل وصاحب سلطة على
الركاب فى الوقت نفسه يطبق عليهم اللوائح المقررة .
والسؤال الاهم هو كيف يمكن ان تكون السلطة القضائية
او الوظيفة انقضائية فى خدمة مصالح الشعب والمتقاضين .

ولا أحد يعارض استقلالية القضاء ، اذا كان المقصود هو
تأكيد سلطة القاضى بعدم التدخل او التأثير على احكامه او
توجيهه من جانب السلطة التنفيذية ، واذا كان المقصود ان
يكون القضاء منظما بالصورة التى تكفل سرعة التقاضى ودقة
صدور الاحكام وازالة العقبات التى تحول بين بعض الناس
وبين التمتع بسيادة القانون والعدل ، واذا كان المقصود هو
كفالة ضمانات معاشية للقاضى تحمى كرامته وتؤكد اعتزازه،
وتتيح له الوقت والجهد المعقول للبت فى القضايا واصدار
الاحكام . ولكن اذا كان المقصود بالاستقلال هو فصل السلطة
القضائية وجعلها جزيرة مستقلة لاتمت بصلة الى النظام
السياسى والاجتماعى فهذا وضع غير موجود فى اى بلد
وتحت اى نظام اجتماعى .

ومن ناحية اخرى ، فليس من الجائز الخلط بين التشريع
والقضاء . فالتشريع هو من اختصاص السلطة التشريعية ،
والقاضى هو الذى يطبق هذا التشريع ، واذا كان من الملاحظ
وجود عيوب فى التشريعات ، ووجود ثغرات فى القوانين ،
ووجود تعارضات او تناقضات فان من المطلوب
فعلا تلافى ذلك . . ولكنه لا يجوز للقضاة ان يكونوا هم الذين
يضعون القوانين وهم الذين يطبقونها فى نفس الوقت ، اذ
معنى هذا انهم يمارسون سلطة اخرى .

واهم من هذا كله ، ان قيادة الاتحاد الاشتراكى ينبغى ان
تتأكد ، وخاصة بعد ان اصبح لاجهزته الحق القانونى
والدستورى للتصدى للمسائل التشريعية والاشراف على
السلطة التشريعية باعتبار الاتحاد الاشتراكى اعلى سلطة
فى البلاد . . ولاشك فى ان الاتحاد الاشتراكى لايزال يعانى

عيوبا ونقائص في ممارسة سلطته وقيادته في شتى المجالات ، على أن من واجب القضاة في نفس الوقت أن يشاركوا - بعلمهم ومركزهم - في معالجة العيوب والنقائص وفي تأكيد سلطة وقيادة الاتحاد الاشتراكي من داخله ، لان ذلك هو واجب كل وطني واشتراكي .

والاصلاح القضائي امر مطلوب ولا يمكن ان يعارضه أحد ، وقضية استقلال القضاء ليست قضية شكل بقدر ماهي قضية موضوع ، وقضية مبدأ وسيادة القانون الذي أصبح مطلباً عاماً وهدفاً معلناً .

هكذا ناقشت الصحف صراحة انتخابات نادي القضاة وعكست الرأي الصحيح حول هذه المعركة ، في نفس الوقت الذي أجرت فيه تحقيقاً صحفياً عن أعضاء مجلس النادي الفائزين في الانتخابات .

الانتصار الكبير :

أعتبرت نتيجة الانتخابات انتصاراً كبيراً ضد الحكومة . . وتمادي البعض ، في محاولات لاثارة الزوابع وخلق الزعادات . وتردد أن النادي تحول الى حلقات سياسية رافضة .

وكان الرفض همساً . . ولكنه ارتفع وأصبح عالياً النبرة ، واضح المعالم . . لا تعبر عنه فقط مقالات مجلة القضاة . . بل وأيضا الجلسات السياسية التي ترفض عبد الناصر ، ونظامه ، والثورة . . ووصل الامر الى أن تردد أن هناك من يرى في نفسه أنه سعد زغلول وأن عليه أن يقود الأمة . هكذا كانت تتردد الكلمات داخل النادي وانتقلت الى خارجه وما المانع ، وسعد زغلول كان قاضياً أيضاً . . بل لعله لم يصل الى درجة مستشار .

كرر الحديث . . بعضه صحيح . . وربما كان البعض الآخر غير صحيح .

وفشلت كل المحاولات لابعاد أعضاء النادي عن السياسة تمسكاً بقانون السلطة القضائية . .

وفشلت كل المحاولات للتوفيق بين التيارات المتعارضة .
وفشلت كل المحاولات . . لعقد لقاء بين الوزير ومجلس
النابى .

وتأزمت الأمور ، وازدادت المشاكل تعقيدا لأن البعض أراد
ذلك . .

وكان طابع كل المشاكل . . سياسيا بحتا .

معركة سياسية فقط :

فلم تكن معركة ضد العدالة . . ولكنها كانت معركة
سياسية .

ربما كان ما حدث خطأ . . ولكنه لم يكن موجها ضد
العدالة . . كانت معركة سياسية خسرها طرف وريحتها
الطرف الآخر لأنه يملك السلطة الشرعية التى منحها له
الدستور . . والتفويض الذى منحه له مجلس الأمة .

لا يمكن أن يقال أنها معركة ضد العدالة . . بل هى معركة
سياسية ضد عدد من القضاة عملوا بالسياسة . . وخاضوا
معاركها .

ولا يمكن أن يقال أنه تدخل فى العدالة لأن احدا لم يطلب من
أحد القضاة أن يحكم على غير ما يستلزمه من القانون .
ولا يمكن أن يقال انها مذبحة للقضاء لأن احدا لم يتدخل
فى القضاء ، ويطلب استصدار أحكام معينة . . لأنه لم
يستجب ، وهذا بالضبط ما قالتها اخبار اليوم صراحة . .
وهو أمر لم يحدث .

قانون . . بعزل القضاة

وتصاعدت الازمة « وربما كان هناك من يهمل تصاعدها »
حتى أصبح هناك ما يشبه المواجهة بين عدد من القضاة
وبين النظام القائم .

وفى صباح يوم ٣١ اغسطس ١٩٦٩ اصدر رئيس الجمهورية

جمال عبد الناصر ، عددا من القوانين (١) ، بحكم التفويض
الممنوح له من مجلس الأمة . . نشرت في صحف أول
سبتمبر .

أحدها بإنشاء المحكمة العليا ، والثاني بأنه بمناسبة إنشاء
المحكمة العليا ، فإنه يعاد تشكيل الهيئات القضائية والثالث
بوضع نظام جديد لنادى القضاة على أن يكون أعضاء المجلس
بالتعيين فيكون رئيس محكمة استئناف القاهرة رئيسا ،
وأعضاؤه النائب العام ، ورئيس محكمة القاهرة وأعضاء
من النيابة العامة حددهم القانون بحكم وظائفهم تزول عنهم
العضوية إذا زالت مناصبهم .

وغلف هذا القانون بإطار يقول أن ذلك حفاظا على القضاء
وحتى يكون بعيدا عن المهاترات الانتخابية . . المهم أنه حلت
جميع الهيئات القضائية ، وأعيد تشكيلها من جديد مغفلة .
١٨٩ من رجال القضاء تم عزلهم .

وقد ظهر أنه قد شكلت لجنة لاستبعاد من تراه من سلك
القضاء . . اللجنة أعضاؤها كلهم من رجال القضاء . . ولم
يكن من بينهم وزير العدل الذى يقول أنه كان قد قدم استقالته .
واستعانت اللجنة بتقارير أجهزة الأمن ، وكثيرا ما تخطىء
هذه التقارير ، كما استعانت بالتقارير والدوسيهات الموجودة
بوزارة العدل عن القضاة ، وبالأوراق المحفوظة فى دلائلهم
من تقارير التفتيش القضائى .

عزل النائب العام السابق :

ويقول المستشار محمد عبد السلام أنه (٢) كان لوزير
الداخلية ورجال المباحث العامة شأن مع بعض من تصوروا
أنهم لا يرضون عن نظام الحكم بسبب تطبيق قوانين تحديد

(١) القوانين رقم ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ لسنة ٦٩ - المذكرات التفسيرية

للنوانين فى وثائق الكتاب .

(٢) كتاب سنوات عصيبة .

الملكية عليهم او على احد افراد أسرهم ، او لغير ذلك من الاسباب » .

وبهذه المناسبة فان وظيفة النائب العام تنفيذية ولا تتمتع بأية حصانة قضائية ، وقد نقلت الحكومة المستشار محمد عبد السلام الى وظيفة كبرى ذات مركز أدبى أكبر ، وتمتدح بالحصانة القضائية ، وهى وظيفة رئيس محكمة استئناف القاهرة . . وقد ذكر المستشار ان هذا النقل أسعده كثيرا ، ولم يكن خروجه من منصبه الا لبلوغه السن القانونى فانه طبقا لبيانات شهادة ميلاده كان سيحال الى المعاش فى اول أكتوبر ١٩٦٩ . . وبالتالى فان خروجه فى ٣١ أغسطس قبل شهر واحد من حالته الى المعاش لم يكن عزلا له .

وصدرت قائمة بالقضاة المعزولين فى مقدمتهم قائمة بأعضاء مجلس ادارة اننادى وقائمة بمن أطلقت عليهم اللجنة « القضاة الذين انطبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى » .

ثم قائمة بأسماء القضاة المعزولين وأمام كل منهم سبب اخراجه ويقال أن بعضهم كان له انتماء سابق بتنظيم الأخوان المسلمين وبعضهم كان مقدما لمجالس التأديب ، وآخرون — وعددهم محدود — من الذين كانوا سيحاولون الى المعاش بعد شهر أو شهرين . والى جانب هؤلاء لا نستبعد أن تكون الأغراض الشخصية قد تسللت الى اللجنة فأبعدت عددا من القضاة لاسباب شخصية بحتة ، كما أنه لا شك أن ابعاد البعض كان بسبب موقفهم الرافض من النظام وربما أن عددا من القضاة الممتازين قد اخرجوا .

هل كان يمكن اتخاذ اجراءات أخرى غير العزل .
كان يمكن اللجوء الى مجالس التأديب التى تقرر المخالفة ، ونحاسب عليها ، بما لديها من صلاحيات قانونية ولكن ذلك لم يحدث .

ومجلس الأمة ، كان يمكن أن يقرر ما يراه اذا وضعت أمامه مشكلة تتعلق بعدد من القضاة أضسرت مصالحهم

التشخصية من قوانين الاصلاح الزراعى أو القوانين الاشتراكية وهم فى مواقعهم يحكمون فى قضايا تتعلق بصميم المجتمع وتحقيق أهدافه .

ويقول الوزير السابق محمد أبو نصير أنه كان يرى أن يستمر العمل السياسى بين رجال القضاء ، والا يتخذ منهم أى موقف ، فقد كانت نتائج الانتخابات تشير إلى أن القوة التى ترفض اتجاهات بعض أعضاء مجلس النادى فى ازدياد فكانت النتائج تشير إلى ٩٠٠ صوتا ضد ٧٠٠ ، وأنه بمرور الايام يمكن أن تنقلب النسبة أو تزيد .

ويقول أيضا أنه قدم استقالته ، لأنه كان يقف بين تيارين ، تيار فى السلطة يريد اتخاذ موقف حاسم ، ولم يكن عبد الناصر من مؤيدى هذا التيار ، وتيار كان يقف هو إلى جانبه يرى تهدة الامور ، لان المسألة كانت كما يرى مسألة وقت .

ولم يستطع ارضاء أى الطرفين ، لذلك فقد قدم استقالته وبمجرد تقديمه للاستقالة حدث التصادم .

مناقشة « للمذبحة » أمام عبد الناصر :

لم يسدل ستار الصمت تماما على قضية عزل القضاة ، فقد أثار الموضوع جمال عبد الناصر نفسه بعد ذلك فى اللجنة العامة للمواطنين من أجل المعركة .

كان عبد الناصر يحضر الاجتماع الاول للجنة . . فى ١١ أبريل ١٩٧٠ .

وكانت اللجنة تضم أيضا عددا من المستشارين . . ووقف أحد المستشارين من أعضاء اللجنة ليطلب نيابة عن عدد من زملائه رجال القضاء أن يشاركوا فى العمل الوطنى والسياسى .

وكانت هذه مناسبة لكى يتحدث عبد الناصر عن موضوع القضاة . . وعن علاقة الثورة بالقضاء .

فالقضاة لديهم نصوص قانونية تمنعهم من العمل

بالسياسة ، ولو أن الاتحاد الاشتراكي ليس حزبا ، لكن القانون يمنع انضمامهم . . وقد يكون رأيه مختلفا ، فهو لم يشترك في وضع القانون . . ولكنه يحترم ما جاء به .

ويشرح عبد الناصر علاقة الثورة منذ بدايتها بالقضاء . . احتراماً ، وتقديساً له ، وابغاداً له عن السياسة ، حتى القضايا السياسية كانت تشكل لها محاكم خاصة بعيدة عن القضاة حتى لا يغمسوا في السياسة ، ولا تكون هناك شبهة لتدخل الثورة في القضاء أو التأثير على العدالة . . فالثورة تعتبر القضاء « صمام الأمان للبلد » .

ويشرح عبد الناصر أن ما حدث في الأيام الأخيرة كان عكس ذلك .

عبد الناصر بشرح أسباب الأزمة :

فالثورة احترمت نصوص القانون بعدم تدخل القضاة في السياسة ، ولكن بعض القضاة هم الذين تدخلوا في السياسة .

عقدوا اجتماعات . . وكتبوا مقالات ، وقالوا كلاما كثيرا .

وكان أمام الثورة - من وجهة نظر عبد الناصر - سببان :

الأول : هو تقريب بعض القضاة ، لمواجهة زملائهم ويحدثوا انفسا داخل القضاء (وهو أمر يرى عبد الناصر أنه كان يحدث أيام الأحزاب) .

الثاني : هو الاجراء الذي أقدم عليه بعد « معركة وهمية » على حد تعبيره استمرت في نأدي القضاة من أول ١٩٦٨ حتى منتصف ١٩٦٩ ، وكان يتابعها عبد الناصر ، وهو يتألم لأن توقيتها كان في ظروف بالغة الصعوبة .

وتعليقا على كلمات عبد الناصر وقف المستشار بدوى حموده وأعلن أنه كان عضوا في الاتحاد القومي ، وهو الآن

عضو في الاتحاد الاشتراكي وانه سيظل عضوا به حتى آخر لحظة في حياته ، لان الاتحاد الاشتراكي يمثل جميع فئات الشعب وليس حزبا بالمعنى او الشكل « الذي عرفناه » .

ولعل في شرح عبد الناصر نفسه ما يلخص المشكلة ، ويعكس أسبابها بوضوح .

نص المناقشة :

ولننقل المناقشة بنصها كما سجلها محضر الاجتماع الاول للجنة المواطنين من أجل المعركة يوم ١١ أبريل ١٩٧٠ . وتبدأ من صفحة ٢٦ من المضبطة ، حيث بدأت بسؤال من المستشار محمد السيد الرفاعي :

السيد محمد السيد الرفاعي :

« - لقد طلب مني أربعة من رجال القضاء نيابة عن كل رجال القضاء ، ان ابلغ سيادتكم رغبتهم الشديدة الملحة في الانضمام للعمل الوطني ، والقومي في هذه المرحلة ، ولو انهم ليسوا اعضاء في الاتحاد الاشتراكي العربي .

السيد الرئيس :

هو الحقيقة الاتحاد الاشتراكي ليس بحزب سياسي ، الحقيقة هو فيه قانون القضاء موجود فيه يظهر فقرة تمنع رجال القضاء من الانضمام الى أي تنظيم مشكك . . انما فاهم ان فيه قانون يمنع .

السيد محمد السيد الرفاعي :

« - لقد ترك القانون موضوع تنظيم رجال القضاء ، والشرطة في الاتحاد الاشتراكي .

السيد الرئيس :

قانون القضاء نفسه .

السيد / محمد السيد الرفاعي :

« — انه ليس عملا سياسيا ، ولكنه عمل قومي . »

عمل قومي وليس سياسيا

السيد / الرئيس :

« — ما هو ده الى أنا بدى أقوله ، ان ده عمل قومي ، مش عمل سياسى ، هو القانون الجديد اتعمل فى وقت عصام حسونة .. آخر قانون .. يمنع رجال القضاء من الشغل بالعمل السياسى ، بس باعتبار ان دى فقرة كانت بتتخط فى كل القوانين ، وأنا الحقيقة ما باقراش هذه القوانين ، أنا باعتمد على اللي بيدرسوا هذه القوانين ، ولكن لا استطيع فعلا كل هذه القوانين أقعد أقرأها مادة ، مادة ، ولهذا أمور فعلا كل هذه القوانين أقعد أقرأها مادة ، مادة ، ولهذا أمور بتؤخذ بهذا يعنى بتطلع ولا تعطى الحقيقة الاتجاه الواجب الى احنا ننشده . »

حقيقة ان احنا لم نتدخل فى القضاء منذ سنة ١٩٥٢ ، حتى الان ، وكانت أساسا عندنا قاعدة ، ان احنا اذا تدخلنا فى القضاء ، وحاولنا نقول للقضاء أحكم بكذا أو بكذا وده أرقيه وده أعملك ، أو قرب ده ، أو أبعد ده ، أبقي فعلا هدمت عمل أساسى للبلد .

علاقة الثورة بالقضاء :

ويواصل جمال عبد الناصر حديثه قائلا :

« — واستقر رأى على أنه ، اذا كان فيه قضية سياسية ، بنعمل قضية سياسية ، ونعمل حتى احنا نفسنا قضاء ، بنحكم زى ما احنا عاوزين ، ونبعد القضية عنهم ، ولا نتدخلش فى القضاء . »

وبدا هذا الموضوع بمحكمة الشعب ، وكان أعضاء مجلس قيادة الثورة هم اللى بيحاكموا .

« وكان ده بيدى المعنى للناس بأن هذه القضية سياسية ، ولنا فيها رأى فنبعد عنها القضاء ، واحنا اللى حناخد فيها المسئولية ، أو بنعمل محكمة ثورة فى هذا الشأن » . ولكن لم يحدث أبدا ، وأظن أنت متابع هذا من سنة ١٩٥٢ ، لغاية النهارده سنة ١٩٧٠ ، ان احنا تدخلنا مع أى قاضى لآى شىء لان الحقيقة القضاء فى هذا هو صمام الأمان للبلاد ، ولكن الحقيقة أخيرا حصل العكس . . احنا ما تدخلناش ولكن اراد البعض ان يتدخلوا من القضاء بعد سنة ١٩٦٧ ، بعد الإزمة اللى احنا كنا فيها ، وكتبت مقالات ، وقيل كلام وانت طلبنا ، ادرى بهذا ، وكان يجب ان نتدخل . . نتدخل لنبعد ههـهـهـه العناصر ، حتى وكان يمكن ان نتدخل بطريق تانى برضه ، كان ممكن أجيب قضاة وأقربهم ، وأعمل مجموعة ، وأعمل حزب فى وسط القضاة ، وأخرب دول بدول ، ودى عمليات كانت بتحصل أيام صبرى أبو علم ، وأيام كل الحزبيين كانوا بيبقوا موجودين فى الأحزاب ، كان بيبقى فيه القضاة بتوع فلان ، والقضاة بتوع الآخر . . ولكن الحقيقة برضه وجدنا من المناسب ان احنا بنخلص الموضوع ، ونقضى عليه ، وليسير القضاء فى الطريق السليم .

القضاة يجب انضمامهم :

الكلام مازال للرئيس عبد الناصر فهو يقول بالنص :

« وأنا الحقيقة رايت ان القضاة يجب ان يشتركوا فى العمل القومى . . لانه لو عملنا حزبين ، الحقيقة كان القضاة بيبقى ملهمش دعوة ، ولا يدخلوش فى العملية ، ولكن الحقيقة طالما وانا ما بقولش الاتحاد الاشتراكى حزب ، لانه لايمثل الحقيقة طبقة او فئة ومصلحة ، هو تحالف قوى الشعب كلها ، فاذن الحقيقة القضاء يجب ان يكون موجود ، والجيش بيبكون موجود ، والبوليس بيبكون موجود .

الحقيقة الجيش بعد النكسة قالوا لى يعنى احنا مش
عاوزين نروح الاتحاد الاشتراكى الا بعد التحرير ، وهم فى
هذا كان ليهم حق ، قالوا يعنى مانقدرش ، وفيه ظروف
وايامها كان حتى فيه حملة على القوات المسلحة ، وقالوا
أحنا مش عاوزين نحتك بحد ، عاوزين نبعد لغاية ما نحرر
الارض . . وبعد كده يبقى ندخل فى الاتحاد الاشتراكى
وعندهم مشاغلهم وانتم كان عندكم المشاكل الموجودة بالنادى
والكلام ده ايضا ماكناش عاوزين ندخل فى مشكلة ، فكان
الحقيقة الحل لهذا ان نؤجل الجيش ، والبوليس والقضاء ،
الى ان يحين الحين ولكن أرجو ان فى اقرب وقت ان احنا
نفذ ذلك .

الاستثناء للفئات الثلاثة

السيد حافظ بدوى :

على ما يبدو ان السيد المستشار محمد السيد رفاعى
يريد أن يقول أن القبول فى لجان المواطنين من أجل المعركة ،
يشترط أساسا عضوية الاتحاد الاشتراكى ، ورجال القضاء
والشرطة والجيش أيسوا أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى .

السيد الرئيس :

« لا . . هو فيه استثناء . . فى الكلام الى حصل فى اللجنة
المركزية يستثنى رجال القضاء . . والشرطة ، والجيش .

رئيس المحكمة العليا والاتحاد الاشتراكى
السيد بدوى حمودة عضو اللجنة له رأى يعبر عنه فى الاجتماع
فيقول بالنص :

« - ان النص الذى ورد فى قانون السلطة القضائية انتقل
اليه من القوانين التى وضعت أثناء قيام الاحزاب السياسية

السابقة ، وعن تفسير هذا النص — وأنا رئيس لمجلس الدولة — كنت أول من انضم الى الاتحاد القومى ، ثم الاتحاد الاشتراكى ، ومازلت حتى الآن ، وسأظل دائما ، ولآخر لحظة فى حياتى عضوا فى الاتحاد الاشتراكى ، لأن عرفت فيه انه يمثل جميع فئات الشعب ، وليس حزبا بالمعنى ، أو الشكل الذى عرفناه ، وعهدناه فى عهد ما قبل الثورة ولا يمكن ان نتحول عنه ، لأنه يمثل الشعب كله ، الا اذا كنت اريد ان أتجرد من هذا الشعب ، ومن غير المعقول ان يتجرد رجال القضاء من الشعب الذى ينتمون اليه .

معركة وهمية فى النادى

ويرد السيد الرئيس عبد الناصر قائلا :

« هو على كل حال هذا الموضوع ، أو رأس الموضوع كان موضوع ، معركة وهمية كانت موجودة فى نادى القضاء ، واستمرت من أول سنة ١٩٦٨ لغاية منتصف سنة ١٩٦٩ ، وأنا كنت متابع ما يحدث وكل كلمة يقولها كل واحد ، وكنت شايف العملية دى يعنى هو المؤلم فيها انها جت فى هذه الاوقات اللى احنا كنا بنمر فيها ، والحقيقة اللى حصل بعد كده ، وهو رأس المعركة ، هو ان هل ينضم القضاء ، الى الاتحاد الاشتراكى ، أو لا ينضم القضاء للاتحاد الاشتراكى والحقيقة هى كانت معركة فارغة ويعنى كانت عملية مفتعلة لاهداف غير رأس الموضوع ، ولكن بنحل هذا الموضوع ان شاء الله » .

وانتهت المناقشة الواضحة حول موقف عبد الناصر من القضاء بعد أن أخرج عدد من القضاة وأبدى رئيس المحكمة العليا رأيه فيها بصراحة .

القضاة أيدوا عبد الناصر بعد وفاته

واستمرت جموع القضاة تؤيد عبد الناصر

بأمانى الشعب لتحقيق أهدافها . . حتى كان يوم ٢٨ سبتمبر
الحزين . . يوم اختطف الموت عبد الناصر .
وكان القضاة من أكثر الفئات حزنا على عبد الناصر
وتنشر صحف أول أكتوبر بيان رجال القضاء ، وقد جاء فيه :
أن مبادئ جمال عبد الناصر التى أرساها فى العالم العربى
هى أمانة بين أيدينا ينبغى أن نحرص عليها ، وأن نحميها ،
وذلك خير تمجيد وتخليد للقائد العظيم ، وسوف يجتمع أعضاء
الهيئات القضائية بناديتهم فجر اليوم للاشتراك فى تشييع
الجنائز » .

تأييد بيان ٣٠ مارس

ويظل الحزن يخيم على جموع القضاة بعد وفاة عبد الناصر
وهو غائب ، يعلنون تأييدهم الكامل لبرنامج ٣٠ مارس ،
ويعترفون بفضلهم فى الحفاظ على العدالة . . ابتداء من أصغر
محكمة ابتدائية ، حتى مجلس الدولة ولنقم بجولة سريعة
فى صحف تلك الأيام لننقل منها بالنص شعور بالوفاء نحو
عبد الناصر .

تمثال لعبد الناصر فى نادى القضاة :

بعد أن هدأت الاحزان ، وعاد الناس الى أعمالهم . . جاءت
مناسبة بداية السنة القضائية الجديدة .
وقفت كل المحاكم دقائق حدادا على وفاة عبد الناصر ،
والقيت كلمات التأبين . . والرثاء من القضاة . . ومن رجال
النيابة ، ومن المحامين . . وقد أثبتت فى محاضر الجلسات
بحددت كل محكمة يوما لاقامة حفل تأبين للرئيس الراحل .
« وطلب عدد من القضاة (١) الى رئيس نادى القضاة

(١) الاخبار ٤/١٠/١٩٧٠

دعوة مجلس ادارة النادى الى اجتماع عاجل للنظر فى الاقتراحات التى تقدم بها القضاة لتخليد ذكرى القائد العظيم الذى وقف حياته مكافحا عن قضايا الحرية والكرامة ، ومن بين هذه الاقتراحات اقامة تمثال نصفى للرئيس جمال عبد الناصر فى نادى القضاة ، واطلاق اسمه على مكتبة النادى على ان تزود بجميع خطبه ، ومقالاته ، وتاريخه وما كتب عنه ، واصدار عدد خاص من مجلة القضاة عن تاريخه والمساهمة فى اقامة تمثال الزعيم الذى سيقام فى ميدان التحرير على أن يساهم كل قاضى .

جلسات المحاكم توقف ٥ دقائق

ولنقرأ كيف خيم الحزن على القضاة بعد وفاة عبد الناصر فى جريدة الأهرام تقول الجريدة :

« بدأ أمس العام القضائى الجديد ، فى شعور فياض بالآلم والحزن للخسارة الفادحة التى حلت بفقد الزعيم البطل الرئيس جمال عبد الناصر .

وفى دار القضاء العالى سجل رؤساء الدوائر الاستئنافية المدنية ودوائر الاحالة ومحاكم الجنايات كلمات تأبين فى محاضر الجلسات ذكروا فيها الخدمات الجليلة والمآثر العديدة التى حققها عبد الناصر .

وبدأت جلسة محكمة أمن الدولة العليا بكلمة من رئيسها المستشار محمد أنور عاشور قال فيها : « تنعى المحكمة القائد العظيم وزعيم العروبة الرئيس جمال عبد الناصر . . فلقد كانت وفاته مصيبة عظيمة وخسارة فادحة لانه نذر حياته من أجل مصر والعرب ، وكان يذود عن البلاد ويعمل على جمع كلمة العرب حتى آخر يوم من حياته .

والمحكمة اذ تنعیه اليوم فانما تنعى عزيزا حرا ابيا ، وقائدا مناضلا وزعيما تمثلت فيه العزة والكرامة والوطنية ، تمثلت فيه الحياة بأكملها بكل معانيها ومقوماتها .

وقام المستشار محمد عبد المجيد رئيس محكمة استئناف القاهرة بالمرور على الجلسات وألقى كلمة قال فيها ان عبد الناصر أفنى حياته كلها في خدمة العرب والعروبة التي جاد لها بآخر قطرة من دمه . . لقد نهض بالبلاد نهضة لم يشهدها تاريخها من قبل .

وفي المحكمة الادارية العليا ومجلس الدولة القى المستشار محمد شلبي يوسف رئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة كلمة قال فيها أن عبد الناصر قد قضى وهو في ساحة الشرف وعلى يديه ، وبفضل ايمانه العميق بعراقة أمته ، واراذته القوية التي لم تلتن يوما أو تهتز وبكفاحه الطويل الذي دفع حياته ثمنا له . . علا شأن الوطن وارتفعت هامات العرب بين شعوب الارض حتى غدا اسمه رمزا للكفاح والرفعة والمجد .

ثم تكلم المستشار اسماعيل حامد عن ادارة قضائيا الحكومة ، والاستاذ عبد العزيز الببلاوى عن المحامين . أما المحكمة الادارية التابعة لجامعة الدول العربية فقد بدأت جلستها برئاسة الدكتور محمود سعد الدين الشريف بالقاء بيان جاء فيه : « ان هيئة المحكمة تستعصى عليها الكلمات التي تعبر عما تشعر به من اسى بفقد زعيم من زعماء العروبة لم ييخل على وطنه وأمتيه العربية بشيء ووهبها كل قطرة من دمه ، وكل قطرة من فكره ، وكل خلاصة من أعصابه وكل خفقة من قلبه ، حتى جاد بأنفاسه الاخيرة في ميدان نصره قضايها ، » .

النيابة والمحامون :

« وشاركت النيابة أحزان الأمة على الراحل العظيم وفي دار القضاء العالي قال محمد سعيد عياد رئيس النيابة . . ان النيابة من جانبها تشارك المحكمة شعورها وتسأل الله لفقد العروبة العظيم الرحمة جزاء ما قدمت يداه لخمسير الوطن والعروبة والانسانية .

ولم يستطع محمود سليمان غنام المحامي أن يتلو كلمة المحامين بعد أن غلبه البكاء فتلا الكلمة بدلا منه ميشيل نقولا وهى كلمة وزعتها النقابة لتسجل في محاضر الجلسات في جميع المحاكم وجاء فيها :

« ان المحامين الذين حملوا وراء القائد العظيم اعلام الحرية والاشتراكية والوحدة وقد هزتهم الفجيعة بوفساة زعيم امتهم وقائد ثورتهم وفيلسوف رسالتهم ، يسجلون في اول يوم عمل بعد الفجيعة في محاضر جلسات المحاكم باعتبارها الوثائق الرسمية المثبتة لحياتهم انهم على درب عبد الناصر سائرون ، وانهم في سبيل حرية الوطن وتحرير المواطن ووحدة امتهم العربية مناضلون . »

ولم يقتصر الحداد وتسجيل كلمات الرثاء والتأبين على جلسات المحاكم ، وانما شمل أيضا محاضر تحقيق النيابة العامة ، ولأول مرة في تاريخ القضاء افتتح مصطفى رضوان رئيس نيابة الاموال العامة محضر التحقيق في احدى القضايا الهامة التى يتولى تحقيقها بكلمة تأبين للراحل العظيم ، وسجل فهمى ناشد المحامي كلمة المحامين في محضر التحقيق . ثم تنتقل الى جريدة الجمهورية ، وهى تصف لنا جلسات المحاكم فى نفس اليوم فتقول الجمهورية فى عناوينها :

وقف جلسات المحاكم حدادا على الزعيم الراحل عبد الناصر ارسى قواعد الحق ورفع راية العدل

ثم تكتب الجريدة بالنص :

توقفت جلسات المحاكم فى جميع دور العدالة بالجمهورية فور انعقادها أمس خمس دقائق حدادا على الرئيس الراحل جمال عبد الناصر . . سجلت هيئات القضاء والنيابة والمحامة فى محضر الجلسات بعد افتتاحها الاعمال الخالدة للشهيد البطل والزعيم الملهم والقائد العظيم .
فى الدائرة الاولى لمحكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار احمد شوقي الجزاوى وسكرتيرية رمضان نصار ،

قال رئيس المحكمة : ان المحكمة ، اذ تنعى فقيد مصر وفقيد
العروبة جمال عبد الناصر ، لا يفوتها ان تسجل جهاده العملاق
ونضاله الفذ في خدمة بلاده والامة العربية جمعاء على نحو
لم يسجله التاريخ لقائد آخر من قبل عبر الاجيال الماضية .
هذا الرعيم الخالد الذي غمرت منجزاته ومآثره انعام العربي
في سبيل حريته وكرامته وأرسى قواعد العدالة في مختلف انحاء
هذا العالم . . والله نسال للفقيد الرحمة والصبر والسلوان
لجميع الشعوب العربية .

وقال صلاح عبد الباري وكيل النيابة : ان بطولة القائد ،
لا يمكن لمصر والبلاد العربية أن تنساها وأن مبادئه ، ستظل
أبد الدهر هرما لكل أبناء الأمة العربية .

بيسان نقابة المحامين :

والقى على منصور المحامى بيان نقابة المحامين في رثاء
الزعيم البطل ، فقال : ان المحامين الذين حملوا وراء القائد
العظيم اعلام الحرية والاشتراكية والوحدة ينشرونها ويبشرون
بها ويناضلون في سبيلها ، وقد هزتهم الفجيعة بوفاة زعيم أمتهم
وقائد ثورتهم وفيلسوف رسالتهم يسجلون في اول يوم عمل
بعد الفجيعة ، في محاضر جلسات المحاكم ، باعتبارها الوثائق
الرسمية المثبتة لحياتهم — أنهم على درب عبد الناصر سائرون
وأنهم في سبيل حرية الوطن وتحرير المواطن ، ووحدة أمتهم
العربية مناضلون . . رسالة باقية يحملونها حتى آخر رمق
في حياتهم ليحققوا اسمى ما استهدفه القائد العظيم تحقيقا
لسلام عادل يظل البشرية كلها ، من خلال تعاون دولى بين
كل القوى الشريفة في العالم . . يزول به البغى والظلم ،
ويتحقق به للانسان في كل مكان وزمان أمل ورفاهيته . . .
عاش عبد الناصر حيا في قلوبنا وعلى أرضنا وعاشت
الناصرية أسلوبنا ووسيلتنا ورسالتنا ، وبقيت مرفوعة اعلام
الحرية والاشتراكية والوحدة .

انجازات خالدة :

وفي الدائرة الثانية برئاسة المستشار ابراهيم منساع فوزى ، وسكرتيرية عبد الغنى جبريل ، قال رئيس المحكمة : لقد فجعت البلاد والعروبة في زعيمها وبطلها وقائدها المغفور له الرئيس جمال عبد الناصر . . والقضاء اذ ينعى الزعيم العملاق بقارب حزينة معترفة بفضله وعظيم انجازاته يؤمن بأن هذه الانجازات ستبقى خالدة على الدهر وتسمو به الى مراتب الشهداء والصديقين .

وقال عبد المعطى عبد الرحيم رئيس نيابة شرق القاهرة : في هذا المحراب المقدس ، محراب العدالة الذى يسمو فيه الضمير ، تنعى النيابة العامة للشعب المصرى ، وشعوب الامة العربية الرئيس جمال عبد الناصر ونحن نعتز به والشعوب العربية على أننا فى طريقه سنسير .

ثم ألقى زكريا أطفى جمعه المحامى ، بيان النقابة .

مجلس الدولة :

وفي دوائر محكمة القضاء الادارى سجل رؤساؤها فى محاضر الجلسات رثاء هم لشهيد الامة العربية واكدوا فى كلماتهم ان تعاليم الزعيم ستظل باقية على هديها أبناء الشعب كما سجل المحامون بيان النقابة .

فى جنائيات السويس :

وفي محكمة جنائيات السويس برئاسة المستشار ممدوح عثمان ، وسكرتيرية عبد الحميد همام ، قال رئيس المحكمة : ان القضاء الذى يعود اليوم لاستئناف رسالته فى ارساء قواعد العدل والحق ، بعد ان صدمه هول الفاجعة بفقد حامى الحق ورافع راية العدل المغفور له الرئيس جمال عبد الناصر ، ليشعر

بعداحة المصاب ولا يسعه ، وهو ينمى هذا البطل العظيم الذى كرس حياته لخدمة الوطن والعروبة ، الا أن يشارك الأمة أحزانها وآلامها ويسأله سبحانه وتعالى أن يتغمده الفقيـد الكبير بواسع رحمته وان يدخله فسيح جناته ، ويلهمنا جميعا الصبر . ثم والمحاميان فتحى الكيلانى ورجائى عثمان .

الدوائر الاستئنافية :

وسجلت دوائر محكمة استئناف القاهرة فى محاضر جلساتها كلمات رثاء للفقيـد القاها رؤساؤها ، كما سجلت بيان نقابة المحامين ، وكذلك الدوائر الابتدائية والمحاكم الجزئية .

نادى القضاة : ناصر ارسى قواعد العدل

واجتمع مجلس ادارة نادى القضاة برئاسة المستشار محمد عبد المجيد . . وأرسل برقية تأييد لترشيح الرئيس السادات رئيسا للجمهورية نشرت فى صحف ٩ أكتوبر تقول بالنص :

« ان نادى القضاة اعتمل لرجال القضاء والنيابة ، بعد ان فقد رئيسه الاعلى ، الرئيس جمال عبد الناصر الذى حمل الامانة وارسى قواعد العدل ، وحارب الصهيونية ، والاستعمار وبذل كل طاقته فى سبيل اعلاء كلمة الحق ، ونصرة المظلوم ، فعاش للجميع الاخ الحبيب والصديق الوفى والاب المرشد ، هذه الامانة تحتم علينا أن نترسم خطاه وان نسير على نفس الطريق الذى اختطه لنا ، وان نعلن تأييدنا الكامل لقرار اللجنة التنفيذية ، العليا ، واللجنة المركزية ، ومجلس الامة الذين اجمعوا على ترشيح انور السادات رئيسا للجمهورية ، استمرارا لرسالة الزعيم الخالد ، وتمشيا مع روح الاشتراكية ، والعدالة ، حتى نظهر للعالم اجمع بالمظهر اللائق رافعين علم العروبة خفاقا على ربوع بلادنا ، مجاهدين فى سبيل دعم الوحدة العربية

والاشتراكية حتى تنتصر على الصهيونية الباطلة ، والاستعمار
البغيض ، وان تنصروا الله ينصركم ، ويثبت أقدامكم ، والله
نعم المولى . ونعم النصير . »

مجلس الدولة يشهد لعبد الناصر بعد وفاته

وأبرق رئيس مجلس الدولة المستشار محمد شلبى يوسف
الى السيد / أنور السادات :

« ان مجلس الدولة الذى وقف الى جانب ثورة البطل جمال
عبد الناصر منذ لحظتها الاولى . والذى يعتبر بها ، ويعتز بها
حظى به دواما من رعايتها وعونها على تحقيق رسالته ليعرب
عن الاحساس الصادق وبالتأييد والمؤازرة لما أجمعت عليه
كل المؤسسات السياسية والدستورية من ترشيحكم لمنصب
رئيس الجمهورية ، ذلك الترشيح النابع من التصميم على
توحيد قوى الامة وتماسك صفوفها بما يكفل مواصلة مسيرة
الثورة نحو تحقيق المبادئ التى قامت من أجلها ، والتى
تضمنها الميثاق وبيان ٣ مارس ، وبما يحقق الصمود والوقوف
فى وجه العدو الاسرائيلى وتحرير الارض العربية ويدعو لكم
بالنصر والتوفيق فى الاضطلاع بما حملتم من أمانة عظمى . »

مسيرة رجال القضاء الى ضريح عبد الناصر

وبعد ذلك توجهت مسيرة من رجال القضاء الى ضريح
جمال عبد الناصر ولنقرأ وصف هذه المسيرة فى جريدة «الانبار»
فى ٩ أكتوبر . تقول الانبار :

« توجهت مسيرة كبيرة من رجال القضاء ، ومجلس
الدولة والنيابة العامة ، والنيابة الادارية ، وأعضاء قضايا
الحكومة يتقدمها رئيس المحكمة العليا ، ورئيس مجلس
الدولة ، ورئيس استئناف القاهرة ، ورئيس نادى القضاء ،
ورئيس استئناف اسكندرية ، والنائب العام ، ورئيس ادارة

قضايا الحكومة ، ومدير النيابة الادارية ، كما شارك فيها العاملون بوزارة العدل يتقدمهم مصطفى كامل اسماعيل وزير العدل ، ورؤساء وأعضاء الادارات الفنية .

قامت هذه المسيرة من دار القضاء العالى الى مشورى الزعيم القائد المناضل جمال عبد الناصر ، مترحمين ومعهدين على السير على طريقه ثم اتجهت الى القصر الجمهورى مؤيدة ترشيح انور السادات لمنصب رئيس الجمهورية باعتباره امتدادا لنضال الزعيم الراحل وتأكيدا لمبادئه فى محاربة الصهيونية والاستعمار ، والامبريالية ، وتدعيم المكاسب الثورية الاشتراكية على هدى الميثاق وبيان ٣٠ مارس » .

هل تكفى المواقف تأييدا لبيان ٣٠ مارس بعد وفاة عبد الناصر ، وعرفانا بفضله وهل كان يمكن أن يتم كل ذلك الا باحساس من عدد من القضاء بفضل عبد الناصر ، ومسا أداه للمجتمع ، وبأنه لم يكن سفاحا ذبح العدالة واغتال عددا من زملائهم .

حكم بعودة القضاة :

كان القضاى بحيبى الرفاعى قد لجأ فى ٣٠/٩/١٩٦٩ الى محكمة النقض يطالب بإبطال القانون الذى عزله كواحد من القضاة وقيدت القضية رقم ٢١ لسنة ٦٩ رجال القضاء .

وأصدرت المحكمة برئاسة المستشار الدكتور حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة وعضوية المستشارين عثمان زكريا ومحمد سيد احمد حماد وعلى عبد الرحمن واحمد صفاء الدين حكمها ويقضى بانعدام قرار اعادة التشكيل للهيئات القضائية ، لان هذه القرارات بقوانين قد صدرت بتفويض خاص من مجلس الامة بمناسبة سنة ١٩٦٧ ، يقتصر على الموضوعات المحددة به والضرورية لمواجهة الظروف الاستثنائية ، التى كانت قائمة فى ذلك الوقت وأعقبها العدوان فاستغل هذا التفويض فى

اصدار قرارات دون أن يكون متوخيا منها الفرض الذى منح التفويض من أجله باصدار قرارات لها قوة القانون ، فضلا عن أن القرارات بقوانين لا تصل الى مرتبة القانون فلا يجوز أن يلقى أو يعدل قانون السلطة القضائية الذى يحرم فصل القضاة الا بطريق خاص حدده القانون ، وهو ما لم يتبع ، وضرب به عرض الحائط .

واستنادا على هذا الحكم كان من حق القضاة الذين احيلوا الى المعاش أو نقلوا الى وظائف أخرى أن يعودوا الى القضاء بأحكام مماثلة .

اعادة تشكيل النادى :

وبالنسبة للقصة الثانية ، وهى حل مجلس ادارة النادى، وتشكيل مجلس معين وليس منتخبا لجا القاضى فتحى خليفة ووكيل نيابة وسط القاهرة عبد المحسن عبد الغفار الى القضاء المستعجل يطلبان الحكم بتعيين رئيس محكمة النقض حارسا قضائيا على نادى القضاة حتى دعوة الجمعية العمومية ، لانتخابات اعضاء مجلس الادارة الجديد ، خلال شهر من صدور الحكم ، وسدر الحكم لسالحيهم وتولى المستشار جمال المرصفاوى رئيس محكمة النقض اجراءات دعوة الجمعية العمومية التى اجتمعت يوم ١٩ يونيو ١٩٧٥ لانتخابات اعضاء المجلس الذين يمثلون المستشارون ، ورؤساء المحاكم والقضاة وأعضاء النيابة العامة وقد بلغ عدد المرشحين ٦٢ مرشحا ، ١٣ مستشارا و ٢٩ من رؤساء المحاكم والقضاة و ٢٠ من أعضاء النيابة العامة وهو أكبر عدد من المرشحين فى تاريخ نادى القضاة .

جواز عودة البعض :

اصدر الرئيس انور السادات قانونا بجواز اعادة رجال

القضاء الذين خرجوا سنة ١٩٦٩ .
وكان معنى القانون واضحا ، في انه سيعود البعض ،
ولا يعود البعض الآخر . ليس فقط لان القانون قال بجواز
العودة ، ولا لانه نص على عودة « البعض » ولكن ايضا
لانه لو كانت النية متجهة الى عودة الجميع لكان المنطقى ان
يكتفى بإلغاء القانون الذى عزلهم .

وشكلت لجنة لبحث اعادة تنفيذ القانون باعادة بعض
رجال القضاء برئاسة السيد ممدوح سالم وزير الداخلية ،
وعضوية الوزير محمد سلامة وزير العدل ، وعادل يونس
رئيس محكمة النقض « الذى كان قد صدر له قرار فردى
بالعودة وتولى نفس منصبه » والوزير محمد أحمد وزير
المستشار محمد أبو علم مدير الشئون القانونية فى القصر
الجمهورى وهو أحد الذين نقلوا من القضاء الى وظيفة مدير
عام فى وزارة الحكم المحلى .

وقسمت اللجنة القضاة الى ثلاثة أقسام : أعادت بعض
القضاة الى مواقعهم وأحالت عددا آخر الى وظائف أخرى .
والقسم الثالث لم يعد .

ان اللجنة رفضت اعادة عدد من القضاة من بينهم المستشار
ممتاز نصار الذى منح بعد ذلك معاشا مناسبا .

وبعد ذلك صدر قانون من مجلس الشعب يحسم الأمر
ويعيد كل القضاة .

لوجه الحق والتاريخ :

هل تنتهى القصة عند هذا الحد . . .
لا شك أن هناك حقائق أخرى لم استطع الوصول اليها ،
ولاشك أيضا أن الحقيقة سوف تظهر كاملة ، ناصعة
ذات يوم . . .
ليس دفاعا عن أحد . . ولا إدانة لأحد . . ولكن لوجه الحق
. . . والعدل . . . والتاريخ .

أقوال الشهود

علينا بعد ذلك أن نستمع الى أقوال
عدد من الشهود الذين شهدوا « المذبحة »
أو شاركوا .. أو عاصروها عن قرب :
أو كان لهم رأى فيها .

الشاهد الاول

سامى شرف

وشهادته هامة لانها توضع يدنا على معلومات حول التنظيم الطليعى فى القضاء .

الشهادة ننقلها بالنص من محاضر التحقيق معه فى قضية المؤامرة فى ١٥ مايو .

التنظيم السرى القضائى

اعيد فتح المحضر فى تاريخه الساعة ١٠ ٣٠ م بمبنى مجلس قيادة الثورة بالجيزة بالهيئة السابقة .

بعد عرض الاوراق على السيد الاستاذ النائب العام — وما ارتآه سيادته ، طلبنا المسبب وجوب واعدنا مناقشته بالآتى قال :

اسمى عبد الرؤف سامى شرف الشهير بسامى شرف .
(سابق سؤاله) .

س : متى تم تشكيل التنظيم الطليعى فى الهيئات القضائية وما ظروف تشكيله وأعضائه ؟

ج : تم تشكيل التنظيم الطليعى فى الهيئات القضائية قبل اعادة تنظيم القضاء بحوالى سنة او سنة ونصف ولا اذكر التاريخ على وجه التحديد والفكرة بدأت بأمر من الرئيس المرحوم جمال عبد الناصر بعمل تنظيم طليعى سرى داخل الهيئات القضائية وبدأ تشكيل التنظيم بالسيد محمد ابو نصير

كمسئول عن التنظيم وكان يتصل في هذا الخصوص بالسيد شعراوى جمعة باعتباره أمينا للتنظيم الطليعى وفى بعض الاحيان كان يتصل بى فيما يرى عرضه على السيد الرئيس جمال عبد الناصر وكان مع السيد محمد ابو نصير مجموعة قيادية اذكر منهم السيد على نور الدين والمستشار صادق المهدى والمستشار عمر الشريف والمستشار على كامل والمستشار على شنب ولا اذكر اذا كان المستشار محمد لطفى انضم اليهم فى ذلك الوقت فى المجموعة القيادية أو انضم بعد ذلك والسيد عبد الحميد الجندي والمرحوم هريدى وعبد الحميد يونس وكان مفروض ان هذه المجموعة القيادية تقوم بتجنيد خلايا فى المستويات الادنى منها وامانة التنظيم والسيد شعراوى جمعة ادرى بما تم بشأن تجنيد عناصر اخرى من عدمه وكانت هذه المجموعة القيادية تجتمع فى منزل السيد محمد ابو نصير باعتباره مقرر المجموعة ثم بعد أن ترك السيد محمد ابو نصير الوزارة صدرت الاوامر باعتبار السيد على نور الدين مقررا للتنظيم الطليعى فى الهيئات القضائية وكانت المجموعة تجتمع وترفع محاضر اجتماعاتها للسيد شعراوى جمعة وترسل لى انا صورة منها باعتبار سكرتارية الرئيس للمعلومات واحيانا كان السيد شعراوى جمعة يكلف السيد على نور الدين أن يبعث بالمحضر أو التقرير لمكتبى مباشرة بعد أن يتحدث مع السيد على نور الدين بعد ما يخلص معه الكلام بشأن هذا المحضر ، واستقر العمل بهذا الشكل الى آخر لحظة ويسأل السيد شعراوى جمعة عن مدى توسع التنظيم داخل الهيئات القضائية .

س : وما الذى حدث بالنسبة لاتصال أعضاء هذا التنظيم بك شخصيا ؟

ج : الوحيد الذى كان يتصل بى كتابة هو السيد عبدالحميد الجندي وكان يكتب تقارير بصفة دائبة ومستمرة تكاد تكون يوميا وكنت فى غالب الاحيان لا اقراها لانها كانت تحتوى

كثيرا من المسائل الجانبية والفرعية .

س : وما هو دور التنظيم الطليعى فيما كان يجرى فى وزارة العدل ومن تغييرات ومن اختيار فى المناصب القيادية بالوزارة؟

ج : الدور البارز للتنظيم الطليعى فى الهيئات القضائية كان بمناسبة اعادة تشكيل الهيئات القضائية وكانت شكلت لجنة من التنظيم الطليعى لهذا الغرض بتعليمات من الرئيس جمال عبد الناصر كانت برئاسة على نور الدين وعضوية كل من عمر الشريف وعلى كامل وكانت تجتمع بمكتبى اجتماعات يومية فى الفترة السابقة على صدور قانون اعادة تشكيل الهيئات القضائية فكانت من بين الجهات التى تعرض بمعلومات ومواقف عن رجال القضاء علاوة على الاجهزة الاخرى كالمخابرات والمباحث العامة كما ان هذا التنظيم الطليعى كان يرشح للمناصب الوزارية فى وزارة العدل او يعترض على بعض الاسماء انما بطبيعة الحال كان مجرد رأى استشارى غير ملزم فضلا على ان التنظيم الطليعى كان يعطى صورة عما يجرى فى الهيئات القضائية ورأى عام بما يجرى فيه من احداث .

س : وهل كان اعضاء هؤلاء التنظيم الطليعى يعاملون معاملة مالية معينة ؟

ج : حسب علمى لا اعرف، ان حد فيهم كان بياخذ فلوس ويسأل عن ذلك امين التنظيم السيد شعراوى جمعة اما من عندى انا شخصا من «مكرتارية الرئيس للمعلومات » بند المصروفات السرية « فاقطع بأنه لم يتقاضى احد منهم اى مبلغ من هذا البند .

الشاهد الثانى

على نور الدين

الشاهد الثانى الاستاذ على نور الدين النائب العام فى ذلك الوقت ، والذى اختاره مجلس القضاء الاعلى ليتولى هذه الوظيفة . بعد أن كان مديرا للنياابة الادارية قال لى :

— عندما التهب الجو . وكان واضحا أن هناك معركة ونحن على ابواب الانتخابات وكان واضحا أيضا أن المعركة تحكمها تيارات مختلفة . جاءنى المستشار محمود توفيق اسماعيل فى مكتبى وقال انه يرى أن مجلس القضاء الاعلى ، وهو الذى يختص بشئون القضاء يجب أن يجتمع ، ويصدر توصية بتأجيل انتخابات النادى ، حتى تهدأ الاعصاب وأن هذا الاجراء ليس جديدا فقد اقدم عليه وزير العدل فتحى الشرقاوى من قبل وفى هذه المرة عندما يجىء من مجلس القضاء الاعلى فان الامر يكون مقبولا .

وتناقشت معه فى الفكرة . وكان حلا وسطا . وفوجئت بتليفون من وزير العدل السيد محمد أبو نصير يقول لى أن المستشار عادل يونس رئيس محكمة النقض ، ورئيس المجلس الاعلى للقضاء عنده فى مكتبه . وأنه يناقشه فيما طرح بتأجيل الانتخابات عن طريق مجلس القضاء ، وأنه يرفض الفكرة التى نبعت أساسا من المستشار توفيق عضو المجلس الاعلى للقضاء .

وأجريت الانتخابات .

ولم تكن هناك قائمة لمن اطلق عليهم مرشحو الوزارة . وفازت قائمة المستشار ممتاز نصار . وكان يمكن أن يهدأ الموقف . فالانتخابات انتهت والبيان صدر .

وحاول المستشار عادل يونس أن يسوى المشكلة ويعيد الأمور الى مجراها الطبيعي وأن يقوم بالصلح بين الوزير وبين ممتاز . وبذل في ذلك محاولات ثمتى . ولكن المستشار رفض كل هذه المحاولات . ورفض حتى أن يزور الوزير النادى ليهنئ المجلس الجديد ، وقال أنا لا أستقبل الوزير فى النادى .

حاولنا جاهدين بالتعاون مع كبار المسئولين بالهيئة القضائية تهدئة الموقف بين الفريقين حفاظا على كرامة الهيئة القضائية . ولكن كانت هناك عناصر من الجانبين تعمل على توسيع شقة الخلاف . وكان من الطبيعى أن تسعى هذه العناصر الى نقل الاقاويل والشائعات التى زادت الازمة اشتعالا .

ولم ينجح المستشار عادل يونس فى محاولاته المتعددة لعقد لقاء بين الوزير والفريق الآخر . كما لم تنجح محاولتنا فى انهاء هذا الخلاف .

وذات يوم من شهر يوليو ١٩٦٩ جاعنى فى مكتبى بالنيابة العامة وفد من رجال القضاء والنيابة . وكان سبب زيارتهم ما سمعوه من أن الحركة القضائية الجديدة سوف تتضمن تشييت مجلس ادارة النادى والاشخاص الموالين لهم . وانهم يطلبون منى العمل على الا يتم ذلك .

فوجئت بما يقولونه فقد كنت أسمع له لأول مرة وكانت معلوماتى أنه غير صحيح . وهذا ما اكدته لهم وقلت لهم اننا نحن مسئولون عن ذلك . وأن الحركة القضائية ستجرى طبقا للقواعد المتبعة وفى حدود ملفات الخدمة ، والمدد وغيرها من الاسس التى تقوم عليها الحركات القضائية وان مجلس القضاء سيراجعها اسما . اسما . أما بالنسبة للنيابة . فائنى مسئول شخصيا عن النيابة . . عن تطبيق الاسس والقواعد المتبعة والعادلة .

ورد المستشار زعزوع قائلا : اننا سمعنا أكثر من ذلك . سمعنا أن الوزارة تفكر فى أن تستصدر قانونا بايقاف

العمل بمادة استقلال القضاء . . . لتتمكن من اخراج عدد من رجال القضاء .

قلت له : أن هذه أول مرة أسمع فيها ذلك . وسألت المستشار زعزوع من مصدره فقال أنه سمع هذه الوقائع من مسثول . وأنها صحيحة بل أنها كانت موضع مناقشة في مجلس الوزراء .

وأثناء الحوار الذي فوجئت فيه بهذه الواقعة قال المستشار زعزوع أن مصدره في ذلك هو الوزير الدكتور حلمي مراد . وأنه سمع منه هذه الوقائع .

وقلت له : أنه ليس لدى معلومات ، ولكنني سوف اتصل بوزير العدل ، وسأقول له ما سمعت وأسأله عن صحته . فإذا كان صحيحا فإني سأعارضه .

وذهبت في المساء الى الوزير في منزله . ورويت له ما سمعت ولكنني لم أتلّق منه اجابة شافية . فلم أتأكد هل حدث ذلك . أم انه لم يحدث .

مقابلة مع عبد الناصر :

مضت ثلاثة أيام قبل أن يطلبني سامي شرف ويستدعيني لمقابلة مع عبد الناصر في الساعة الواحدة من نفس اليوم .

ذهبت الى الرئاسة ، وأنا افكر في سبب استدعائي . وظللت حائرا ، حتى التقيت بسامي شرف ، الذي قال لي : الرئيس عاوزك علشان موضوع القضاء الآن أبو نصير قال كلام عاوز يسألك فيه .

وعندما قابلني عبد الناصر . . . أخرج لي ورقة فولسكاب مكتوبة على الآلة الكاتبة . تتضمن نص الحوار الذي دار بيني وبين أبو نصير ، عندما أبلغته بواقعة القضاء الذين زاروني . وما سمعته منهم .

قرأت المذكرة بسرعة . وسألني الرئيس :

— هل هذا صحيح .

وقلت له : نعم صحيح ياسيادة الرئيس وأردفت قائلاً :
ولكن المسألة بسيطة . وحاولت أن أتكلم ولكن عبد الناصر
غضب وقال بحدة : انت مش فاهم حاجة . دى مسألة لها
أبعاد ثانية دول ناس بيخربوا . وأنا عارفهم وسساكت عليهم
بقالى سنة . أنا هابص للجيش اللى بيحارب ولا للى
عاوزين يعملوا لى ثورة مضادة فى الداخل .

وبدا يحكى لى أسماء ، ووقائع عما يقال فى النادى .
بأسماء وشخصيات قضائية وأيضاً أسماء بعض صغار
وكلاء النيابة . . تنسب اليهم هذه الوقائع .
خرجت من عند عبد الناصر . بعد يومين اتصل بى الدكتور
حلمى مراد وسألنى ماذا حدث بالضبط .

فذكرت له ما حدث . وقال لى أن هذا لم يحدث ، والسدى
حدث أن المستشار زعزوع وهو تلميذ له تصادف أن ركب معه
القطار ، وهو عائد من أسبوط . وقعدنا ندرش عن القضاء
والنادى ، وقلت له أن هذه مسألة خطيرة ، ولازم تسوى .

وقلت للدكتور حلمى مراد أنا آسف . لكن الواقعة حصلت .
وأنا أبلغتها للوزير . والوزير هو الذى أبلغها لجمال عبدالناصر
والدكتور حلمى مراد صديق لى .

استمرت الازمة بعد ذلك فى التصاعد وخاصة بعد صدور
عدد مجلة القضاء الذى أصدره النادى فى شهر يوليو ١٩٦٩ ،
وبه بعض مقالات تضمنت أفكاراً وعبارات اعتبرها المسئولون
تحريضاً ضد النظام القائم .

وأذكر أن الزميل ممتاز نصار زارنى فى مكتبى بعد صدور
هذا العدد ، وكان يطلب منى التدخل لدى الوزارة لاستعجل
صرف الإعانة المقررة فى ميزانية وزارة العدل لنادى القضاء

فانتهزت الفرصة وفاتحته في أمر بعض المقالات التي نشرت في المجلة ، ذاكرا له أن هذا الأسلوب لا يؤدي الى تحقيق الهدف الذي نسعى اليه بآزالة الشقاق القائم ، كما أخبرته بالتأثير السيئ الذي أحدثته هذه المقالات لدى المسؤولين راجيا منه المعاونة في تهدئة الجو حتى يمكن اجتياز هذه الازمة .

محاولات التغلب على الازمة :

الحقيقة انه كانت هناك أزمة عنيفة بين الوزير وممتاز نصار كما ذكرت ، حاولنا التغلب عليها ولكننا فشلنا ، حتى ان المستشار نصار قدم الى كنائب عام بلاغا ضد وزير العدل . وأرسلت الى وزير العدل ، ورددت على المستشار نصار . وانتهى الامر بحفظ البلاغ .

لقد صعدت الامور لدرجة لم تكن متوقعة بين الطرفين . وسافرت بعد ذلك الى الاسكندرية في العطلة الصيفية ، وفوجئت في أحد الايام الاخيرة من شهر أغسطس بدعوتي تليفونيا الى رئاسة الجمهورية . فحضرت في صباح اليوم التالي للقاهرة حيث علمت بأنه تم اعداد القوانين التي صدرت في ٣١ أغسطس ومن بينها قانون اعادة التشكيل ، كما وجدت الكشوف التي تضمنت أسماء من تقرر استبعادهم معسدة ، واغلبهم ممن لم يكن له أى صلة بما حدث .

وقد هالنى هذا الذى رايت ، ولم يكن باستطاعتى او باستطاعة غيرى عمل أى شئ لمنع هذه الكارثة ثم استدعى السيد مصطفى كامل اسماعيل رئيس مجلس الدولة حيث كلف بتولى الوزارة . وحضر جلسة مجلس الوزراء التي عقدت برئاسة الرئيس الراحل ، وتم اقرار هذه القوانين على نحو ما نشرته الصحف في ذلك الوقت » .

ويقول على نور الدين النائب العام السابق انه اقترح

ذات يوم حلا للالزمة اءراء ءركة تنقلات ، تكون أهون
الاضرار ولكن كلامه كان مجرد اقتراح لم يؤخذ به . ويقوم
اقتراحه على أساس التبادل بين أعضاء الهيئات القضائية ،
وهو اقتراح يحقق تطعيم القضاء بالعناصر التي تثبت من
الهيئات القضائية الأخرى في نطاق الدرجات الصفوى ممن
لا ينطبق عليهم نص المادة ٦٩ . كما يحقق فكرة التقريب بين
أعضاء الهيئات القضائية ، وخاصة أنهم جميعا في درجات
متماثلة ويطبق عليهم كادر واحد . ومع ذلك فإن هذه الفكرة
لم تخرج إلى حيز التنفيذ لاعتراض البعض عليها .
وقلت للمستشار السابق على نور الدين المدهامى أثناء
جلستنا في مكتبه :

x هل كان للحكومة قائمة بين المرشحين لنادى القضاة ؟
— بالقطع لا .

x هل كان فى القائمة التى فازت أعضاء من التنظيم
الطليعى ؟
— لا أعرف .

x ما هى الاسس التى أبعد عليها عدد من القضاة ؟
— حقيقى . . لا أعرف .

الشاهد الثالث

النائب العام الاسبق

الشاهد الثانى هو النائب العام ، قبل على نور الدين ، المستشار محمد عبد السلام . وهو بنفسه يروى القصة كاملة فى ذكرياته فى كتاب « سنوات عصيبة » بأن وزير العدل نجح فى خلق معركة بين الكثرة الصالحة من رجال القضاء ، وبين اقلية المنحرفة . ! - وبدأ القضاة يسمعون كلاما من هذه القلة عن وجوب التعاون مع الحكومة والاندماج فى منظمات الاتحاد الاشتراكي، وعن فصل النيابة العامة عن القضاء باعتبارها جهة ادارية . « وراى القضاة دفعا لهذا الشر ان يثيروا الامر بمناسبة انعقاد جمعيتهم العمومية فى ٢٨ مارس ١٩٦٨ لتجديد ثلثى الأعضاء فأصدرت الجمعية بيانا »

ويلخص البيان ثم يقول « ان بعض السفارات الاجنبية استغلته فطبعت منه صورا ووزعته على نطاق واسع الامر الذى اثار حفيظة السلطات فاعتبرت البيان تحديا لها على الرغم مما جاء فيه من وجوب المحافظة على صلاية الجبهة الداخلية » .

« وازدادت الفجوة عندما بدا السيد على صبرى يحرق فى جريدة الجمهورية مقالات تندد بالقضاة وتطلب اشتراكهم فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكي وتسخر من القاعدة التى اتفقت عليها الشرائع الدنيوية والسماوية والخاصة بدرء الحدود بالشبهات وتفسر الشك لصالح المتهم (١) وزاد الطين بلة

(١) مرة اخيرة أرجو ملاحظة ان مقالات على صبرى كانت قبل بيسان القضاة بشهور . . فان هذه المقالات لم تزد الفجوة بالقطع لانها نشرت قبل البيان كما ذكرنا بل قبل النكسة . . . وأرجو ايضا ملاحظة ان المستشار ممتاز نصار يقول ان البيان كان ردا على مقالات على صبرى التى نشرت قبل الحرب ، فى حين يقرر المستشار محمد عبد السلام ان المقالات بعهد صدور البيان وانها ازدادت الفجوة التى نشبت بعد اصدار البيان .

انه طلب تعيين ثمانين من شبان الاتحاد الاشتراكي في وظائف
معاوني نيابة على خلاف قواعد الأسبقية في ترتيب التخرج
فلما اعترضت على ذلك كمبدأ فضلا عن احتجاجي بعدم وجود
وظائف خالية عمل على ادراج وظائف جديدة لهم في الميزانية
واستصدر قرارا جمهوريا بتعيينهم » .

أخطاء الوزير :

ويروى المستشار محمد عبد السلام بعد ذلك قصة نقله
من منصب النائب العام الى رئيس محكمة استئناف القاهرة،
ومواقفه البطولية في مجلس القضاء الأعلى ضد انحرافات
الوزير واعوانه في خدمة أنصاره ، وتصديه لذلك . وكان
المستشار ضمن من خرجوا في هذه المذبحة لان عمره كان قد
وصل الى ما قبل سن الاحالة الى المعاش بشهور . ولكنه
يضع يدنا في نفس الوقت على عدد من الاسباب التي استند
اليها خروج عدد من القضاة . وهم — مرة ثانية ١٨٩ — ولكنه
يصور الامر كما لو كان عددهم مئات متجاهلا كل الاسباب
السياسية ومصرأ على انه كان امرا خاصا بالوزير وحده
فيقول (١) : اطاح الوزير بكل من واجهه باخطائه وكل من وقف
في سبيله ، ففصل جميع أعضاء مجلس ادارة نادى القضاة ،
وكل من بدا انه تزعم الحملة او اسهم فيها تأييدا لانتخابهم ،
وكل من تناول بالنقد والتجريح تصرفات الوزير ، وانتهزت
الكلاب المسعورة الفرصة ، وتسالت من الثغرة التي فتحت
في حصانة القضاة ، وتدفق سيل من طلبات الفصل ، فكان
للنائب العام شأن مع من لم يذعن لأوامره ، او من يعلم انه
لازال يكن لى بعض الود من رجال النيابة العامة . وكان لوزير
الداخلية ورجال المباحث العامة شأن مع بعض من تصوروا
انهم لا يرضون عن نظام الحكم بسبب تطبيق قوانين تحديد

(١) سنوات عصيبة من ١٧٦ .

الملكية عليهم وعلى اسرهم ، او لغير ذلك من الاسباب .

وكان لوكيل الوزارة محمد الصاوى المهدى ، شأن مع من اتهموه بالانحراف فالسذين اخرجوا هم اعداء الوكيل واعداء النائب العام واعضاء مجلس ادارة النادى ، ومن اسهم فى تأييدهم والذين لا يرضون عن نظام الحكم بسبب تطبيق القوانين الاشتراكية عليهم او على اسرهم » .

اكبر ، لو كانت كل هذه الاسباب حقيقية ولكنه يضيف سببا آخر هو ان هناك قضاة اخرجوا لقرب احوالتهم على المعاش بعد بداية التنظيم الجديد فيقول : « وجرفنى التيار مع من جرفهم ، ولما اعوزتهم الحجة حتى الظاهرة (١) لتبرير فصلى اتخذوا من حالتى قاعدة ابتكروها وقالوا ان المصلحة تقضى بانتهاء خدمة من يبلغون سن المعاش فى المدة بين اول اكتوبر وآخر ديسمبر ، وهم من يقرر قانون السلطة القضائية تنظيما للعمل خلال العام القضائى من خدمتهم الى نهاية العام القضائى التالى فى ٣٠ من يونيو ، وبذا كانت الرغبة فى التخلص منى هى التى الحققت الاذى بثلاثة من رجال القضاء العالى » .

وهذا طبعا يؤكد انه كانت هناك قواعد ، وان القاعدة التى وضعت له خصيصا انطبقت ظلما على غيره ، ولو لم تكن هناك قواعد الأبقى هو فقط بهذه الحجة أو لأسباب من بين النى ذكرها من بينها العداء بينه وبين الوزير وبين وكيل الوزارة وبين النائب العام . وكان يكفى عداء شخص واحد من هؤلاء لخروج القاضى كما ذكر هو نفسه .

(١) اعتقد انه لم يكن هناك مبرر لأن توزعهم الحجة .. فلم يكن مطلوبا حججا . وكأو يكفى انه من اعداء الوزير الذين قاتلوا دفاعا عن القانون فى مواجهة شراسة الوزير .. ولكن هذا المنطق يقول لنا بطريق غير مباشر انه كانت هناك اسما وصفت لاجراجهم تقوم على الحجج البعيدة « عن المسائل الشخصية » .

الشاهد الرابع

الدكتور حلمى مراد

الشاهد الرابع هو الدكتور حلمى مراد ، وزير التربية والتعليم السابق الذى أعفى من منصبه فى ١٠ يوليو ١٩٦٩ ، قبل « المذبحة » بحوالى خمسين يوما . وقد تطوع للشهادة فى مقال طويل قدمت له جريدة « أخبار اليوم » بأن مذبحة القضاء راح ضحيتها أكثر من مائتى مستشسار وقاض من أحسن قضاة مصر ، « ذلك لانهم أصدروا أحكاما عادلة أغضبت مراكز القوى » وجاء فى المقال ما نصه (١) :

« فى ظهر يوم ٢ يوليو ١٩٦٩ ، أبلغنى الرئيس عبد الناصر تليفونيا أن الاستاذ على نور الدين النائب العام وقتئذ قدّم تقريرا عن مقابلة تمت بينه وبين أعضاء مجلس نادى القضاة بمناسبة اعداد حركة النيابات ، ذكر فيه أنهم طلبوا منه ألا يكون لانتخابات ناديتهم تأثير فى نقل بعض أعضاء النيابة الى جهات نائية انتقاما منهم ، وأن أحدهم قرر اننى بلغتهم بأن الاستاذ أبو نصير تقدم بمشروع قانون لرفع الحصانة عن القضاة توطئة لفصل بعضهم واننى ما دمت وزيرا بالوزارة قلن يمس القضاة بسوء .

« ولما أجبت الرئيس بأن تنبيهى القضاة الى ما يراد بهم واقعة قديمة مضى عليها ما يزيد على السنة ، وأن هذا الاتصال تم بناء على أذن منه زد الرئيس بأنه اقتنع بما ذكرت لما يعرفه فى من اننى صادق لا أكذب ، وأنه يعتبر الموضوع منتهيسا .

(١) أخبار اليوم ١٩/١٠/١٩٧٤ .

« غير اننى احسست بان الموضوع ليس بهذه البساطة .
وحررت للرئيس الراحل خطابا شخصيا بخط يدى ما كنت
لاشير الى شىء منه لولا ان الرئيس تلاه على الوزراء جميعا ،
وقد جاء فيه انه (قد ساعنى كثيرا ان يصل الامر بالاخ الاستاذ
محمد ابو نصير وزير العدل ان يستكتب بوسيلة او بأخرى
بعض رجال وزارته التقارير ليوغروا صدركم ضد نفر من
معكم الذين يرمعون الله فى مصلحة الوطن العليا والذين
لا يقدمون على افعال تسيء الى النظام باسم الدفاع عنه .
وما كنت لأخط حرفا من كتابى هذا لسيادتكم لو أن الأمر
كان يتعلق بشخصى خاصة بعد ان اوضحت لكم حقيقة الامر .

« ولكننى بادرت بالكتابة لما أخشاه من أن يتوصل الزميل
الاستاذ محمد ابو نصير الى ان يدخل فى روعكم أن رجال
القضاء والنيابة من العناصر المعادية بما قد يترتب على ذلك
من اتخاذ سبيل معين حيالهم مما يتنافى مع الصالح العام ولا
يسائر حقائق الامور . وقد رايت أن اضع تحت أنظاركم تلك
الحقائق مجردة اخلاصا منى لشخصكم ، وحرصا على الصالح
العام الذى كلفتمونى بالاسهام فى رعايته) . وسردت تلك
الحقائق التى اقتطف منها أن (الاختلاف فى رأى حول بعض
المفاهيم والاتجاهات المتعلقة بالقضاة لا يعنى مطلقا المعاداة
للنظام بل لقد حسمت هذه الاختلافات الفكرية بأفقكم الواسع ،
وفطنتكم السياسية . غير ان هذا الخلاف الفكرى بما صاحبه
من بعض التصرفات والاقاويل كاتهام الوزير لمجلس ادارة
نادى القضاة بالاتصال بجهات اجنبية ترك اثره فى نفوس
الفريقين . وتحول تدريجيا الى خلاف شخصى بين مجلس
ادارة النادى وبين الاستاذ ابو نصير ومن حوله . فلمصلحة
من يتبنى النظام هذا الخلاف الشخصى بين وزير العدل ، وبين
الاسرة القضائية ؟ .

« وان تتصور عدم الرغبة فى دفع اشتراكات لاقامة حفل
تكريم لوزير العدل وهى بدعة لم يالفها القضاء ، عملا عدائيا
ضد النظام . وأن عدم انتخاب غالبية القضاة وأعضاء النيابة

بعض أفراد يرغب الوزير في فوزهم ، هو عمل من أعمال الثورة المضادة ؟

واختتمت خطابي بقولي : (لقد صنتم للقضاء كرامته ، وحميتهم صرحه من كل تدخل ، او عدوان منذ بدء الثورة ، فلا تتأثروا بنوازع ذاتية تلبعض بلا مقتضى ، وان ايمان الشعب باستقلال القضاء ، واحترامه هو صمام أمان ، وهو طريق يحول دون الشّعور بحيف أو ظلم فلا تدعو ياسيادة الرئيس لأحد من سبيل لتحطيم هذا الصمام أو اغلاق ذلك الطريق ادعو الله مخلصا ان يحميكم من مغبة انحرافات الموالين والانصار ، وأن يوفقكم لحسم أمثال هذه الخلافات التي تؤدي استطالتها الى تفاقمها وتعقدها ، وأنه سميع يجيب الدعاء » .

« ولم يحاول الاستاذ محمد أبو نصير أن يدحض شيئا مما ورد بهذا الخطاب عندما تلاه الرئيس امامه .

« وبعد أن أعفيت من منصبى كوزير للتربية فى ١٠ يوليو ١٩٦٩ ببضعة أسابيع أعلن نبأ قبول استقالة الاستاذ محمد أبو نصير وزير العدل وكان ذلك تمهيدا لفصل من تقرر فصلهم من القضاة وأعضاء النيابة بواسطة وزير جديد لا يستطيع ان يتهمة أحد بالانتقام لخلافات بينه وبينهم وهو الاستاذ مصطفى كامل اسماعيل الذى ما كان باستطاعته أن يتحقق من صحة ما هو منسوب الى ذلك العدد الضخم الذى عصف به من رجال القضاء والنيابة ولم يكن المقام قد استقر به فى وزارة العدل سوى أيام معدودات » .

حقائق من الشهادة :

انتهت شهادة الدكتور حلمى مراد وهو يضع يدنا على عدة أمور :

x ان الرئيس عبد الناصر ابلغه بالواقعة التى ابلغ عنها

على نور الدين يوم ٢ يوليو . وأنه خرج من الوزارة يوم ١٠ يوليو ، وأن الرئيس عبد الناصر قرأ الرسالة التي وجهها اليه في مجلس الوزراء وهي وان كانت رسالة خطية الا انه يحتفظ بصورة منها .

x انه يرى أن الخلاف كان بين الوزير وبين مجلس إدارة النادي لأسباب لا علاقة لها بالسياسة وأنه ليس هناك مصلحة من أن يتبنى النظام هذا الخلاف الشخصي .

x أنه على أحسن الفروض ، وإن كان ذلك كله صحيحا فإن ما فعله النظام أخيرا هو أنه تخلص من الطرفين المتنازعين . هذا على افتراض أنه خلاف شخصي . ولكن تطور الأمور منذ البداية يقول انها لم تكن مسألة بين الوزير ومجلس النادي . بل انها كانت كما صورها أعضاء مجلس النادي معركة بينهم وبين النظام .

x ملاحظة مشكلية أخيرة تقولها لنا شهادة الدكتور حلمي مراد هي أن عبد الناصر كان يسمع . وكان الوزراء يقولون رأيهم له بصراحة وفي مواجهة !!

الشاهد الخامس

المستشار محمد الصادق المهدي

قال لي المستشار صادق المهدي ونحن نجلس في منزله :
« في سنة ١٩٥٨ كنت رئيسا لنيابة شمال القاهرة وكان رجال السلطة القضائية يشكون من الشكوى من أحوالهم وتجميد درجاتهم فتوجهت أنا والمرحوم الاستاذ مصطفى الهلباوي وقابلنا المرحوم الاستاذ محمد فهمي السيد ، وكان مديرا المكتب الرئيس جمال عبدالناصر وحررت أنا مذكرة اقتنع بها تماما ورفعها للمختصين وكان من نتائجها درجات جديدة تتفق وثقل العبء الملقى على رجال القضاء . . . وكان من نتائجها أيضا انتخابي باجماع الآراء عضوا بمجلس ادارة نادى القضاة ثم رئيسا للجنة العلاج والمؤتمرات والرحلات ثم أخيرا وكيلا لنادى القضاة من سنة ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٩ » .

وأذكر ان موضوع انضمام القضاة للاتحاد الاشتراكي أو عدم انضمامهم لم يكن موضوعا له أية أهمية ذلك أن مجلس الادارة كان قد اجتمع وناقش هذا الموضوع وقرر تشكيل لجنة من رئيس النادى المستشار ممتاز نصار ومن وكيله المستشار محمد الصادق المهدي ومن بعض المستشارين حيث كانت هناك رغبة فى الانضمام للاتحاد الاشتراكي وقدمت عدة مذكرات مطبوعة من بعض المستشارين فى هذا الصدد .

واجتمعت اللجنة عدة اجتماعات وكان الرأى متجها أن يكون للقضاء تشكيل مستقل يبدى النصيح والارشاد ويعطى الآراء القانونية وبدون أن يندمج ادماجا كاملا فى الاتحاد الاشتراكي وقد رأت اللجنة وقتئذ أن تقابل السيد على صبرى الأمين العام للاتحاد الاشتراكي لتقف منه على رأيه ، وقد أرسل خطاب بهذا المعنى موقع عليه من رئيس النادى ، ولكن المقابلة لم تتم .
لم تتم .

وقد نسينا جميعا هذا الموضوع ، بل ونسينا مسألة انضمام
القضاة للاتحاد الاشتراكي

وعقب النكسة اختير الاستاذ محمد أبو نصير وزيرا للعدل
فبدأت حركات تهاجمه بحجة انه من أقطاب الاتحاد الاشتراكي
وأنه يريد ضم القضاة للاتحاد الاشتراكي ، وكنت أنا وقتئذ
رئيسا لمحكمة أمن الدولة العليا ، وأمامي أخطر القضايا ، كقضية
المجمعات الاستهلاكية والقضية المسماة قضية كمشيش ، وكلاهما
قضيتان سياسيتان ، وجه فيهما الرئيس الراحل اتهامات
شديدة لتلك المجمعات ولعائلة الفقي صاحبة السلطة والنفوذ
في كمشيش - تلا منوفية .

وكنت في نفس الوقت وكيلا لنادي القضاة وبدأت الاشاعات
تتزايد عن ضم القضاة للاتحاد الاشتراكي وكنا نحن كقضاة
نرى أن يترك هذا الموضوع جانبا حتى يكون الانضمام لا بواسطة
الحكومة ، وإنما يطلب من القضاة ، اذا أرادوا ذلك بمحض
رغبتهم وطوعا واختيارا ، لا قوة وإجبارا ، وزاد الكن عن أن
أبونصير مصمم على ضم القضاة للاتحاد للاشتراكي .

فذهبت بنفسى اليه لأهنته بمنصبه كوزير وكان موجودا
طرفه لفيف من المستشارين فبادرته بالسؤال الآتي :

هل أنت مصمم على ضم القضاة للاتحاد الاشتراكي ؟ فقال :
لا ، ان النظام يرى ألا يضم القضاة للاتحاد الاشتراكي واستأذنته
في أن أنقل هذا التصريح الى مجلس ادارة نادي القضاة الذي
أنا وكيله فسمح بذلك فعلا عندما دعى مجلس الادارة للاجتماع
عرضت عليهم ذلك التصريح وقرر المجلس مقابلة وزير العدل
وقابلوه ، وأكد لهم مرة ثانية ألا تفكير مطلقا في ضم القضاة
للاتحاد الاشتراكي وأن هذا هو قرار الرئيس جمال عبدالناصر .

كنا ننتظر بعد ذلك أن يخمد هذا الموضوع ولكنه لم يخمد
بل على العكس ازداد الخلاف مع وزير العدل لان القضاة ووكلاء
النيابة الشبان عرضوا عليه تحسين أحوال القضاة ، فقال
بنفسه : أن تحسين أحوال القضاة ضرورة يجب أن تقوم بها

الدولة ، وبدون طلب من القضاة .

ووعدهم أن يقابلهم للمناقشة في هذا الموضوع ولكن لسبب مجهول حتى الآن بدأ تصنيع الخلاف بلا داع ولا سبب ، وبدأ الحديث ثانية حول موضوع انضمام القضاة للاتحاد الاشتراكي مما دعى الرئيس جمال عبد الناصر أن يدل بتصريح رسمي بأن القضاة لن يضموا للاتحاد الاشتراكي .

وقد قدمت بنفسى بعد ذلك مذكرة للوزير محمد أبو نصير طلبت فيها رفع بدل طبيعة العمل الى مائة فى المائة لرجال القضاء وبأن يزداد عدد رجال الهيئات القضائية الى الضعف راحة للنفس وللجمهور بعد خبرة مارسيتها بنفسى ثلاثين عاما فى خدمة القضاء فرفع ذلك الى الرئيس الراحل فوافق عليه وتم التنفيذ برصد مبلغ مائة ألف جنيه لتعزيز درجات القضاة كمرحلة أولى على أن يعاد النظر فى بدل طبيعة العمل فى مرحلة ثانية . .

بعد تلك الدرجات التقى قضاة الاسكندرية بالسيد محمد أبو نصير معبرين عن شكرهم وتأييدهم للنظام .

وفى القاهرة فعل القضاة بالمثل ، ورأى بعضهم أن يقام حفل لشكر الوزير ورأى البعض الآخر وعلى رأسه المستشار عادل يونس رئيس محكمة النقض أن يكون الحفل لتكريم المحالين الى المعاش من كبار رجال القضاء ، وقد تم الحفل بالمعنى الاخير وحضره الوزير .

التهجم بعد النكسة

ولأسباب لم نفهمها شعرنا بتهجم على الوزير ، وهذا التهجم امتد ليمس النظام نفسه وكان أساسه إعادة ترديد - وبلا سبب - موضوع ضم القضاة للاتحاد الاشتراكي ، وقد رأيت فى هذه الآونة بالذات أن أبتعد عن جو المهاترات ، وأمامى قضيتان كبيرتان لاشك فى صلتتهما بالنظام وقد سبقنا الإشارة اليهما ، وشهودهما من المباحث الجنائية العسكرية التابعة للقوات

المسلحة وقد كان رأيي في كل منهما أن تلك المباحث لا اختصاص لها في القضايا المدنية وأن التعذيب تجاوز طاقة البشر، فحكمت استأوا من التهجم عليهم خصوصا بعد صدور بيان القضاة في بالبراة دون أن يكون لذلك أدنى تأثير على شخصا .

ويبدو أن السيد الرئيس الراحل بل وأعوانه جميعا قد ٢٨ مارس ١٩٦٨ وفيه ما فهم منه انه انتقاد لسياسة الدولة وفي رأيي الشخصي أنه لم يكن هناك مبرر لطبع عشرات الألوف من هذا البيان وتوزيعه في حين أنه موجه للجمعية العمومية لنادى القضاة التي لا تتجاوز خمسمائة شخص فإثار ذلك حفيظة النظام أكثر .

مستشارو محكمة استئناف القاهرة

« وأعقب ذلك أن مستشاري محكمة الاستئناف في يوم أول ابريل ١٩٦٨ عقدوا اجتماعا بالمحكمة قرروا فيه تأييد الرئيس الراحل وتأييد بيان ٣٠ مارس وأكدوا أن رجال القضاء يسرون خلفه في سياسته القومية ثم أعقب ذلك بيان مماثل من مجلس القضاء الأعلى برئاسة المستشار عادل يونس وقد نشر في الصحف .

ومما يؤسف له أن الخلافات تفاقمت وانتهت بإعادة تشكيل القضاء وإخراج كثير من رجال القضاء من مناصبهم .

واني لأبدي أسفى الشديد على ذلك ، فما كان الموضوع يتطلب هذا الاجراء الشديد الخطأ خصوصا أنه أخرج فيه جمهرة كبيرة لم يكن لها أى دخل فيما أذيع من بيانات ولا أى دخل فى الخلاف وخصوصا ان كثيرا ممن خرجوا كان سبب إخراجهم غير مقبول على الإطلاق كالقول بأنهم قاربوا سن الاحالة الى المعاش وبقي لهم شهران أو ثلاثة ، ولذلك فقد قدمت مذكرة كتابية للسيد رئيس الجمهورية مازالت محفوظة حتى الآن لديهم ، وفيها التماس بإعادة النظر فى قرار إعادة التشكيل وكنت مندهشا ان يصدر هذا القرار دون ان تعرض اسماء من

فيه على وزارة العدل التي كنت قد عينت وكيلا لها استنادا الى عرضه على لجنة ثلاثية مكونة من ثلاثة اشخاص فقط لا يعرفون رجال القضاء معرفة وثيقة . . . وهذه اللجنة قد ثبت وجودها من قضية المؤامرة ، ومن جريدة اخبار اليوم فكان الامر يتطلب دراسة أعمق ، وتريثا في الموضوع .

ولا أخفى سرا اذا قلت ان الاسماء التي وردت بمن رؤى اخراجهم معنويا أمام كل فئة بسبب اخراجها كالدول بانطباق قانون الاصلاح الزراعي ، والقرب من سن المعاش وأسباب أخرى ، وقد أعدتها بذاكرة شخصية موجهة مني تحمل رجائي في اعادة النظر . وهذه المذكرة كان لها الاعتبار في اعادة النظر في الموضوع .

انتخابات عام ١٩٦٩ :

« أجريت هذه الانتخابات وكانت هناك قائمة لبعض رجال القضاء ينسبون فيها لغيرهم أنهم ينادون بالانضمام للاتحاد الاشتراكي وأنا منهم وأنهم مرشحوا الحكومة في حين أن فكرة الانضمام للاتحاد الاشتراكي كان قد قضى عليها نهائيا من أول ابريل سنة ١٩٦٨ - أي قبل سنة كاملة - وأما مرشحوا السلطة فهو قول عجيب لانني دخلت هذه الانتخابات وكنت قد حكمت في قضيتي المجمعات وكمشيش بالبراءة ، ومن ثم فلم يكن هنا كإنتماء لسلطة أو لغير سلطة وانما كنت أنادي بالحياد ، وبالابتعاد عن المهاترات ، وعن مهاجمة النظام والبعد بالقضاء عن الزج برجاله في مناوئة الحكومة في شئونها السياسية ، ولم يكن هناك أي قائمة لي مع أي أحد .

التنظيم الطليعي

تعرضنا في حكم البراءة الصادر في قضية كمشيش الى موضوع الاعتقالات السياسية ووضع الحراسة على الناس اذ تبين لنا أن كثيرا ممن شملهم حكم البراءة ، كانوا معتقلين سياسيا

بدون أى ضمانات لاعتقالهم أو لوضعهم تحت الحراسة فننادينا فى أسباب الحكم الرئيس الراحل أن تكون هذه الأمور على يد محكمة خاصة تسمى محكمة أمن الدولة العليا تحافظ على حريات الناس من جهة وعلى سلامة النظام من جهة أخرى وقد استجاب سيادته لهذا النداء الوارد فى أسباب الحكم ، فتقرر ندبى وكيلا لوزارة العدل لأشترك فى تنفيذ هذا الموضوع ، وفعلا تشكلت لجنة من وزير العدل محمد أبو نصير والسادة شعراوى جمعة وضيياء الدين داود وحافظ بدوى وأنا معهم وعقدت عدة اجتماعات تقرر بعدها تشكيل محكمة أمن دولة عليا لتنظر الاعتراض على الاعتقالات ولكننى أقرر بحق أن الذى أرسى القواعد الحاسمة فى موضوع الحراسات والاعتقالات بطريقة تكفل العدالة هو الرئيس أنور السادات - بعد ذلك - وبعد نقلى للوزارة دعائى الوزير محمد أبو نصير مقررًا أن الرئيس جمال عبد الناصر يرى أن نستشير طائفة ، ممن يثق فيهم ، لتحسين أحوال رجال القضاء ماديا وأديبا ويؤخذ رأيهم فى كل ما يهم القضاء على أن يكون هذا الرأى استشاريا وأضاف الوزير أنه يرى أن تكون هذه الهيئة جزءا من التنظيم الطليعى ، وقد ناقشته أمامهم جميعا بأن فكرة التنظيم الطليعى فكرة سياسية ، وأما الهيئة المطلوبة ، فهى هيئة استشارية قضائية ولذلك أرى أن يكون لها استقلالها ، وأن تكون جمعية قيادية قضائية تقوم بجوار رأيها الاستشارى بنشر الافكار الاستشارية علنا ، وفعلا عقدت لها جملة اجتماعات علنية لاجراء بحوث اشتراكية فى جمعية الاقتصاد والتشريع ونشرت فى مجلة مصر المعاصرة ، وكانت تسمى جمعية الصداقات القضائية .

وهذه الجمعية عرض أمرها على مجلس الدولة ، فأصدرت المحكمة الادارية العليا أحكاما أقرت فيها بشرعية هذه الهيئة وبأنها هيئة استشارية شرعية لا مطعن على مداولاتها ولا على قراراتها . وآننى أقول تلك المعلومات بقدر مايسمح به النشر على أن هناك معلومات أخرى تحسم وتؤكد شرعية تلك الهيئة وبأن أية آراء متحيزة صدرت بناء على دوافع شخصية .

وشائق الكتاب

رأى هيئة مفوضى الدولة في التنظيم الطليعى بين رجال القضاء

هذه وثيقة تحمل رأى هيئة مفوضى الدولة فى المحكمة الادارية العليا وهى اجزاء منقولة بالنص من «تقرير بالرأى القانونى فى الطعن رقم ٧٠٧ لسنة ١٩ ق المرفوع من أحد المستشارين ضد رئيس الجمهورية ووزير العدل ، ورئيس مجلس الدولة ، لأن الترقية تخطته بسبب أنه كان عضوا فى التنظيم الطليعى .

وأهمية هذا الرأى ، أنه يضع يدنا على الرأى القانونى فى التنظيم الطليعى بين صفوف رجال القضاء .

قالت هيئة المفوضين بالنص :

«ومن حيث أنه يتضح مما تقدم أن سبب تخطى الطاعن فى الترقية هو مانسب اليه أنه خلال الفترة من سنة ١٩٦٨ الى مارس سنة ١٩٧١ التحق بتنظيم سرى للهيئات القضائية أطلق عليه اسم القيادة الجماعية للهيئات القضائية حيث شارك فى اتخاذ قرارات تتنافى مع كرامة الوظيفة التى ينتمى اليها ولا يتفق مع استقلال القضاء ولقد سبق أن طرحت هذه الوقائع على مجلس التأديب الذى قرر فى ١٩٧٣/٦/٢٥ أنه لا وجه

السير في اجراءات المحاكمة التأديبية بالنسبة للطاعن لأن أيا من هذه الوقائع لا يمكن أن يعتبر بمثابة المخالفة التي تسوغ المساءلة التأديبية وقد تضمن هذا القرار أن الوزير هو الرئيس الإداري الأعلى في وزارته ويتولى رسم سياسة الوزارة في حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها ويملك تنظيم وزارته والمصالح والهيئات الملحق بها بقرارات تصدر منه ، وإذا اقتضى التنظيم المطلوب استصدار قانون فانه يملك من خلال مجلس الوزراء اقتراح مشروعات القوانين التي يرى انها تحقق ذلك الغرض كما أنه يشكل اللجان من رجال الهيئات التابعة لوزارته ليعرض عليها ما يعن له من مسائل لدراستها وإبداء الرأي فيها قبل أن يمارس في شأنها اختصاصاته وعلى ذلك فسواء كان تشكيل الجماعة القيادية للهيئات القضائية قد تم بأمر من رئيس الجمهورية أو بأمر من وزير العدل وحده فان هذه الهيئة لا تعدو أن تكون لجنة من اللجان الحكومية أو الشبيهة بها على الأقل تختص بالنظر فيما يعرض عليها من المسائل ولا يشكل الاشتراك في عضويتها بذاته أي ذنب إداري يسوغ المساءلة التأديبية ، يضاف الى ذلك أن الاشتراك في عضوية اللجنة لم يكن أمرا اختياريًا الآن في قيام وزير العدل وهو الرئيس الأعلى للوزارة بإخطار أحد أعضاء الهيئات القضائية بأن السيد رئيس الجمهورية هو الذي أمر بتشكيل تلك اللجنة وانه الذي اختار أعضائها بعد اجراء التحريات عن العضو بواسطة أجهزة الدولة الرسمية لكان بذاته ازاء الظروف التي كانت سائدة ، أن صدق ذلك القول وهي الاشارة الى التنظيم السري في خطب رئيس الجمهورية كما جاء في الاوراق لانه يدخل في روع كل من يبلغ بأنه اختير عضوا ان ذلك الاشتراك هو أمر لازم ومحتوم ولا مسبيل الى التحلل منه ، فليس صحيحا أن الطاعن التحقق بتنظيم سري ، ذلك لان الالتحاق عمل يقتضى بحكم اللزوم أن تكون ارادة راغب الالتحاق حرة في اختيار هذا السبيل والحال انه ليس كذلك فلم يكن التنظيم السري يعلن عن وجود أماكن خالية بين أعضائه ليتقدم اليها من يرغب في الالتحاق ولم تكن ارادة العضو محل اعتبار عند تبليغه أن الاختيار وقع عليه

ليكون عضواً في التنظيم وإذا كان من الممكن نظرياً تصور إمكان عدم قبول الاشتراك غير أن نتائج مثل هذا العمل لم يكن يعرف مداها خاصة وقد تؤول على أنها معارضة للنظام القائم ، ولا صحة للقول بأن تلك الجماعة تعتبر تنظيماً سرياً بالمعنى الذى قصده الاتهام لأن تشكيل التنظيم السرى هو أمر اتجهت إليه القيادة السياسية فى الدولة وأعلن عنه السيد رئيس الجمهورية فى إحدى خطبه ، وأما تلك الجماعة كانت تجتمع بصفة سرية فإن هذا هو طابع اللجان الحكومية جميعها إلا إذا رأى نشر ما دار بهذه اللجان . . . ومهما قيل عن القرارات الصادرة عن الجماعة القيادية للهيئات القضائية أو عن قيمتها فهى ليست إلا آراء تبدى فى اجتماعات مغلقة للجان تصطبغ بالطابع الحكومى بناء على طلب الوزير المختص والمرجع فيها إلى السلطة التشريعية فى البلاد والتى تملك وحدها أن تقرر ما تراه فى شأن ما يعرض عليها من اقتراحات . . . ولذلك فليس ثمة مأخذ على سلوك المدعى عليه (الطاعن) فى ابداء رأيه فى بعض المسائل التى طرحها وزير العدل على تلك الجماعة لمناقشتها وإبداء الراى فيها لم يكن يكشف السلوك الذى اتخذه عن أنه ينطوى على إخلال بكرامة الوظيفة التى ينتمى إليها . وخلص مجلس التأديب إلى أنه يبين مما تقدم أن اشتراك المدعى عليه (الطاعن) فى عضوية اللجنة القيادية للهيئات القضائية لا يشكل بذاته ذنباً تأديبياً ، كما أنه لم يقع منه أى فعل أو قول يتنافى مع كرامة الوظيفة ، فهو لم يقدم تقارير عن زملائه سواء فى مجلس الدولة أو غيرها من الهيئات القضائية ، ولم يخرج أحداً منهم خلال المناقشات ولم يتقدم بأى اقتراح من شأنه المساس بالهيئات القضائية أو بأعضائها ومن ثم فلم يقع منه ما يمكن أن يعتبر بمشابة المخالفة التأديبية .

ومن حيث أنه يتضح مما تقدم أن سبب القرار المطعون فيه مشوب بمخالفة القانون مما يجعله جديراً بالالغاء .

حكم مجلس الدولة حول التنظيم الطليعى بين رجال القضاء

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة المحكمة الادارية العليا

الدائرة الاولى

بالجلسة المنعقدة علنا برئاسة السيد الاستاذ المستشار
الدكتور أحمد ثابت عويضة رئيس المحكمة وعضوية السادة
الأساتذة : محمد صلاح الدين السعيد ، أبو بكر محمد عطية
ومحمود طلعت الغزالي ومحمود نور الدين العقاد
المستشارين وحضور السيد الاستاذ المستشار على محمد جمال
الدين مفوض الدولة وسكرتارية السيد/ ثابت
أبراهيم صالح .

أصدرت الحكم الآتى :

فى الطعن المقيم بالسجل العام تحت رقم ٧٠٧ لسنة ١٩
القضائية والمقدم من الاستاذ عن القرار الجمهورى
رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٧٣ الصادر فى ١٣ من مايو سنة ١٩٧٣ .

ضد

١ - رئيس الجمهورية ٢ - وزير العدل ٣ - رئيس
مجلس الدولة .

اجراءات الطعن

فى يوم الاثنين ٤ من يونيه سنة ١٩٧٣ قدم الاستاذ عبد

الفتاح حسن المحامى بصفته وكيلًا عن السيد المستشار المساعد تقرير طعن قيد برقم ٧٠٧ لسنة ١٩٩٩ القضائية فى القرار الجمهورى رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٧٣ الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٧٣ بالتعيين فى مناصب المستشارين. بمجلس الدولة وطلب فى مواجهة السادة رئيس الجمهورية ووزير العدل ورئيس مجلس الدولة الحكم بإلغاء القرار سالف الذكر فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية اعتبارا من ٢٨ من ابريل سنة ١٩٧٣ وهو تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على مشروع القرار سالف الذكر مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الحكومة بالمصروفات وقال شرخا لهذا الطعن ان اقدميته فى وظيفة المستشار المساعد تقع بعد السيد الاستاذ « . . . » وقبل السيد الاستاذ السيد « . . . » وأن القرار المطعون فيه قد تضمن ترقية الاستاذ السيد « . . . » وآخرين يلونه فى ترتيب الاقدمية ولم يخطر بأسباب التخطى قبل صدور القرار المطعون فيه قد تضمن ترقية الاستاذ السيد « . . . » وآخرين يلونه فى ترتيب الاقدمية ولم يخطر بأسباب التخطى قبل صدور القرار المطعون فيه ورأى أن هذا التخطى جاء على خلاف أحكام المادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة .

وأضاف الى ما تقدم انه خلال مدة خدمته فى المجلس ممثلا بالثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما وظائف مجلس الدولة ولم يصدر عنه عمل يتعارض مع واجبات وظيفته وحسن أدائها كما أن كفايته فى عمله متوفرة .

وقد أعلن تقرير الطعن الى المطعون ضدهم فى ٩ من يونية سنة ١٩٧٣ .

وبجلسة التحضير المنعقدة فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ ذكر الطاعن أنه رقى الى وظيفة المستشار بمجلس الدولة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣١٩ لسنة ٧٣ وعدل طلباته الى الحكم باعتبار القرار المطعون فيه عديم الاثر بالنسبة لترتيب اقدميته فى وظيفة المستشار بمجلس الدولة وارجاع اقدميته الى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٧٣ بحيث يكون تاليا للسيد.

المستشار « » وسابقا للسيد « » مع ما يترتب على ذلك من آثار وصرف فرق الراتب .
أودع مجلس الدولة بنساء على طلب هيئة مفوض الدولة المستندات الآتية :

١ — محضر اجتماع اللجنة الخماسية المشكلة بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ١٩ من مارس سنة ١٩٧٣ والذي تضمن موافقة اللجنة على ترشيح الاستاذ « » للترقية الى وظيفة مستشار وذلك بعد اطلاعها على التقارير السرية وجاء دور الطاعن في هذا الترشيح تاليا للاستاذ المستشار المساعد « » وسابقا للسيد المستشار المساعد « » .

٢ — محضر اللجنة الخماسية المشكلة بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ٨ من مايو سنة ١٩٧٣ وفيها ذكر السيد المستشار رئيس مجلس الدولة أن المجلس الاعلى للهيئات القضائية طلب من اللجنة الخماسية دراسة ما هو منسوب الى السيد الاستاذ المستشار « » من وقائع تناولتها التحقيقات وهل هذا المنسوب اليه يؤدي الى تخطيه في الترقية وقال ان اللجنة الخماسية كان في اعتبارها وقت ترشيح السيد المستشار المساعد حالته من جميع نواحيها ومنها الناحية المسلكية وأمر انضمامه الى التنظيم القيادي وموقفه من هذا التنظيم . وقد أدرجته ضمن كشوف الترقية واذا رأى المجلس الاعلى أن هناك ناحية مسلكية وضع بشأنها قاعدة في جلسة سابقة فعلى المجلس أن يطبق القاعدة او لا يطبقها على كل من اشترك في هذا التنظيم القيادي بعد اطلاعه على جميع الاوراق الخاصة بهذا الموضوع . وقد انتهت اللجنة الخماسية الى انه ليس هناك ما يحول دون ترشيح المستشار المساعد الى وظيفة المستشار .

٣ — كتاب وزير العدل المؤرخ في ١٩ من مايو سنة ١٩٧٣

الذى تضمن محضر اجتماع اللجنة الخماسية بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ٨ من مايو سنة ١٩٧٣ عرض على المجلس الاعلى للهيئات القضائية بجلسته المنعقدة في ١٧ من مايو سنة ١٩٧٣ فقرر تخطى السيد المستشار المساعد في الترقية الى وظيفة مستشار .

٤ — مذكرة الامين العام بمجلس الدولة المؤرخة في ٣ من يونية سنة ١٩٧٣ التى ورد بها أن السيد المستشار المساعد « . . . » قدم تظلمًا الى السيد رئيس الجمهورية والسيد وزير العدل والسيد رئيس مجلس الدولة عن تخطيه في الترقية الى وظيفة مستشار وأن المجلس الاعلى للهيئات القضائية بجلسته المنعقدة في ١٧ من مايو سنة ١٩٧٣ قد أصدر قرارًا بتخطى المتظلم في الترقية الى وظيفة مستشار ودارت في اجتماع المجلس مناقشات حول ما تضمنه محضر اللجنة الخماسية بجلستها المنعقدة في ٨ من مايو سنة ١٩٧٣ من انتماء السيد المذكور الى جهاز خاص وانه بعد صدور هذا القرار ابلغ به المتظلم في ٢١ من مايو سنة ١٩٧٣ وانتهت المذكرة الى حفظ التظلم والى أن المتظلم وقد أخطر بالتخطى بعد حدوثه فان اللجنة الخماسية لا تختص بنظره بل تختص به المحكمة الادارية العليا طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٠٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

وقد وافق رئيس مجلس الدولة على هذه المذكرة وأمر بإبلاغ المتظلم بذلك .

٥ — قرار مجلس التأديب المنعقد في ٢٥ من يونية سنة ١٩٧٣ للنظر في الدعوى رقم ١ لسنة ١٩ ق. المقامة ضد الاستاذ « . . . » .

وقد جاء في هذا القرار أن التهمة التى قدم المدعى عليه عنها الى مجلس التأديب تتمثل فى التحاق المدعى عليه بتنظيم سرى هو الجماعة القيادية للهيئات

القضائية واشتراكه في اتخاذ قرارات من شأنها
الاضرار برجال الهيئات القضائية . وانتهى هذا
المجلس الى أن تشكيل الجماعة القيادية لا يعدو أن
تكون لجنة من اللجان الحكومية أو الشبيهة بها على
الأقل تختص بالنظر فيما يعرض عليها من المسائل
ولا يشكل الاشتراك في عضويتها بذاته أي ذنب
إداري يسوغ المساءلة التأديبية . كما أن المسائل التي
طرحت للمناقشة والتي أصدرت اللجنة قرارات في
شأنها تتعلق بأمور منصوص عليها في قوانين الهيئات
القضائية ومهما قيل عن القرارات الصادرة عن الجماعة
القيادية للهيئات القضائية أو عن قيمتها فهي ليست
إلا آراء تبدي في اجتماعات مغلقة للجان تطبع بالطابع
الحكومي والمرجع فيها الى السلطة التشريعية ورأي
المجلس أنه ليس ثمة مأخذ على سلوك المدعي الذي
أبدى رأيه في بعض المسائل التي طرحها وزير العدل
على تلك الجماعة وأنه لم يقع منه أي فعل أو قول
يتنافى مع كرامة الوظيفة . وانتهى قرار المجلس الى
أن المدعي عليه لم يقع منه ما يمكن اعتباره مخالفة تسوغ
المساءلة التأديبية وأن الدعوى التي أقامها نائب رئيس
مجلس الدولة للتفتيش الفني ضد المدعي على غير
أساس من القانون بحيث يتعين التقرير ألا يوجه
للسير في اجراءات المحاكمة على التهمة التي وردت في
عريضة الدعوى التأديبية .

٦ — ملف خدمة الطاعن وأرفق به اجابة مجلس الدولة على
الطعن . وقد جاء بها أن اللجنة الخماسية بمجلس
الدولة وافقت بجلستها المنعقدة في ٨ من مايو سنة
١٩٧٣ على ترشيح الاستاذ « . . . » للتعين في وظيفة
مستشار . وفي جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٧٣ قرر
المجلس الاعلى للهيئات القضائية تخطيه في التعيين في
وظيفة مستشار وبالتالي صدر القرار الجمهوري
المطعون فيه خلوا من اسم سيادته وأنه كان يشغل

وظيفة مستشار مساعد بمجلس الدولة اعتباراً من ١٠ من يولية سنة ١٩٦٣ وأن أقدميته بين المرقيين الى وظيفة مستشار بالقرار المطعون فيه تسبق الاستاذ السيد « . . . » وأن آخر تقرير وضع عنه في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ كان بدرجة فوق المتوسط .

قدمت هيئة مفوضي الدولة تقريراً بالسراى القانونى مسبباً ارتأت فيه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى موضوعه بارجاع أقدمية الطاعن فى وظيفة المستشار بمجلس الدولة الى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٧٣ على أن يأتى ترتيب أقدميته بعد الاستاذ المستشار « . . . » وقبل الاستاذ المستشار السيد « . . . » بما يترتب على ذلك من آثار وألزم الجهة الادارية بالمصروفات .

وقد تحدد لنظر الطعن جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ وفى هذه الجلسة قررت المحكمة تأجيل نظر الطعن بجللسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ وأمرت بضم صورة من محاضر جلسات المجلس الاعلى للهيئات القضائية فى اجتماعه الذى صدر على أساسه قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٧٣ متخطياً الاستاذ « . . . » فى وظيفة المستشار بمجلس الدولة وفى اجتماعه بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٧٣ الذى قرر فيه تخطيه فى الترقية الى وظيفة المستشار وفى اجتماعه الذى صدر على أساسه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣١٩ لسنة ١٩٧٣ متضمناً ترقيته الى وظيفة المستشار وكذلك تقديم بيان بالاسباب التى بنى عليها المجلس الاعلى للهيئات القضائية قراره بتخطى الطاعن فى وظيفة المستشار وتلك التى أقام عليها ترقيته بعد ذلك . وبجللسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ سمعت المحكمة ما رأت لزوماً لسماعه من طلبات ذوى الشأن وحددت للنطق بالحكم جللسة اليوم .

« المحكمة »

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية من حيث أن عناصر هذه المنازعة تتحدد في أن السيد « . . . » قدم طعنا في القرار الجمهوري رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٧٣ الصادر في ١٣ من مايو سنة ١٩٧٣ بعريضة أودعت قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا في ٤ من يونية سنة ١٩٧٣ طلب فيها إلغاء القرار الجمهوري سالف الذكر فيما تضمنه من تخطي في الترقية اعتبارا من ٢٨ من أبريل سنة ١٩٧٣ مع ما يترتب على ذلك من آثار . وأخذ على هذا القرار مخالفته للقانون ذلك أنه كان خلال مدة خدمته متمتعا بالثقة والاعتبار ولم يصدر عنه عمل يتعارض مع واجبات وظيفته وحسن أدائها وإن كفايته في عمله متوفرة ثم عدل طلباته بجلسة المرافعة الى طلب الحكم باعتبار القرار المطعون فيه عديم الاثر بالنسبة لتاريخ تعيينه وترتيب أقدميته بحيث يكون تعيينه في منصب المستشار من ٢٨ من أبريل سنة ١٩٧٣ وقبل السيد الاستاذ المستشار « . . . » .

وبحيث يكون تاليا في ترتيب الاقدمية للسيد « . . . »
وسابقا للسيد « . . . » مع ما يترتب على ذلك من آثار .

وصرف الفروق المستحقة ، مع الزام الحكومة المصروفات .

فلهذه الاسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا .

وفي الموضوع بارجاع اقدمية السيد « . . . » في وظيفة
مستشار بمجلس الدولة الى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٧٣ على
ان يكون تاليا في ترتيب الاقدمية للسيد المستشار « . . . »
وسابقا للسيد المستشار « . . . » والزمّت الحكومة
المصروفات .

صدر هذا الحكم يوم ٢٦ يناير ١٩٧٤ (١) رئيس المحكمة .

امضاء

(١) رفع المؤلف الاسماء من هذا الحكم ، لأن الهدف هو توضيح الراى
القانونى لمجلس الدولة فى قضية التنظيم الطليعى بين رجال القضاء ،
بصرف النظر عن الاشخاص .

قضية المستشار محمد الصادق المهدي تلخص كل المشكلة

انعقد مجلس تحقيق بدار القضاء العالي مكون من السادة ابراهيم عمر هندی نائب رئيس النقض وحافظ هريدي ومحمد صدقي البشبيشي وعلى عبد الرحمن محمد ، من محكمة النقض ومحمود الغمري ومصطفى أبو حسين وعبد العال على عبد الرحمن من محكمة الاستئناف ، ونظر في عضوية المستشار صادق المهدي في التنظيم الطليعي واخراج عدد من رجال القضاء . وقد قدم المستشار صادق المهدي ردا الأربعة من اعضاء المجلس هم رئيسه والاعضاء حافظ هريدي ، ومصطفى أبو حسين وعبد العال على عبد الرحمن الأسباب تتصل بعدم الصلاحية .

وبعد أن قدم الرد طلب منهم احالة طلب الرد الى هيئة أخرى لتفصل في الرد المقدم ضدهم ، وذلك لمنعهم من نظر الدعوى بسبب عدم صلاحيتهم ، ولكنهم أصدروا قرارا برفض الرد ، وقرارا بتاريخ ١٩ يناير ١٩٧٢ باحالته الى المعاش بتهمة الاشتراك في التنظيم وبتهمة الاشتراك في الاضرار برجال القضاء .

وقد قدم المستشار صادق المهدي طعنا في هذا القرار بني على الاسباب الآتية :

١ — ان القرار المذكور يعتبر منعما ، ولا اثر له قانونا ، لأن أربعة ممن أصدروه تحوط بهم اسباب عدم الصلاحية ، لأن التهمة التي وجهت ، ان الطاعن اشترك مع قيادة التنظيم في محاولة فصل عدد من القضاة ، مبينة اسماؤهم في كشف

هرفق وعلى رأس هذا الكشف الأربعة الذين قدم طلبا بردهم .
فهم بهذا الوصف مجنى عليهم فى التهمة المسندة للطاعن ،
والمجنى عليه كنص المادة ٢٤٧ اجراءات جنائية لا يصح له أن
يشترك فى محاكمة الجانى وأن المادة ١٤٧ .مرافعات تجعل
القرار الذى يصدر من شخص غير صالح لنظر الدعوى قرارا
منعدما حتى ولو كان صادرا من محكمة النقض التى تعتبر
احكامها نهائية .

٢ — أنه لم يكن يصح أن يفصلوا فى طلب ردهم عن نظر
الدعوى لأنه بتقديم طلب الرد أصبحوا خصوما جددا للطالب ،
والقانون يحتم وقف الدعوى ، وأن يفصل فى طلب الرد
آخرون ليقرروا ان كانت الهيئة المردودة صالحة لنظر الدعوى
أم لا ، ولكنهم فصلوا بأنفسهم فى طلب الرد بما يعدم
قرارهم .

٣ — أن هناك تحقيقات اجريت أمام المجلس المذكور ،
وسئل فيها السيد حسن مناع سكرتير وزير العدل .وقرر أن
الكشوف المنسوبة للطاعن لم يشترك فى تحريرها ، وأنه هو
— أى حسن مناع — الذى حررها بخطه وأن الذى أملاها له
هو السيد / محمد ماهر مدير مكتب الوزير حينئذ بموجب
مسودة تحت يد حسن مناع ، ومن ذلك يتضح أن الطاعن
لا شأن له بالتهمة .

٤ — أن التنظيم أنشأه رئيس الجمهورية وأن الطاعن
أشترك فيه ليخدم رجال القضاء لا ليضرهم ، وأنه من خلال
التنظيم أتى بدرجات كثيرة وهو وكيل وزارة لجميع رجال
الهيئات القضائية ، وأن التنظيم لا غبار على الاشتراك
فيه ، بدليل أنه تابع للاتحاد الاشتراكي وأنه لدى اجراء
حركة التصحيح فإن الرئيس أنور السادات ، أختار كثيرا من
رجال القضاء لإدارة الاتحاد الاشتراكي ، ومنهم رئيس المحكمة
العليا ، ورئيس مجلس الدولة ، اللذان عينا فى اللجنة العليا
لاتحاد الاشتراكي وأن أولهما عين أميناً للأمانة القاهرة للاتحاد
الاشتراكي مع منصبه القضائي ، وأن العشرات من

المستشارين عينوا أمناء للجان الاتحاد الاشتراكي في المحافظات، اذن فلا تعارض بين الوظيفتين لان الانضمام للاتحاد الاشتراكي ومنظماته عمل قومي، وهو ما قاله السيد الوزير المستشار بدوي حمودة في لجنة المواطنين من أجل الحركة.

٥ - أن المجلس لم يقل كلمة واحدة عن قضية المؤامرة وما جاء فيها عن التنظيم من أن هناك لجنة ثلاثية قضائية لم يشترك فيها الطاعن ولم يعرف شيئا عنها هي التي راجعت ملفات جميع رجال القضاء، قبيل إعادة التشكيل مباشرة، وهي لجنة لها خطرهما، ولها اطارها القضائي ولم يكن الطاعن عضوا فيها، فكان يجب تفنيدها ما جاء في قراراتها.

٦ - أن هناك تقارير يبلغ عددها ثلاثمائة مقدمة من السيد « ٠٠٠ » رئيس المحكمة الى سامي شرف، وفيها حملة على المستشار صادق المهدي لانه يقف ضد اخراج رجال القضاء ولانه بعد إعادة التشكيل قدم طلبا للرئيس أنور السادات يطلب إعادة جميع من اخرجوا وهذه التقارير مرفقة بالتحقيقات ولم يقل المجلس كلمة واحدة عنها.

٧ - أن الطاعن هو الوحيد الذي أودى دون باقي أعضاء التنظيم لان جهاتهم التابعين لها لم تر في عضوية التنظيم أي عمل فيه اخلال بقضية القضاء.

وقد طلب الطاعن في نهاية طعنه مع اعتبار القرار منعدا ضرورة اجراء تحقيق يسأل فيه أعضاء اللجنة الثلاثية التي اشتركت في مراجعة ملفات رجال القضاء قبل إعادة التشكيل وكذلك اللجنة الوزارية التي انعقدت على أثر ذلك مباشرة للأفصاح عن أسباب اخراج القضاة والظروف والملايسات التي اكتنفت ذلك ومن الذي اشترك واشرف على هذه العملية حتى تأتي الصورة واضحة سليمة مبينة لموقف الطاعن.

رفع هذا الطعن الى المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة التي طلبت رأي هيئة المفوضين، فقدمت الهيئة تقريراً رسمياً

قالت فيه ان القرار انصاذر ضد المستشار الصادق المهدي
قرار منعدم لا وجود له ، ولم يكن في حاجة لان يطعن فيه لانه
هو والعدم سواء .

وهذا التقرير ضم للاوراق ومعرض على المحكمة الادارية
العليا الآن .

وقد جاء فيه ان اربعة ممن اصادروه تحوط بهم اسباب عدم
الصلاحية ، وما كان لهم ان يتعرضوا لهذا انقرار او ينظروه
وانهم بما ارتكبوه في هذا الشأن قد اصادروا حكما ضد
خصم لهم وهو ما يتنافى مع صسفة القاضي ، بما يتعين معه
ضرورة اهدار هذا القرار واعتباره منعدما وعديم الاثر قانونا
ووجوب الغائه (١) .

(١) تقرير هيئة المفوضين يقع في ١٣ صفحة والتضية رقمها ٨٧٢ لسنة
١٩ ق ادارية عليا .

مذكرة لوزير العدل من رؤساء محاكم الاستئناف في مصر

السيد الاستاذ وزير العدل

تحية طيبة وبعد :

اود ان احيط سيادتكم علما بما حدث في مساء يوم الاثنين ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ لعلنى بأنكم اول الحريصين على كرامة القضاء ورجاله فقد حدث في مساء ذلك اليوم انتخاب أعضاء جدد لمجلس ادارة نادى القضاة بالاسكندرية بدلا من الاعضاء الذين نقلوا بمناسبة الحركة القضائية الاخيرة .

فبعد اجراء الانتخاب اجتمع مجلس الادارة الجديد برياستى كالمعتاد باعتبارى رئيسا للنادى وقد جرت التقاليد من يوم انشاء هذا النادى حتى الآن أن يكون رئيس محكمة استئناف الاسكندرية هو رئيس هذا النادى — وبعد اجتماع مجلس الادارة اقترحت اختيار أمين الصندوق بدلا من أمين الصندوق السابق الذى عين مستشارا ففوجئت بالسيد القاضى حامد عكاز يقول أن القانون لم ينص على أن يكون رئيس النادى هو رئيس محكمة استئناف الاسكندرية وانه يكفى احد المستشارين للرياسة وأن المجلس يرى الآن اعادة الترشيح لمكتب المجلس بادئا من الرئيس للسكرتير فأبدى السيد المستشار عبد الوهاب أبو سريع وهو مستشار بمحكمة استئناف الاسكندرية أن يرشح نفسه للرياسة ولم يكن الجو ملائما لبدء أى اعتراض على ذلك وجرى الاقتراع ففاز السيد المستشار عبد الوهاب أبو سريع برياسة المجلس . ولما كنت ارى فيما حدث فى تلك الجلسة اخلالا بالتقاليد

القضائية التي جعلت من السيد رئيس محكمة استئناف الاسكندرية رئيسا للنادي طوال الاعوام الماضية باعتباره على رأس الهيئة القضائية بمدينة الاسكندرية ، وفي مسلك أعضاء مجلس ادارة النادي على هذا النحو ما يعتبر تحديا — بلامبرر — مقصودا به تفحيتي عن الرياسة بطريقة جافة لاتتلائم مع السلوك القضائي الحميد — ولعل ذلك راجع الى ماروجه القاضيان حامد عكاز وحافظ السلمي من اننى كنت قد اقترحت في الحركة القضائية الاخيرة نقلهما من الاسكندرية لولا ان مجلس القضاء الاعلى قد حال دون ذلك خصوصا وان طلب الاقتراع على اعادة الترشيح لمكتب المجلس أبداه السيد القاضي حامد عكاز ثم تلى ذلك ترشيح السيد المستشار عبد الوهاب أبو سريع للرياسة واجراء الاقتراع مما يدل على تكتل قصد به مفاجأتى وجعلنى أمام الامر الواقع — وما يترتب على ذلك من الخط من قدر الوظيفة التى أشغلها والتى يجب ان تصان كرامتها فى محيط مدينة الاسكندرية رفعا لشأنها أمام كبار الموظفين بها .

لذلك

رايت أن أرفع لسيادتكم هذه المذكرة لاتخاذ ، ما ترونه لحفظ كرامة الوظائف الكبرى للهيئة القضائية من أن يعبت بها من تلعب به الاهواء ولا يقدرון مسئولية اعمالهم .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

تحريرا فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٨

رئيس

محكمة استئناف الاسكندرية.

هذا وقد علق هذه على المذكرة وايدها مستشعار ومحاكم
الاستئناف في مصر اذ كتبوا على المذكرة مالعنه :

اطلعنا على هذه المذكرة ، ونأسف لما حدث ، ونؤيد ماطلبه
سيادة رئيس محكمة استئناف الاسكندرية من ضرورة اتخاذ
ما يلزم لحفظ كرامة الوظائف الكبرى للهيئات القضائية .

رئيس محكمة استئناف اسيوط
توقيع

رئيس محكمة استئناف بنى سويف
توقيع

رئيس محكمة استئناف المنصورة
توقيع

رئيس محكمة استئناف طنطا
توقيع

— — —

Abstract

وأيضا أن أرفع إيمانكم على الذبابة المفلتة في غيرة لا تترك لكم
الوقت الكافي لتجربوا الكفاية من أني وميت ميتة من طوبى من الأسماء
بكم من سبلات العالمين .

100-44388-100

1974 2000 10 1/2

المدرسة

۱. لطفاً به جهت بودگی رتبه‌های عدوت و عقیده ما را به شما سپارد و شما را به شما سپارد و شما را به شما سپارد
 ضروری است که شما را به شما سپارد و شما را به شما سپارد و شما را به شما سپارد
 شما را به شما سپارد و شما را به شما سپارد و شما را به شما سپارد
 شما را به شما سپارد و شما را به شما سپارد و شما را به شما سپارد

الصفحة الثانية من المذكرة التي وقع عليها رؤساء محاكم الاستئناف ورفعوها الى وزير العدل ، والى المجلس الاعلى للهيئات القضائية .

مذكرة من رؤساء المحاكم الابتدائية لوزير العدل.

اننا رؤساء المحاكم الابتدائية بعد ان سمعنا بيان السيد المستشار رئيس محكمة اسكندرية الابتدائية والذي تضمن شرحا تفصيليا لما حدث بمناسبة انتخابات أعضاء مكتب مجلس ادارة نادى الاسكندرية وما اثر اثناء الانتخابات من اشاعات تتنافى والسلوك القضائى لهو فى حقيقة الامر انذار بالخطر يهدد التقاليد القضائية — تلك التقاليد التى يحافظ جميع أعضاء الهيئة على احترامها والذود عنها — عدالة حادث عن الطريق السليم وأرادت النيل من هذه التقاليد ووسيلتها فى ذلك بث الشائعات والمزاعم الخبيثة .

كذلك فان ما حدث فى نادى القاهرة من تهديد من يرغب فى ترشيح نفسه لعضوية مجلس الادارة ومن بينهم احد زملائنا المجتمع معنا الآن — كل ذلك يشيع جوا من الفوضى والارهاب لا يليق صدوره من رجل القضاء ويدعونا أن نطلب من السيد وزير العدل ومن مجلس القضاء الاعلى التدخل لوضع حد لتلك التصرفات المعينة .

رئيس محكمة المنيا	رئيس محكمة أسوان
توقيع	توقيع
رئيس محكمة دمهور	رئيس محكمة ينها
توقيع	توقيع
رئيس محكمة الجيزة	رئيس محكمة الزقازيق
توقيع	توقيع
رئيس محكمة الاسكندرية	رئيس محكمة شبين الكوم
رئيس محكمة القاهرة	رئيس محكمة الفيوم
رئيس محكمة المنصورة	رئيس محكمة طنطا

أنا رئيساً المحاكم الابتدائية بعد أن سحنا بيان العهد العثماني
وتمسكنا بمبدأ العدالة والحرية والديمقراطية لما حدث بنا من
انتفاضات شعبية بكل ما جرت به إدارة ناهي الاستبداد وما اثر
منه من اضرار على البلاد والسياسة في حقيقة الامر اننا بالخط
الذي سلكناه في هذه القضية التي يحافظ جميع اعضاء الهيئة
على احترامها والوفاء عنها - مسنداً تلك حادثة عن الطريق العالم وارادت النهل
من هذه القضية وسبلتها في ذلك بعض القامات والمواضع الغريبة

١ كذلك فان ما حدث في لسانى القاهرة من تهديد من يرقب لى ترانسفريج مع
نخبة لعضوية مجلس الادارة ومن بينهم احد زكلايين المجتمع معنا الآن - كل ذلك
يعلم جسرًا من القوي والارهاب لا يلقى صدوره من رجل القضاة ودمعونا
ان نطلب من السيد مهر العسقل ومن مجلس القضاة الاعلى التدخل لوضع حسيب سدد

[illegible]

صورة ژئوجرافية للمذكرة التي رفعها رؤساء المحاكم الابتدائية الى وزير العدل والى المجلس الاعلى للهيئات القضائية *

المذكرات الايضاحية

للقوانين الاربعة

رأيت أن تتضمن وثائق الكتاب نص
المذكرات الايضاحية للقوانين الاربعة
الخاصة بالقضاء ، ذلك لانها تجوى أيضا
جزءا من وجهة النظر القانونية التي دعت
الى اصدارها . كما تقدم المبرات والحجج
القانونية التي استندت عليها .

وقد اكتفيت بالمذكرات الايضاحية على
اعتبار أن نصوص القوانين ، وموادها لاتهم
الا القانونيين الذين يعرفونها بكل تأكيد ،
وفي نفس الوقت فإن ما يهم غير القانونيين
هو مضمون هذه القوانين وما تهدف اليه ،
وهو الامر الذي نوقش تفصيلا في هذا
الكتاب .

المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨١

بانشاء المحكمة العليا

طرات على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري تغيرات عميقة بعد ثورة ٢٣ يوليو وخاصة بعد صدور القوانين الاشتراكية في يوليو ١٩٦١ ، وأصبحت تسود المجتمع مفاهيم وقيم جديدة : فالسيادة للشعب وسلطة الدولة قد انتقلت الى تحالف قوى الشعب العاملة وقد تمت سيطرته على وسائل الانتاج وفق خطة اقتصادية للتنمية . وقد اقتضت هذه الثورة في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، ثورة تشريعية حتى يمكن للقانون — وهو صورة من صور الحرية — أن يسايرها في توثبها الى التقدم ، وحتى لا تكون مواده قيودا تصد القيم الجديدة في المجتمع .

ولما كان القضاء هو جهاز سلطة الدولة الذي يحمل امانة صيانة هذه القيم ، فان من أوجب الامور حتى يحقق التشريع أهدافه الاجتماعية ، التمكين للقضاء من أن يؤدي دوره في تطبيق التشريع على نحو يكفل سلامته .

واذا كان القاضي لا يخضع في تقدير الوقائع التي تطرح عليه الا لسلطان ضميره الا انه ملتزم بمبادئ المجتمع من خلال التزامه بالقانون في نصوصه وفي روحه ، أى في مبادئه العامة التي منها تتكون قيم المجتمع الذي يعيش فيه ، وهو ما يستتبع أن يؤدي القضاء رسالته متفاعلا مع ارادة الجماهير ومستندا الى سلطة الشعب التي تصدر الاحكام باسمه .

غير أنه قد بدا في كثير من الحالات أن الاحكام القضاء لم تستطع اللحاق بركب التطور الذي طرا على العلاقات

الاجتماعية والاقتصادية نتيجة قصور في التشريع او نتيجة تفسير غير متلائم مع هذه العلاقات الجديدة .

ومع ان الدولة قد عالجت كثيرا من اوجه القصور في التشريع ، الا ان مهمة القضاء في التفسير والتطبيق هي التي تحرك النصوص الجامدة وهي التي يتوقف عليها تحقيق ارادة المشروع او اعاققتها وفق ما يعطى من تفسير للنصوص ، فضلا عن ان التشريع لا يستطيع دائما ملاحقة التغيرات التي تطرأ على المجتمع بالسرعة اللازمة ، مما يجعل مهمة القضاة في مرحلة التحول الى الاشتراكية بالغة الاهمية ، ومما يؤكد دوره الطليعي ومسئوليته في الحفاظ على قيم المجتمع ومبادئه كعنصر متمم لاستقلاله وان استقلال القاضى ليس ميزة خلعتها عليه المجتمع بل انه مقرر لصالح العدالة والشعب .

وقد كان من بين نواحي القصور في نظامنا القضائي الموروث ، تعدد جهات القضاء وقد تحقق اصلاح جذري للقضاء حينما ألغيت المحاكم الشرعية والمالية بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ واصبحت دوائر الاحوال الشخصية جزءا من القضاء العادى . ولكن التعدد في جهات القضاء لا يزال قائما ، بين قضاء عادى وقضاء ادارى وقضاء تحكيم ، ومع ان تنوع المحاكم امر تمليه طبيعة الخصومة او اطرافها ، الا ان هذا التنوع يجب ان يتم من خلال قضاء موحد متجانس حتى يمكن كفالة استقرار العلاقات القانونية وعدم وقوع تناقض بين الاحكام وحتى في نطاق القضاء الواحد ، فان هذا التجانس غير متحقق نتيجة ان محاكم القانون في القضاء العادى او في القضاء الادارى (محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا) لا تتصدى لارساء التفسير القانونى السليم ، الا بمناسبة طعن يطرح عليها ويستغرق نظره سنوات تظل خلالها حقوق المجتمع والمواطنين قلقة غير مستقرة ، وتفسرها بعد ذلك ليس ملزما قانونا الا في الدعوى التى صدر فيها الحكم . كما ان عدم قابلية احكام هيئات التحكيم للطعن فيها

أمام جهة قانونية أعلى ، لا يفسح المجال لارساء المبادئ القانونية التي تحكم العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية ، ومع احتمال أن يختلف تطبيق هذه المبادئ من هيئة إلى أخرى واحتمال أن يصدر حكم فيها لا يتفق وأهداف الخطة الاقتصادية ، فلا يكون هناك من سبيل قانوني لتصويبه وارساء المبدأ القانوني السليم .

ولما كان من بين المبادئ التي أعلنها بيان ٣٠ مارس « ضمان حماية الثورة في ظل سيادة القانون » فإن تحقيق هذا المبدأ يقتضى تمكين القضاء من المشاركة في جعل أمانة حماية الثورة ومبادئ المجتمع في إطار من الشرعية ، باعتباره الميزان الذي يحقق العدل ويعطى لكل ذى حق حقه ويرد أى اعتداء على الحقوق والحريات .

لكل ما تقدم فقد أصبح من اللازم انشاء المحكمة العليا . وقد نصت المادة الأولى من مشروع القانون المرفق على انشاء المحكمة العليا وعلى أنها هي الهيئة القضائية العليا بالجمهورية العربية المتحدة .

وحددت المادة الثانية من المشروع مقر هذه المحكمة في مدينة القاهرة .

كما نصت المادة الثالثة منه على أن تؤلف المحكمة المذكورة من رئيس ومن نائب للرئيس أو أكثر ومن عدد كاف من المستشارين ، وأن تصدر أحكامها من سبعة من مستشاريها منهم رئيس المحكمة ونائبه .

وقد بينت المادة الرابعة من المشروع اختصاص المحكمة العليا بما يشمل المسائل الآتية :

١ — أفرادها دون غيرها من المحاكم بالفصل في دستورية القوانين وذلك في حالة ما إذا دفع بعدم دستورية القانون أمام إحدى المحاكم في أثناء نظر دعوى مرفوعة أمامها ، حتى لا يترك أمر البت في مسألة على هذا القدر من الخطورة للمحاكم على مختلف مستوياتها

حسبما جرى عليه العرف القضائي في الجمهورية العربية المتحدة وحتى لا تتباين وجوه الرأي فيه .
وقد أوضح المشروع أن للمحكمة التي دفع أمامها بعدم الدستورية أن توقف الفصل في الدعوى الأصلية مع تحديد موعد لذوى الشأن لرفع الدعوى في هذا الخصوص أمام المحكمة العليا ورتب على عدم رفع الدعوى في الميعاد اعتبار الدفع كأن لم يكن .

٢٢ — تفسير النصوص القانونية التي تستدعى التفسير بسبب طبيعتها أو أهميتها وذلك ضمانا لوحدة التطبيق القضائي ، وقد جعل المشروع تفسير المحكمة العليا ملزما وبذلك لا تكون ثمة حاجة الى اللجوء الى اصدار تشريعات تفسيرية أو انشاء لجان لهذا الغرض .

٢٣ — الفصل في طلبات وقف تنفيذ الاحكام التي تصدرها هيئات التحكيم في منازعات الحكومة والقطاع العام ، اذا ما كان من شأن تنفيذ الحكم الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة أو الاخلال بسير المرافق العامة ، وغنى عن البيان أن اسناد الاختصاص في هذا الشأن الى المحكمة العليا يتوازى مع خطورة آثار تلك الاحكام وأهمية المنازعات التي تتناولها لمساسها بأهداف الخطة التي هي في الذروة من الشئون التي تعنى المجتمع الاشتراكي .

ونظرا لما تتسم به هذه المسألة من طابع إلهمية والاستعجال فقد يسر المشروع طريقة عرضها على المحكمة العليا بالنص على أن يقدم طلب وقف التنفيذ الى رئيس المحكمة العليا من النائب العام بناء على طلب الوزير المختص دون حاجة الى أى إجراء ، ورتب على تقديم الطلب عدم جواز تنفيذ الحكم الى أن تبت المحكمة في الطلب ، أما بوقف تنفيذ الحكم أو بتعديل طريقة تنفيذه أو برفض الطلب ، وأوجب على المحكمة

في حالة الامر بوقف التنفيذ أن تتصدى الفصل في
موضوع النزاع .

٤ - الفصل في مسائل تنازع الاختصاص
التي كانت تنظرها محكمة التنازع المشكلة طبقا
لقانون السلطة القضائية . وذلك يغنى عن الإبقاء
على محكمة خاصة لنظر مسائل تنازع الاختصاص .

وقد تناولت المادة الخامسة من المشروع بيان طريقة
رفع الدعوى أمام المحكمة العليا وأحالت في شأن المواعيد
والإجراءات الخاصة بتحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة إلى
الأحكام الواردة في هذا الخصوص في قانون مجلس الدولة ،
وذلك بما يتلاءم مع طبيعة سير الدعوى أمام المحكمة العليا .
وقد فصلت المواد السادسة والسابعة والثامنة الشروط
الخاصة بتعيين أعضاء المحكمة العليا وأداة هذا التعيين وهي
قرار رئيس الجمهورية سواء بالنسبة إلى رئيس المحكمة أو
نوابه أو مستشاريها كما تناولت صيغة اليمين التي يؤديها
أعضاء المحكمة والجهة التي يتم أمامها حلف اليمين .

وأشارت المادة التاسعة إلى ضمانات عدم القابلية للعزل .
ونصت المادة العاشرة على سريان جميع الضمانات
والحقوق والواجبات المقررة بالنسبة للمستشارين بقانون
السلطة القضائية في حق أعضاء المحكمة العليا .

وأحالت المادة الحادية عشرة في تحديد مرتبات رئيس
وأعضاء المحكمة العليا إلى الجدول الملحق بالمشروع وإلى
سريان القواعد الخاصة بالمعاشات المقررة لرجال القضاء
عليهم كما تضمنت نصا يجيز تعيين رئيس المحكمة العليا دون
تقيد بسن التقاعد ولمدة ثلاث سنوات وذلك حتى تتاح
الفرصة للأفاد من الكفايات والخبرات من رجال القضاء
السابقين ، ممن بلغوا سن التقاعد خاصة في بداية عهد
المحكمة .

وقد بينت المادة الثانية عشرة نظام الجلسات وكيفية

أصدار الأحكام ، كما نصت المادة الثالثة عشرة على أن أحكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن فيها .

وقد بينت المادة الرابعة عشرة من يقبل من المحامين للمرافعة أمام المحكمة العليا .

وتضمنت المادة الخامسة عشرة الجهاز الإداري والكتابي واختصاصات رئيس المحكمة وطريقة تشكيل اللجنة المختصة بشئون العاملين .

وقد تضمن جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالمشروع بيان وظائف أعضاء المحكمة والمرتبات والبدلات المقترحة بالنسبة لهم .

وقد أعد مشروع القانون المرافق للتفضل — بعد الموافقة — بإصداره .

المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨٢

الخاص بالمجلس الاعلى للهيئات القضائية

تدعو ضرورات الاصلاح القضائى الى اعادة تنظيم الاجهزة العليا فى الهيئات القضائية سواء بالنسبة لادارة شئون الهيئات القضائية او بالنسبة للعمل القضائى .

فبالنسبة للعمل القضائى كان الاتجاه الى انشاء المحكمة العليا ، لتعمل على كفالة تطبيق موحد للقانون بالنسبة للكافة بما يتفق مع اهداف الشعب وآماله التى رسمتها مبادئ الميثاق واحكام الدستور .

وبالنسبة لادارة شئون الهيئات القضائية فقد استقر الراى على انشاء المجلس الاعلى للهيئات القضائية ليتولى الاشراف على جميع الهيئات القضائية والتنسيق بينها بدلا من العديد من المجالس والتشكيلات التى تتولى هذه المهام بموجب القوانين القائمة .

وقد رئى أن يكون للمجلس من القوة والفاعلية ما يساعده على النهوض بمهامه الكبيرة فى ادارة شئون القضاء بأن يكون تشكيل المجلس برئاسة رئيس الجمهورية تقديرا لاهمية الدور الذى يقوم به المجلس فى تنظيم الهيئات القضائية وتدعيمها .

وهذا الاتجاه يتفق مع ماتسير عليه كثير من الدول ومنها فرنسا وايطاليا بجعل رئاسة مجلس القضاء الاعلى لرئيس الجمهورية وباعتبار أن مسئوليات رئيس الجمهورية تشمل بالضرورة مسئوليته عن كفالة انتظام الاجهزة المسئولة عن توفير العدالة بين المواطنين .

وتحقيقا لما تقدم فقد أعد مشروع القانون المرفق .

وقد نصت المادة الاولى منه على انشاء المجلس الاعلى للهيئات القضائية ليكون له الاشراف على شئون الهيئات القضائية والتنسيق بينها ، وابداء الراى فى جميع المسائل ومشروعات القوانين المتعلقة بالهيئات المذكورة ، واجراء الدراسات واقتراح التشريعات الخاصة بتطور النظم القضائية .

ونصت المادة الثانية على ان يباشر المجلس اختصاصات المجالس والجمعيات والتشكيلات المنصوص عليها فى قوانين الهيئات القضائية وهى مجلس القضاء الاعلى والمجلس الاستشارى الاعلى للنيابات والمجلس الخاص للشئون الادارية بمجلس الدولة واختصاصات الجمعية العمومية لمجلس الدولة فيما يتعلق بشئون الاعضاء ، والمجلس الاعلى بادرارة قضايا الحكومة ، واختصاصات مدير النيابة الادارية واللجنة المشكلة برئاسته لشئون أعضاء الهيئات القضائية .

ونصت المادة الثالثة على ان تكون رئاسة المجلس الاعلى للهيئات القضائية لرئيس الجمهورية وعلى ان يشكل المجلس من وزير العدل نائبا للرئيس ومن رئيس المحكمة العليا ورئيس محكمة النقض ورئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام ورئيس ادارة قضايا الحكومة ومدير النيابة الادارية وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة القاهرة الابتدائية . كما أجاز النص أن يعين رئيس الجمهورية بالمجلس عضوين آخرين ممن سبق لهما العمل بالهيئات القضائية فى وظيفة مستشار أو ما يعادلها على الأقل على أن تكون مدة عضويتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ونصت المادة الرابعة على ان يتولى رئيس المحكمة العليا رئاسة جلسات المجلس فى حالة عدم حضور رئيس الجمهورية أو وزير العدل ، كما حددت من يحل محل كل عضو من

الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم اذا تغيب أو منعه مانع من الحضور .

ونصت المادة الخامسة على أن يجتمع المجلس بوزارة العدل أو في أي مكان آخر يحدده رئيس الجمهورية ، وأن تكون مداولاته سرية . كما حددت النصاب الذي يصح به انعقاد المجلس بسبعة أعضاء ، وأن تصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين على الاقل هذه الاغلبية عن خمسة أصوات وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

ونصت المادة السادسة على أن يضع المجلس القواعد التي يسير عليها في مباشرة اختصاصاته ، وأوجب النص أن يشكل المجلس لكل هيئة من الهيئات القضائية لجنة من خمسة أعضاء تختص بدراسة حركات التعيين والترقية والنقل والتظلمات المتعلقة بها مما يدخل في اختصاص المجلس وذلك قبل العرض عليه . وروعي أن يكون تشكيل اللجنة الخاصة بكل هيئة من جميع ممثليها بالمجلس ثم أقدم الأعضاء بها من غير أعضاء المجلس .

ونصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أنه يجوز للمجلس كذلك أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر وان يفوضها ببعض اختصاصاته عدا ما يتعلق منها بالتعيين أو الترقية أو النقل التي يجب أن تعرض على المجلس نفسه . ونصت المادة السابعة على أن يكون للمجلس امانة عامة يرأسها أحد المستشارين أو من في درجته بطريق الندب ، ويصدر بتنظيمها قرار من المجلس .

كما نصت المادة الثامنة على الغاء التشكيلات القائمة والتي آلت اختصاصاتها الى المجلس الاعلى للهيئات القضائية بموجب هذا القانون .

ونصت المادة التاسعة على الغاء أي حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون كما نصت المادة العاشرة على أن يعمل بالقانون بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره .

المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨٣ باعادة

تشكيل الهيئات القضائية

يعتبر انشاء محكمة عليا خطوة أساسية نحو اصلاح النظام القضائى . لما يحققه وجودها من تجانس فى الاحكام القضائية . وبما يضمن للقضاء ان يؤدي رسالته وفق مبادئ المجتمع وحفاظا على قيمه . كما يعتبر انشاء المجلس الاعلى للهيئات القضائية خطوة هامة نحو تحقيق وحدة الاشراف القضائى والتنسيق بين الهيئات القضائية المختلفة بما يضمن حسن الاستفادة من خبرات اعضائها .

وقد اقتضى انشاء المحكمة العليا وما خوله لها القانون من اختصاصات أخرى هامة مثل الاختصاص وحدها بالفصل فى دستورية القوانين . والاختصاص بتغيير النصوص القانونية ضمنا لوحد التطبيق القضائى والفصل فى طلبات وقف تنفيذ الاحكام الصادره من هيئات التحكيم فى منازعات القطعاع السام بعد ان كانت هذه القرارات نهائية لا يجوز وقفها أو الغاؤها وتخويلها الفصل فى تنازع الاختصاص الذى كان معهودا به الى محكمة خاصة تشكل من بين مستشارى محمى النقض والادارية العليا . كما اقتضى انشاء المجلس الاعلى للهيئات القضائية ان يصاد تشكيل الهيئات القضائية على نحو يكفل للاصلاح القضائى ان يحقق اهدافه نحو وحدة التطبيق القانونى وتجانس احكام القضاء وضمن حقوق الدولة والمواطنين فى مرحلة التحول الاشتراكى التى تتطلب من القضاء ان يكون اداة لهذا التحول بما يرسيه من مبادئ وفق احكام الميثاق والدستور .

وتحقيقا لما تقدم : قد أعد مشروع القانون المرفق بشأن
اعادة تشكيل الهيئات القضائية .

وقد نصت المادة الاولى على اعادة تشكيل الهيئات
القضائية خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ العمل
بالقانون . وتضمنت المادة الثانية النص على طريقة اعادة
التشكيل وذلك بصدور قرارات من رئيس الجمهورية باعادة
تعيين أعضاء تلك الهيئات الذين يبقون في وظائفهم الأصلية أو
في وظائف الهيئات القضائية الأخرى .

ونصت المادة الثالثة على اعتبار كل من لم تشملهم قرارات
اعادة التعيين أو النقل محالين الى المعاش بحكم القانون
وتسوية معاشاتهم على أساس آخر مرتب .

وتضمنت المادة الرابعة في القانون حكما يقضى بجواز
تعيين أى عضو من أعضاء الهيئات المذكورة في وظيفة أخرى
معادلة لدرجة وظيفته في الحكومة أو في القطاع العام .

ونصت المادة الخامسة على أن يكون لرئيس الجمهورية
خلال المدة المحددة في المادة الأولى كافة الاختصاصات اللازمة
للتعيين والترقية والنقل في الهيئات القضائية المختلفة دون
حاجة الى أى إجراء آخر .

ونصت المادة السادسة على نشر القانون في الجريدة
الرسمية والعمل به من تاريخ نشره .

وقد أعد المشروع بالصيغة المرفقة برجاء التفضل — في
حالة الموافقة — باصداره وفقا لاحكام القانون رقم ١٥
لسنة ١٩٦٧ .

المذكرة الايضاحية بالقانون ٨٤

لسنة ١٩٦٩ الخاص بنادى القضاة

للقاضى رسالة سامية تقتضى المحافظة على كرامته وهيئته
والبعد به عما يمكن أن يتعارض مع مقتضيات وظيفته .
ولما كانت تصرفات القاضى الخاصة وثيقة الصلة بعمله
وبكرامة القضاء وهيئته فقد رأى أن يكون تشكيل مجلس ادارة
نادى القضاة من بين رجال القضاء بحكم وظائفهم وذلك رعاية
للاعتبارات المتقدمة .

وتحقيقا لذلك فقد اعد مشروع القانون المرفق .

وتنص المادة الاولى منه على ان يكون تشكيل مجلس الادارة
من رئيس واعضاء بحكم وظائفهم .

كما تضمنت النص على اعتبار نادى القضاة فى الاسكندرية
فرعا للنادى ، وان يشكل مجلس ادارته برئاسة رئيس محكمة
استئناف الاسكندرية وعضوية رئيس محكمة استئناف
الاسكندرية الابتدائية والمحامى العام لدى محكمة استئناف
الاسكندرية ، وتنظم لائحة النظام الاساسى للنادى موضوع
الادماج والقواعد التى تنظم العلاقة بين النادى والفرع .

وتنص المادة الثانية من المشروع على ان يتولى مجلس ادارة
النادى وضع نظامه الاساسى دون تقيد بأحكام القانون رقم ٣٢
لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات ، على ان يتم اعتماد هذا
النظام بقرار من وزير العدل .

وتنص المادة الثالثة من المشروع على نشر القانون فى
الجريدة الرسمية والعمل به من تاريخ نشره .

المحتويات

مقدمة	• • • • •
قصة « المذبحة »	• • • • •
أقوال الشهود	• • • • •
سامي شرف	• • • • •
المستشار علي نور الدين	• • • • •
الدكتور حلمي مراد	• • • • •
المستشار محمد عبد السلام	• • • • •
المستشار محمد الصادق المهدي	• • • • •
وثائق الكتاب	• • • • •

رقم الايداع بـدار الكتب ١٩٧٦/٢٥٤٩
الترقيم الدولي ٨ - ٠١٣ - ٣٢١ - ٩٧٧ ISBN

مطابع مؤسسة روز اليوسف

الكتاب القادم

ملف عبد الناصر - ٢ -

محاكمة السد العالي

- الحملة على السد .. اسبابها .. ومن الذى يمولها .
- الصحف الامريكية والالمانية بدات الحملة قبل توفيق الحكيم .
- قصة المخابرات الامريكية مع جمال عبد الناصر .
- راي الخبراء الامريكيين .. والفرنسيين .. والالمان
- كيف درس المشروع قبل الثورة .. ولماذا تعثر تنفيذه
- محاولات المخابرات الامريكية لاغتيال عبد الناصر .
- فلاحوا مجلس الشعب فى مناقشة مثيرة حول السد .
- ١٥ خبيرا مصريا ، و ٤ وزراء للرى يتكلمون .
- اسرار جديدة عن رفض الغرب لتمويل المشروع .
- عندما قال دالاس .. ساجعل عبد الناصر يركع
- اسرار الاجتماعات التى عقدها ايدن ودالاس ومولييه
- من الذى ضلل المخابرات الامريكية حول المشروع السوفيتى .
- تقرير مجلس الانتاج سنة ٥٥ وتقرير مجلس الانتاج سنة ١٩٧٥

مع مقدمه طويلة تشرح قصة ملف عبد الناصر وتورد بالوقائع وبموضوعية شديدة على كل ما اثير حول ذمة عبد الناصر - وسنوات حكمه وغيرها من الموضوعات .

مطبوعات مكتبة مدبولي
٦ ميدان طلعت حرب بالقاهرة
تليفون ٩٧٥٤٢١

التمن مليم جنيه	اسم المؤلف	اسم الكتاب
٣٥٠ر-	الجنرال ويفل	الليمبي في مصر - تاريخ مصر من مارس ١٩١٩ الى نوفمبر ١٩٢٥ محنة الدستور تاريخ مصر من ١٩٢٣ الى ١٩٥٢
٧٠٠ر-	محمد زكي عبد القادر	تاريخ الاحزاب والحياة النيابية في مصر ١٨٦٦ - ١٩٥٢
٢٠٠ر١	جاكوب لاندر	في اصول المسألة المصرية
٢٠٠ر٢	صبيحي وحيدة د . عبد الخالق لاشين	سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر
٧٠٠ر-	د . عبد العظيم رمضان	من الذي كان يحكم مصر
٦٥٠ر-	محمود مراد	عبد الناصر المفترى عليه
٥٠٠ر-	حسين كروم	التلمود « شريعة بني اسرائيل »
٣٠٠ر-	محمد صبري	

الشمس ملييم جنييه	اسم المؤلف	اسم الكتاب
<p>٧٥٠ ر - ٧٠٠ ر - ٢٥٠ ر ١٠٠ ر ٥٠٠ ر - ٤٥٠ ر - ٨٠٠ ٨٠٠ ر - ٢٥٠ ر - ٢٥٠ ر - ٢٥٠ ر - ٢٥٠ ر - ٢٥٠ ر - ٢٥٠ ر - ٢٥٠ ر -</p>	<p>د . محمود اسماعيل الفريق صلاح الحديدي جمال الغيطاني جمال الغيطاني مجلدي نصيف سماحة رافع عبد المنعم الحفني فاروق شوشة بيرم التونسي بيرم التونسي بيرم التونسي بيرم التونسي بيرم التونسي بيرم التونسي مفيدة فوزي منير عامر سيد شلبي</p>	<p>قضايا في التاريخ الاسلامي حرب أكتوبر في الميزان العسكري حراس البوابة الشرقية الزيتي بركات الصومال أرض البخور والعطور المناهب الفلسفية المعاصرة قاموس مصطلحات علم النفس لغتنا الجميلة مقامات بيرم التونسي يا عرب على باب الجامع شمس الأصيل أزهار وأشواك اسماء لامعه أغرب التجارب الانسانية من حلو الكلام في المرأة</p>

الثلثين مليين جنيه	اسم المؤلف	اسم الكتاب
٤٠٠ر-	سيد شلبي	ضحكات وتسالي
٧٠٠ر-	فؤاد علي رضا	الدعاء والاجابة
١٠٠٠ر	د . مصطفى محمود	اعتراقات عشاق
٥٠٠ر-	سيجموند فرويد	ليوناردو دافنشي
٤٥٠ر-	أمل دنقل	البكاء بين يدي زرقاء اليمامة
٨٠٠ر-	محمد الجيار	في البدء كان الحب
٨٠٠ر-	فاروق شوشة	أحلى ٢٠ قصيدة حب -
١٠٠٠ر	صالح جودت	سلوى
٢٥٠ر-	الابنودى	أحمد اسماعيل
٢٥٠ر-	الابنودى	أنا والناس
١٥٠ر-	الابنودى	جوبات حراجي القط
٥٠ر-	الابنودى	عماليات
١٥٠ر-	الابنودى	الفصول
٤٠٠ر-	محمد يوسف القعيد	أيام الجفاف
٣٠٠ر-	هوميروس	اللياذة

يناقش هذا الكتاب بالوثائق لأول مرة ما سمي في مصر بمذبحة القضاء .. عندما حاول البعض أن ينسبوا إلى عبد الناصر أنه تدخل في العدالة وفصل المئات من القضاة لأنهم لم يصدروا أحكاما على هواه .

والكتاب يتعرض لهذه القضية بالحقائق ، والوقائع الثابتة ، ويرجع إلى جذورها ، وعلاقة الثورة بالقضاء ، ومفهومها للعدالة ، وتطور هذه العلاقة ، حتى صدور قوانين إعادة تشكيل الهيئات القضائية ، التي تحدث عنها عبد الناصر في جلسة سرية وشرح أسبابها .. كما يتعرض أيضا لموقف القضاة قبل وبعد وفاة عبد الناصر .. وينتهي الكتاب بالقانون الذي صدر بعودة القضاة إلى عملهم .

وفي الكتاب تكلم عدد من الشهود ابتداء من سامي شرف .. حتى القضاة الذين نسب اليهم أنهم كانوا سببا في ((المذبحة)) .

ويضم الكتاب أيضا عددا من الوثائق الهامة التي تعين الدارس على استيعاب هذه القضية .

وهذا الكتاب هو أحد أجزاء عدد من الدراسات المماثلة تحت عنوان ملف عبد الناصر .. تصدر تباعا للمؤلف .